رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

27
2025

الثلاثاء 1 أبريل 2025 م - 3 شوال 1446 هـ

Tuesday 1 April 2025

انتخابات العراق
من يؤجلها..السلطة أم الشارع؟

التحديات الأمنية في كوردستان: حقبة جديدة من التهديدات والفرص

اقرأ أيضاً:

- اختفاء ١٢٥ ألف برميل يوميًا من إنتاج النفط العراقي
- تنازلات العراق المجانية تهدد أمنه المائي
- الذكاء الاصطناعي يقتحم غرف الاستخبارات الأمريكية
- بين الجفاف والتخطيط.. كوردستان في مواجهة التغير المناخي

مصطفى بارزاني..جوهر القضية الكوردية

د. قارمان حيدر رحمان

العدد 27 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
سهين مفتي
آشنا بابان
رزكار لشكري
جنان الطيار
رامز إيليا
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

من الحماية الدولية إلى بناء حضارة

٣٤ عامًا على القرار الأممي لحماية الكورد

د. سعد الهموندي

في مثل هذا الوقت من عام ١٩٩١، صوت مجلس الأمن الدولي على القرار رقم ٦٨٨، والذي نص على حماية الشعب الكوردي من الانتهاكات الواسعة التي ارتكبها نظام صدام حسين، بعد حملات الأنفال والقصف الكيمياوي في حلبجة، وأثناء موجات النزوح الجماعي إلى الجبال والحدود.

كان ذلك القرار تحولا تاريخيًا في علاقة المجتمع الدولي بالشأن الداخلي العراقي، وهو ما مهد لاحقًا لقيام كيان سياسي وإداري كوردستاني داخل العراق، تمتع بدرجة من الحكم الذاتي، وتحول مع الوقت إلى تجربة مؤسسية لها خصوصيتها وامتدادها الإقليمي والدولي.

لكن اليوم، وبعد مضي ٣٤ عامًا على صدور ذلك القرار الأممي، فإن كوردستان تجد نفسها في مرحلة جديدة من التحدي والتطلع: فلم تعد القضية الكوردية مجرد قضية «إنسانية» تنتظر شفقة الخارج، بل باتت قضية سياسية ناضجة، تتمتع بمرتكزات مؤسساتية، وتطمح إلى اعتراف استراتيجي دائم يخرجها من هامش المعادلة إلى مركز القرار.

ولعل الذكرى الرابعة والثلاثين للقرار ٦٨٨ لا ينبغي أن تكون مجرد استعادة لمشهد مأساوي من الماضي، بل محطة تأمل في ما تحقق منذ تلك اللحظة الإنسانية المفصلية، وما ينبغي أن يُستكمل في الحاضر والمستقبل.

فقد نجح الشعب الكوردي، وعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود، في الحفاظ على وجوده السياسي، وتطوير كيانه الإداري، وبناء مؤسسات منتخبة، وهيكل أمني منضبط، واقتصاد محلي يتطور رغم القيود. وهذا لم يكن ممكنًا لولا التضحيات الجسيمة التي قدمها، ولولا قدرة القيادة الكوردية على الانتقال التدريجي من خطاب الضحية إلى مشروع بناء الدولة.

لكن التحديات لم تنتهِ، ولا تزال الشرعية الكوردية في النظام الإقليمي والدولي تعاني من التجميد الرمزي، حيث ثمنح مساحة من «الاعتراف الواقعي»، دون أن تكتمل بدوائر «الاعتراف القانوني والسياسي الكامل». ولهذا، فإن المرحلة المقبلة لا يجب أن تستمر في طلب الحماية الدولية كحالة دائمة، بل في تأكيد استحقاق الاعتراف الدولي بالشعب الكوردي بوصفه فاعلًا سياسيًا مستقرًا، ملتزمًا بالشرعية الدولية، ومنتجًا للاستقرار في منطقة مليئة بالمتغيرات.

إن الانتقال المطلوب اليوم ليس فقط من الحماية الأممية إلى الشراكة الدولية، بل من الشرعية الإنسانية القائمة على مشاهد الألم والمعاناة، إلى الشرعية الاستراتيجية القائمة على الرؤية، والإنجاز، والقدرة على إدارة الذات بفعالية.

فالدول والشعوب لا تُقاس فقط بما تعرضت له من ظلم، بل بما تنجح في إنتاجه من نماذج حكم، ومؤسسات قوية، وشراكات إقليمية متزنة.

إن كوردستان اليوم تمتلك مقومات هذا التحول:

مؤسسات منتخبة ومجتمع مدني نشط.

قوات أمن مدربة ومنضبطة تحظى بثقة المواطن والشركاء الدوليين.

بيئة استثمارية أكثر انفتاحًا من بقية مناطق العراق.

دبلوماسية مرنة ومتنورة يقودها مسؤولون من طراز حديث، قادرون على بناء العلاقات دون صدام، وتحقيق المكاسب دون ضجيج.

لذلك، فإن ذكرى القرار ٦٨٨ يجب أن تستثمر كمنصة لإعادة طرح القضية الكوردية ليس كقضية إنسانية فقط، بل كمشروع سياسي ناضج، وكمكون أساسي في المعادلات العراقية والإقليمية والدولية. إننا نقف اليوم على أعتاب لحظة تاريخية حاسمة، لحظة تفرض على الشعب الكوردي وقادته الانتقال من موقع ردّ الفعل إلى موقع صناعة القرار، من انتظار المواقف الدولية إلى تشكيل الوقائع على الأرض، ومن التعويل على الحماية الأممية إلى بناء شرعية متجذرة في الأرض، ومنظومة متكاملة للدولة.

فإما أن يتحول الكورد إلى قوة استقرار وتوازن إقليمي، تملك قرارها، وتحمي مكتسباتها، وتقدّم نموذجا ديمقراطيا فاعلًا، أو أن يبقوا أسرى سرديات الماضي التي تستهلك الطاقات وتُعيد إنتاج الألم دون مشروع واضح للمستقبل.

الخيار اليوم لم يعد خيار الخارج وحده، بل بات بيد الداخل الكوردي، بيد من يملك الرؤية، ويؤمن بالمؤسسات، ويدير الخلافات بالحوار لا بالتنازع، ويضع الاستحقاق الوطني فوق المكاسب الحزبية أو اللحظية.

فالانتقال من «الحماية» إلى «الاعتراف» لن يحدث بشعارات عاطفية، بل من خلال مشروع وطني عقلاني، قادر على إقناع الداخل والخارج بأن كوردستان ليست كيانًا هشًّا يحتاج وصاية، بل شريكًا ناضجًا في الاستقرار الإقليمي، وقوة مدنية تُجيد لغة الحكم الرشيد والتوازن الجيوسياسي.

وفي عالمٍ لا يعترف إلا بمن يمتلك أدوات القوة، والسياسة، والمبادرة، فإن السيادة ليست منحة، والاعتراف لا يُنتظر، بل يُنتزع بالبناء والتماسك والجرأة على التفكير طويل الأمد.

فنحن لسنا قضية إنسانية تنتظر قرارات مجلس الأمن فقط، نحن قضية شعب نملك أدواتها، وإرادتنا لا تُحمى فقط... بل تُبنى أيضاً.

الرئيس مسعود بارزاني:

الفيليون رمز الصمود في وجه الإبادة والظلم

نشر الرئيس مسعود بارزاني، بياناً عبر منصة إكس بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لإبادة الكورد الفيليين.

وفيما يلي نص بيان الرئيس بارزاني:

(في الذكرى الخامسة والأربعين لإبادة الكورد الفيليين، نوجه التحية لأرواح الشهداء الكورد الفيليين وجميع الشهداء في سبيل حرية كوردستان. لقد كان للأخوات والإخوة الفيليين دورٌ مهمٌ في الحركة التحررية الكوردستانية والقضية القومية لشعبنا، وكانت الإبادة الجماعية بحق الكورد الفيليين جزءاً من المخطط الممنهج للنظام العراقي السابق من أجل القضاء على شعب كوردستان). يأتي بيان الرئيس مسعود بارزاني ليؤكد مجددًا أن قضية الكورد الفيليين ليست مجرّد مأساة تاريخية، بل ملف مفتوح في ضمير كوردستان السياسي والإنساني. وفي هذا السياق، عملت حكومة إقليم كوردستان خلال السنوات الماضية على توثيق جرائم الإبادة التي ارتكبها النظام السابق بحق الفيليين، والسعي الحثيث لتدويلها قانونيًا، إلى جانب الاعتراف بهم كمكوّن أصيل من المكوّنات القومية في كوردستان والعراق.

كما تبنّى الإقليم عددًا من الإجراءات لتعزيز مشاركة الفيليين في المؤسسات الرسمية، ودعم المبادرات الثقافية والتعليمية التي تحفظ هويتهم وتاريخهم. ومع كل ذكرى تمر، تُجدَّد المطالبة بمحاسبة من تسبّب بهذه الجريمة، ورد الاعتبار للضحايا، وإنصاف عائلاتهم ضمن منظومة عدالة انتقالية شاملة تعترف بكل الضحايا وتمنع تكرار الانتهاكات.

رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني:

إبادة الفيليين صفحة سوداء لن تُطوى دون إنصاف

أكّد رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، سعيه لاستعادة حقوق الكورد الفيليين وتحقيق العدالة لهم، داعياً الحكومة الاتحادية العراقية إلى تعويضهم بشكل شامل، وإعادة الجنسية والأموال والممتلكات المصادَرة، وفق قرار المحكمة العراقية الجنائية العليا الذي صنّف ما تعرضوا له كجريمة إبادة جماعية.

وفيما يلي نص البيان:

(نستذكر اليوم الذكرى المؤلمة الخامسة والأربعين للإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق آلاف الكورد الفيليين، في حملة وحشية شنها النظام العراقي آنذاك، استهدفتهم بالقتل والاعتقالات والترحيل والتغييب والتجريد من الجنسية ومصادرة الأموال والممتلكات، ليس لسبب غير كونهم كورداً ساندوا ثورة كوردستان.

في هذه الذكرى، نؤكد مطالبتنا الحكومة الاتحادية العراقية بأن تعوض الكورد الفيليين من كل الجوانب، بموجب قرار المحكمة العراقية العليا للجرائم التي وصفت تلك الجريمة بأنها جريمة إبادة جماعية، وتعيد إليهم الجنسية وأموالهم وممتلكاتهم وتحل المشاكل التي يعانون منها. إننا نؤكد لأخواتنا وإخواننا الفيليين بأننا سنواصل مساعينا الدائمة لإعادة حقوقهم وتحقيق العدالة لهم ولن نقصر في اتخاذ كل ما يلزم في هذا السياق.

إن الإبادة الجماعية للكورد الفيليين وكل محاولات المحو والجرائم التي ارتكبت ضد شعب كوردستان، تاريخ أسود لماض مرير لم يجلب على البلد غير المآسي وعدم الاستقرار. يجب أن يتحول ذلك الماضي إلى عبرة ودرس من أجل تحقيق مستقبل أفضل قائم على أسس التفاهم والشراكة وقبول الآخر وحماية حقوق جميع المكونات في العراق.

تحية وسلاماً لذكرى الشهداء الكورد الفيليين وكل شهداء كوردستان).

بيان رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني يعكس التزامًا أخلاقيًا وسياسيًا مستمرًا تجاه قضية الكورد الفيليين، بوصفها إحدى أبشع الجرائم التي ارتُكبت بحق شعب كوردستان في العصر الحديث. التأكيد على مطالبة الحكومة الاتحادية بالتعويض وردّ الحقوق، لا يمثل فقط مطلبًا قانونيًا، بل هو تعبير عن وجع جماعي ما زال حيًا في وجدان كوردستان.

إن الإشارة إلى قرار المحكمة العراقية العليا بوصف ما جرى بأنه «جريمة إبادة جماعية»، يُعدّ مرتكزًا قانونيًا يمكن البناء عليه لإطلاق جهود وطنية ودولية لرد الاعتبار لهذه الشريحة، وضمان عدم تكرار مثل هذه الفظائع مستقبلاً.

مسرور بارزاني يدعو الم
حماية شعب كوردست

ـــجتمع الدولي لمواصلة
ـــان والدفاع عن حقوقه

دعا رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، المجتمع الدولي إلى مواصلة حماية شعب كوردستان والدفاع عن حقوقه.

جاء ذلك، في منشور عبر منصة إكس أعرب خلاله مسرور بارزاني على خالص تقدير إقليم كوردستان لدعم المجتمع الدولي الذي وضع حداً لهجمات وقمع نظام البعث بإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨.

وقال رئيس الحكومة: في ذكرى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، الذي وضع حداً لهجمات وقمع نظام البعث، نؤكد من جديد احترامنا وتقديرنا العميق لدعم المجتمع الدولي.

وأضاف: يجب على المجتمع الدولي أن يواصل حماية شعب كوردستان والدفاع عن حقوقه.

ومطلع أبريل نيسان ١٩٩١ قدمت فرنسا مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي تطلب فيه إدانة القمع العراقي بحق الكورد عقب انتفاضتهم على نظام صدام حسين، فصدر القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الأمن يوم الخامس من الشهر نفسه يطالب العراق بالكف عن ملاحقة الكورد واحترام حقوق الإنسان.

وفي أعقاب صدور القرار قامت فرنسا وبريطانيا وأميركا بإنشاء منطقة آمنة في كوردستان في الفترة من ١٧ - ٢٣ نيسان أبريل ١٩٩١ عرضها ١٥ كيلومتراً على الحدود مع تركيا، وفي وادي نهر دجلة لمسافة ٤٠ كيلومتراً وطول ٦٠ كيلومتراً على الحدود بمساحة قدرها ٢٤٠٠ كم٢.

وفرض مجلس الأمن الدولي حظراً جويا عراقياً عند خط عرض ٣٦ شمالاً، وتمركزت الطائرات المنفذة للحظر في قاعدة أنجرليك التركية، وكانت هذه المنطقة مؤقتة وتنتهي بمجرد عودة اللاجئين الذين لاذوا بتركيا وإيران، وتولي الأمم المتحدة مسؤولية معسكراتهم.

رئيس حكومة إقليم كوردستان في ذكرى إبادة الكورد الفيليين

الحكومة العراقية ملزَمة دستورياً وقانونياً بإنصاف وتعويض ذوي الضحايا

أصدر رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، بياناً في الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لجريمة الإبادة الجماعية بحق الكورد الفيليين، أكد فيه على الواجب الدستوري والقانوني للحكومة العراقية في إنصاف عوائل الضحايا وتعويضهم، وإعادة كامل حقوقهم وممتلكاتهم المسلوبة.

وفيما يلي نص البيان:

نستحضر اليوم الذكرى السنوية للجريمة النكراء التي طالت جزءاً أصيلاً من أبناء شعبنا، ألا وهي حملات الإبادة الجماعية بحق الكورد الفيليين التي دأبت الأنظمة العراقية المتعاقبة على ارتكابها عبر مراحل عدة، وبلغت ذروة وحشيتها في عام ١٩٨٠، فبدون أي ذنب اقترفوه سوى بسبب انتمائهم، أقدم النظام العراقي السابق على ترحيل وتهجير مئات الآلاف من الكورد الفيليين من العراق قسراً، وتغييب آلاف آخرين منهم، ولم يكتفِ بذلك، بل صادر أموالهم وممتلكاتهم، وأسقط عنهم الجنسية.

واليوم، وإذ نحيي الذكرى الخامسة والأربعين لهذه المأساة، نجدد التأكيد على ضرورة اضطلاع الحكومة العراقية بواجباتها ومسؤولياتها القانونية والدستورية كاملة، وفي مقدمتها تعويض عائلات وذوي ضحايا هذه الإبادة، وسائر جرائم الإبادة الجماعية تعويضاً عادلاً ومنصفاً يليق بهم، وإعادة ما سُلب منهم من حقوق وأملاك. سلامٌ على الأرواح الطاهرة لشهداء الكورد الفيليين وجميع شهداء كوردستان.

مسرور بارزاني وأمير قطر

شراكة استراتيجية تتجاوز الاقتصاد نحو الاستقرار الإقليمي

في مشهد سياسي متشابك تتقاطع فيه المصالح وتتنافر التحالفات، تتجه الأنظار إلى علاقة خاصة بدأت تتبلور بهدوء بين إقليم كوردستان وقطر، علاقة تتجاوز البروتوكولات الدبلوماسية إلى بناء تحالف استراتيجي جديد في الشرق الأوسط المضطرب. لم تكن زيارة رئيس حكومة الإقليم، السيد مسرور بارزاني، إلى الدوحة حدثًا عابرًا، بل خطوة مدروسة ضمن مسار يتسع ليشمل البُعدين الاقتصادي والسياسي، ويُرسم على خلفية الرغبة في الاستقرار وصناعة دور جديد للإقليم في محيطه العربي والإقليمي.

أولًا: جذور العلاقة الكوردستانية - القطرية

تعود بدايات العلاقة بين كوردستان وقطر إلى ما بعد عام ٢٠٠٣، حين بدأ الإقليم يبرز ككيان شبه مستقل في إدارة شؤونه الاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أن قطر لم تكن من أوائل الدول الخليجية التي انفتحت على أربيل، إلا أنها اتخذت منذ منتصف العقد الماضي خطوات محسوبة لتعزيز علاقتها مع الإقليم بعيدًا عن تعقيدات بغداد وطهران.

وقد وجدت قطر في كوردستان شريكًا محتملاً يتمتع ببيئة آمنة نسبيًا، وإدارة سياسية أكثر استقرارًا، وانفتاح على الاستثمارات، خاصة في قطاعات الغاز، والنفط، والبنية التحتية. بالمقابل، رأى الإقليم في قطر دولة ذات وزن إقليمي مرن يمكن التعويل عليه سياسيًا واقتصاديًا.

ثانيًا: زيارة مسرور بارزاني إلى الدوحة - توقيت دقيق ورسائل مركبة

في أواخر مارس ٢٠٢٥، حل مسرور بارزاني ضيفًا رسميًا على الدوحة. الزيارة، التي جرت وسط تصاعد التوترات في الإقليم، خصوصًا بين طهران وواشنطن، وبين الحوثيين والسعودية، أتت لتعكس حرص أربيل على توسيع علاقاتها خارج الأطر التقليدية.

اللقاء الذي جمع رئيس حكومة الإقليم بأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، تناول ملفات بالغة الأهمية أبرزها:

التعاون الاقتصادي والاستثماري المباشر، مع وعود قطرية بضخ استثمارات جديدة في مجالات الإسكان، والمصارف، والقطاع الزراعي.

التنسيق السياسي بشأن قضايا العراق والمنطقة، في ظل مساعي كوردستان للعب دور تهدئة داخليًا وإقليميًا.

دعم مشاريع البنية التحتية والربط اللوجستي، عبر إنشاء خطوط نقل جديدة تربط الإقليم بالخليج العربي، مما يفتح الباب أمام منافذ اقتصادية وتجارية جديدة.

ثالثًا: الاقتصاد أولًا - مشاريع واعدة وثقة متبادلة

قطر تُعد من أبرز اللاعبين الماليين في الشرق الأوسط، وتركز منذ سنوات على تنويع استثماراتها خارج قطاع الغاز. ويبدو أن أربيل تمثل فرصة واعدة في هذا السياق:

مشاريع الإسكان القطرية بدأت بدراسة جدوى تنفيذ أكثر من ١٠ مجمعات سكنية في أربيل ودهوك.

شركات قطرية بدأت تفاوضًا مباشرًا مع حكومة الإقليم لإنشاء بنك قطري يعمل في إطار تشريعات الإقليم.

تم توقيع مذكرات تفاهم حول مشاريع زراعية في سهل أربيل، تتضمن استخدام تقنيات الزراعة الذكية وتمويل إنتاج الحبوب.

رابعًا: البعد السياسي - تحالف الناعمين في منطقة صاخبة

تتقاطع رؤية أربيل والدوحة في العديد من الملفات:

كلا الطرفين يتبع سياسة «الخطاب الهادئ» والابتعاد عن الاستقطاب الحاد.

قطر لعبت دورًا في الوساطات (طالبان، لبنان، السودان)، وكوردستان تسعى للعب دور مماثل داخل العراق، وحتى بين الأطراف الكوردية والسنية والشيعية.

تحاول أربيل أن تقدم نفسها كطرف عقلاني متزن، لا يصطدم مع أحد، بل يسعى إلى تقريب وجهات النظر، وهذه الرؤية تجد صدىً إيجابيًا في الدوحة.

زيارة مسرور بارزاني إلى الدوحة - توقيت دقيق ورسائل مركبة

خامسًا: تهدئة الشرق الأوسط - حلم يمكن تحقيقه؟

السؤال الكبير هنا: هل يمكن لتحالف كوردستان وقطر أن يؤثر في المشهد الإقليمي؟ ربما نعم، لعدة أسباب:

الإقليم يتمتع بعلاقات جيدة مع كل من تركيا، إيران، الولايات المتحدة، ودول الخليج.

قطر تمتلك قنوات مفتوحة مع كل من إيران والإخوان المسلمين، ومؤخرًا بدأت بالانفتاح على مصر والسعودية.

الطرفان يستطيعان لعب دور وساطة جديد بين أطراف النزاع في العراق وسوريا واليمن.

سادسًا: إلى أين تتجه العلاقة؟

المؤشرات جميعها تدل على أن العلاقة تتجه نحو تعميق أكبر:

زيارات متبادلة متوقعة على مستوى الوزراء والمسؤولين الأمنيين.

احتمال انعقاد منتدى اقتصادي مشترك في أربيل برعاية قطرية - كوردستانية. التفكير بإنشاء قناة إعلامية موجهة باللغتين العربية والكوردية بتمويل مشترك. ليست العلاقة بين إقليم كوردستان وقطر مجرد لقاءات مجاملة، بل تحالف استراتيجي صاعد، يعكس تحولات في موازين القوى الإقليمية، ورغبة مشتركة في تجاوز أزمات المنطقة نحو مشاريع بناء واستقرار. ومع استمرار الديناميكية التي يقودها مسرور بارزاني داخليًا وخارجيًا، يمكن القول إن أربيل لا تكتفي بلعب دور ثانوي، بل تطرح نفسها شريكًا فاعلًا ومؤثرًا، بالتوازي مع رغبة قطر في تعزيز حضورها خارج الخليج. بين أربيل والدوحة، لا تُنسج فقط مشاريع اقتصادية، بل تُبنى جسور سياسية قد تعيد تشكيل خريطة الشرق الأوسط من جديد.

صدمة نفطية تهز الاقتصاد العراقي

اختفاء 125 ألف برميل يوميًا من الإنتاج

في ضربة مفاجئة للاقتصاد العراقي الهش، أعلن الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي عن قيام العراق بتخفيض طوعي لإنتاجه النفطي بمقدار 125 ألف برميل يوميًا. القرار، الذي جاء على خلفية عدم التزام بغداد بحصتها المقررة من منظمة «أوبك بلس»، من شأنه أن يعمّق التحديات المالية التي تواجه البلاد، ويعيد طرح الأسئلة حول جدوى السياسات النفطية والبدائل الاقتصادية الممكنة.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

منذ انضمام العراق إلى اتفاقيات «أوبك بلس»، ظلّ يواجه صعوبات في الالتزام بحصته الإنتاجية، نظراً لاعتماده شبه الكامل على العائدات النفطية

العجز المتوقع أساسًا في الموازنة قد يتجاوز 70 تريليون دينار عراقي ما يعادل حوالي 48 مليار دولار

خلفية القرار: من أوبك بلس إلى الضغط الطوعي

منذ انضمام العراق إلى اتفاقيات «أوبك بلس»، ظلّ يواجه صعوبات في الالتزام بحصته الإنتاجية، نظراً لاعتماده شبه الكامل على العائدات النفطية. ومع تصاعد الضغوط داخل المنظمة لضبط الأسعار العالمية، وجدت بغداد نفسها أمام خيار صعب: إما الامتثال للقيود وإلا مواجهة غضب الشركاء، وعلى رأسهم السعودية وروسيا.

تأتي هذه الخطوة في وقت حساس للغاية، حيث تحاول الحكومة العراقية الإيفاء بتعهداتها في الموازنة الاتحادية، وسط مؤشرات مقلقة عن تراجع في الاحتياطي النقدي، وارتفاع في مستويات الإنفاق، خاصة مع تصاعد متطلبات الرواتب والدعم الحكومي.

خسائر مباشرة: ٢٦٢ مليون دولار شهريًا

بحسب المرسومي، فإن هذا التخفيض سيؤدي إلى تراجع شهري في الإيرادات النفطية بقيمة ٢٦٢ مليون دولار، ما يعادل خسارة سنوية تقترب من ٣,٢ مليار دولار. هذه الخسارة ليست رقمًا بسيطًا في بلد يعتمد على النفط بنسبة تفوق ٩٠% من وارداته العامة.

وتعني هذه الأرقام أن الحكومة العراقية ستواجه صعوبة متزايدة في تمويل برامجها، بما في ذلك المشاريع الاستثمارية التي أعلنت عنها في موازنة ٢٠٢٥، فضلاً عن قدرتها على تسديد التزاماتها الداخلية والخارجية.

> **الموازنة العراقية للعام 2025 تم بناؤها على فرضيات معينة لسعر النفط ومستويات الإنتاج**

عجز الموازنة... إلى أين؟

الموازنة العراقية للعام ٢٠٢٥ تم بناؤها على فرضيات معينة لسعر النفط ومستويات الإنتاج. ومع خفض الإنتاج، سيتعين إعادة احتساب هذه الأرقام. وفقًا للخبراء، فإن كل انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يؤدي إلى خسارة تقارب ١,٢ مليار دولار سنويًا في الإيرادات.

العجز المتوقع أساسًا في الموازنة قد يتجاوز ٧٠ تريليون دينار عراقي (ما يعادل حوالي ٤٨ مليار دولار)، وسيؤدي هذا الخفض إلى تعميق العجز ورفع الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

الصمت الحكومي المقلق

حتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم تصدر الحكومة العراقية أي بيان رسمي يوضح خلفيات القرار أو الخطط البديلة لتعويض الخسائر. هذا الصمت أثار قلق الشارع العراقي، لا سيما في الأوساط الاقتصادية والإعلامية، التي طالبت بإجابات واضحة وخطط طوارئ تضمن استقرار الاقتصاد الوطني.

في المقابل، يحمّل بعض الخبراء الحكومة المسؤولية عن عدم تنويع الاقتصاد، واعتمادها المفرط على مصدر دخل واحد. ويرون أن الأزمة

الحالية كان يمكن احتواؤها لو وُجدت بدائل حقيقية من الصناعة والزراعة والسياحة.

خيارات بديلة: هل من حلول؟

يرى اقتصاديون أن أمام العراق خيارات محدودة لكن ضرورية في هذه المرحلة. من بين هذه الخيارات:

تنشيط القطاع غير النفطي: عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.

إصلاح القطاع العام: إذ يستهلك أكثر من ٦٠% من الموازنة العامة، من خلال ترشيق النفقات وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة. مكافحة الفساد المالي والإداري: الذي يكلف الدولة مليارات الدولارات سنويًا، ويقوّض فرص التنمية المستدامة.

زيادة الشفافية المالية: في التعامل مع الإيرادات والمصروفات، وتقديم تقارير دورية للبرلمان والرأي العام.

تداعيات اجتماعية محتملة

لا تقتصر آثار التخفيض على الأرقام الاقتصادية فقط، بل تمتد إلى النسيج الاجتماعي. قد يؤدي نقص الموارد إلى تأخر صرف الرواتب، أو تقليص الخدمات العامة، أو حتى رفع الضرائب والرسوم، ما سيُشعل موجات جديدة من الغضب الشعبي، خاصة في المناطق الأكثر فقرًا.

ويخشى مراقبون من أن تؤدي هذه الأزمة إلى عودة الاحتجاجات الواسعة، كما حدث في تشرين ٢٠١٩، خصوصًا مع تزايد شعور المواطنين بعدم وجود أفق للإصلاح.

موقع العراق في خارطة الطاقة العالمية

على الرغم من امتلاكه رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، لا يزال العراق عاجزًا عن توظيف هذه الثروة بالشكل الأمثل. ويُعد افتقاره إلى البنى التحتية الحديثة، واعتماده على بيع الخام دون تكرير، من أبرز نقاط ضعفه. كما أن غياب سياسة نفطية متماسكة تربط الإنتاج بالاحتياجات الداخلية والخارجية، وتوازن بين أوبك والمصلحة الوطنية، يُضعف موقف العراق التفاوضي، ويجعله عرضة لضغوط سياسية واقتصادية.

> **تُظهر الأزمة الحالية مجددًا هشاشة النموذج الاقتصادي العراقي، القائم على الريع النفطي**

النفط ليس أبدياً

تُظهر الأزمة الحالية مجددًا هشاشة النموذج الاقتصادي العراقي، القائم على الريع النفطي. ومع التقلبات المتزايدة في أسواق الطاقة، وتوجه العالم نحو مصادر بديلة، فإن الرهان على النفط وحده لم يعد كافيًا.

ما تحتاجه بغداد اليوم هو رؤية اقتصادية وطنية شاملة، تبدأ من تنويع مصادر الدخل، وتمر عبر إصلاح البنية الإدارية والمالية، وتصل إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبدون ذلك، ستظل كل أزمة نفطية صدمة جديدة تُضعف مناعة البلد، وتُقربه من الحافة.

من مستودعات اللاذقية إلى أسواق البصرة..

تدفق الكبتاغون مستـــ

رغم سقوط عرّاب الكبتاغون، لا تزال المخدرات تهرّب بحرفية عالية. وفيما تنقلب الأنظمة، تبقى الشبكات العابرة للحدود تحترف اللعبة ذاتها: التخفي، التموضع، والانقضاض على الفراغ الأمني والسياسي.

ففي مارس 2025، أوقفت السلطات العراقية شاحنة محملة بأكثر من طن من الكبتاغون، قادمة من سوريا، بعد معلومات استخباراتية من المملكة العربية السعودية. ظن البعض أن سقوط النظام السوري سيوقف سيل المخدرات عبر المنطقة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك.

فالمنشآت توقفت، لكن المخزون الضخم الذي أُنتج لسنوات ما زال يتسلل عبر الشاحنات والممرات الحدودية، مدعوماً بشبكات تهريب متطورة تعرف جيداً أين تضع قدميها، وكيف تتفادى الرادار. هذا التقرير يسلط الضوء على استمرار تدفق الكبتاغون، رغم تفكيك المصانع، ويكشف كيف انتقلت المعركة من داخل سوريا إلى قلب العراق وحدود الخليج.

ورغم وعود الإدارة السورية الجديدة بمكافحة التهريب، فإن استمرار تدفق المخدرات عبر الحدود أثار تساؤلات عديدة بشأن مصادر إنتاج المواد المخدرة ومسارات التهريب، ومدى التنسيق الاستخباراتي بين الدول، لا سيما بعد تلقي بغداد معلومات مهمة من السعودية أدت إلى اعتراض الشحنة.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

ـــمر رغم سقوط رئيسه

مارس 2025، أوقفت السلطات العراقية شاحنة محملة بأكثر من طن من الكبتاغون، قادمة من سوريا

حسين التميمي: المديرية شكّلت فريق عمل بناءً على المعلومات الواردة وتمكنت من ضبط شحنة من الكبتاغون

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، قبل أيام ضبط شاحنة تحمل طن و١٠٠ كغم من مادة الكبتاغون المخدرة والقبض على المتهمين فيها وتفكيك شبكتهم بجهد استخباري دولي مشترك.

وقال المتحدث باسم المديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية العراقية، حسين التميمي، إن المديرية شكلت فريق عمل بناء على المعلومات الواردة من السعودية، وتمكنت من ضبط شحنة من الكبتاغون.

كما ألقت القوات العراقية القبض على ثلاثة من المتورطين في المتاجرة بهذه الشحنة، اثنان منهم من الجنسية العراقية وآخر سوري، وفق التميمي.

وأضاف أن شحنة الكبتاغون كانت قد نُقلت من شاحنة إلى أخرى، حيث تم إخفاؤها داخل بعض المواد المعدة للتصدير، ثم دخلت إلى العراق عبر منفذ إبراهيم الخليل في قضاء زاخو التابع لمحافظة دهوك تحت رقابة دقيقة من الجهات الحكومية المعنية، ليتم ضبطها لاحقًا داخل الأراضي العراقية.

وأشار المتحدث باسم المديرية إلى أن الجهود مستمرة على كافة المستويات لمتابعة عمليات تهريب المخدرات على الحدود العراقية، وبمستوى عالٍ من التنسيق، خاصة بعد فتح قنوات تعاون مع دول المنطقة لملاحقة هذه المواد المخدرة والعمل على إلقاء القبض على المتاجرين بها.

الكبتاغون.. حرب غير معلنة

وقالت مسؤولة قاعدة بيانات ضبطيات الكبتاغون في قسم تتبع تجارة المخدرات في معهد نيولاينز الأمريكي، رؤى عبيد، إن الإدارة السورية الجديدة عازمة على ألا تعود سوريا مصدرًا للكبتاغون، وهذا ما أعلنته الإدارة الجديدة التي أكدت أنها ستقضي على هذه التجارة نهائيًا.

> **حجم إنتاج المخدرات تحت مظلة نظام الأسد، في مستودع واحد بمدينة اللاذقية، يوازي أربعة أضعاف ما تم ضبطه في الأردن**

وبعد سقوط الأسد، أوقفت الإدارة الجديدة منشآت ومستودعات لتصنيع وتخزين المواد المخدرة في ريف دمشق ومحافظات حمص وحماة واللاذقية، وكان من أبرزها مستودع في اللاذقية، حيث تم ضبط نحو ١٠٠ مليون حبة كبتاغون، حسب قولها.

على مدى سنوات طويلة، نجح حزب الله في بناء «إمبراطورية مالية» قائمة على أنشطة غير مشروعة، وعلى رأسها صناعة وتهريب المخدرات، إلا أن سقوط

حليفه في سوريا والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، وضعه أمام تحديات مالية.

وأوضحت عبيد أن حجم إنتاج المخدرات تحت مظلة نظام الأسد، في مستودع واحد بمدينة اللاذقية، يوازي أربعة أضعاف ما تم ضبطه في الأردن خلال سنة ٢٠٢٤، حيث أعلنت الأردن عن ضبط ٢٧ مليون حبة كبتاغون دخلت أراضيها.

وأكدت عبيد أن خطورة المخدرات لا تنتهي بضبط مثل هذه الكميات وإتلافها، فالإدارة السورية الجديدة لم تبحث أو تعتقل الأشخاص المسؤولين عن صناعة الكبتاغون من المصنعين والكيميائيين، وطالما هؤلاء الأشخاص أحرار، فإنهم قد يكونون أداة لعمليات إنتاج جديدة من حبوب الكبتاغون بأساليب وطرق تهريب جديدة.

وبالإضافة إلى المنشآت التي تم ضبطها، تم الوصول أيضًا إلى عشرات المستودعات الكبيرة قرب الحدود السورية اللبنانية، التي كان يُصنَّع فيها الكبتاغون ويتم تخزينه فيها أيضًا، بحسب مسؤولة قاعدة بيانات ضبطيات الكبتاغون في قسم تتبع تجارة المخدرات في معهد نيولاينز.

أما في جنوب سوريا، وتحديدًا في مناطق محافظة السويداء المحاذية للحدود الأردنية، فلم تعلن الإدارة السورية الجديدة عن إغلاق أي منشأة أو مستودع، على الرغم من التصريحات التي تحدثت عن وجود نحو ١٠٠ منشأة خاصة بتصنيع الكبتاغون.

ورغم غياب الحماية الأمنية التي كان يوفرها نظام الأسد لتصنيع الكبتاغون وتوفير المواد الأولية لإنتاج المخدرات بطريقة سهلة جدًا، فإن هذه التجارة لن تنتهي بشكل كامل.

> **خطورة المخدرات لا تنتهي بضبط مثل هذه الكميات فالإدارة السورية لم تعتقل الأشخاص المسؤولين عن صناعة الكبتاغون**

إلا أنه من المحتمل أن يشهد الإنتاج والتهريب انحسارًا في المرحلة المقبلة، حيث ستعتمد عصابات المخدرات على آليات جديدة لصناعة الكبتاغون لحين التأكد من إمكانية استئناف نشاطها من جديد في بيئة آمنة لها، وفقًا لعبيد.

وعلى مدار السنوات الماضية، أعلن العراق عن ضبط العديد من شحنات المخدرات، كان جزء كبير منها قادمًا من سوريا، ومن أبرز تلك الضبطيات، كانت شحنة تحتوي على أكثر من ١٦ مليون حبة كبتاغون، تعادل عدة أطنان، وكانت قادمة من الإمارات ومصدرها الهند، بحسب ما قالت عبيد.

وأكدت عبيد أن مستودعات الكبتاغون التي كشفتها الإدارة السورية الجديدة يعد دليلاً على جديتها في مواجهة هذه التجارة، وسعيها للحد من كون الأراضي السورية نقطة انطلاق لتصنيع وتهريب المخدرات إلى دول المنطقة.

واعتبرت عبيد أن من أبرز العوامل التي يمكن أن تسهم بتحجيم هذه التجارة هو إيقاف وصول المواد الأولية المستخدمة في تصنيع حبوب الكبتاغون، فضلاً عن إلقاء القبض على المصنعين وتطبيق أشد العقوبات عليهم.

وبحسب آليات قسم تتبع المخدرات في معهد نيولاينز الأميركي، تعد السوق الخليجية من أكبر الجهات المستهلكة للمخدرات وخاصة الكبتاغون، لارتفاع هامش الربح، إذ ترى عبيد أن الطرق التي سيسلكها المهربون ستكون عبر الأردن

والعراق، نظراً لوجود حدود مشتركة بين هاتين الدولتين والسعودية، ما يسهل عمليات التهريب إلى المملكة، ومنها إلى الأسواق الخليجية بشكل عام.

كما أشار قسم تتبع المخدرات في نهاية عام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤، محاولات لإنشاء معامل لتصنيع حبوب الكبتاغون والكريستال داخل الأراضي العراقية، إذ ضبطت وزارة الداخلية حسب بيانات القسم ٥ معامل أحدهما مصنع كبير جداً، بغية تهريب المخدرات إلى الخليج.

ممر المخدرات.. العراق في قلب تجارة الكبتاغون

وقال عضو الفريق الوطني لمكافحة المخدرات التابع لمستشارية الأمن القومي العراقي، حيدر القريشي، إن الأسباب الرئيسة لاستمرار عمليات تهريب المخدرات إلى العراق أو عبره يكمن في أن المخدرات باتت تجارة رائجة تدر أموالاً طائلة، خاصة بعد تدمير معظم مصانع الكبتاغون التي كانت تمد المنطقة بهذه المادة المخدرة، إثر الأحداث والمتغيرات التي مرت بها سوريا وانهيار نظام الأسد.

وأشار القريشي إلى أن استمرار عمليات التهريب يعود أيضاً إلى زيادة الطلب على الكبتاغون وارتفاع أسعاره نتيجة لتناقص توفره بعد استمرار انتاجه من سوريا، كما أن الموقع الجغرافي للعراق يقع بين دول منتجة ومصدرة للمخدرات، يجعله ممراً أساسياً لتهريب المواد المخدرة إلى الداخل وعبره إلى دول الخليج بالتحديد.

وأضاف أن هناك تأثيرات إقليمية ودولية تسعى إلى استغلال انتشار المخدرات في العراق كوسيلة لإضعاف المجتمع العراقي والضغط على القرار الحكومي، أو لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية حسب قوله.

استمرار عمليات التهريب يعود أيضاً إلى زيادة الطلب على الكبتاغون وارتفاع أسعاره نتيجة لتناقص توفره

وأوضح القريشي أن مستشارية الأمن القومي العراقي وضعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٠، التي دخلت حيز التنفيذ، بناء على هذه الاستراتيجية، تم تشكيل عدة لجان تهتم بالجوانب التوعوية وتعمل على تثقيف المجتمع بمخاطر المخدرات وعقوباتها الصارمة وفقاً للقانون العراقي.

حرب عراقية قائمة على المخدرات

وكان معهد «نيولاينز» الأميركي قال، في تقريره الصادر بنهاية عام ٢٠٢٤، أن الحكومة العراقية قد عززت من عملياتها الأمنية في العام ذاته، مما أسفر عن تصاعد ملحوظ في عمليات

ضبط المخدرات واعتقال تجار المخدرات، خاصة فيما يتعلق بتجارة حبوب الكبتاغون.

وأشار التقرير إلى تمكن قوات الأمن العراقية من تفكيك نحو ٢٣٠ شبكة إجرامية محلية ودولية كانت تنشط داخل العراق خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أفاد أن القوات الأمنية العراقية قد صادرت أكثر من ٢٨ طنًا من المخدرات وملايين الحبوب المخدرة.

من جهة أخرى، لفت التقرير إلى أن استهلاك مادة الكريستال المخدرة في العراق، خاصة في المناطق الفقيرة، بلغ ٣٧,٣ بالمئة، فيما يشكل تعاطي حبوب الكبتاغون نحو ٣٤,٥% من إجمالي تعاطي المخدرات.

ممرات خفية وأزمة متفاقمة

ورأى الناشط في مجال مكافحة المخدرات، محمد الياسري، أن العراق يواجه مخاطر كبيرة بسبب عمليات توريد المواد الأولية لصناعة المخدرات، فالعراق يُعدّ نقطة عبور لهذه المواد إلى دول الخليج، كونه ممراً هاماً.

وتُصدر هذه المواد إلى العراق بكميات تفوق حجم المخدرات نفسها، وذلك لأنها لا تثير الانتباه كونها مواد اعتيادية، لكن بعد إجراء بعض العمليات الكيميائية عليها، تتحول إلى مواد مخدرة، وهو ما يغفل عنه الكثيرون، بما في ذلك الحكومة العراقية والمختصين في ملف المخدرات، حسب قوله.

وبيّن أن جزءاً كبيراً من المواد الأولية المستخدمة في صناعة المخدرات يتم تصديره إلى العراق من إيران، ومن ثم يتم تهريبها إلى دول الخليج وبقية الدول التي تُصنَّع فيها المخدرات، أبرزها الكبتاغون، حيث تقدم الميليشيات العراقية الموالية لإيران الدعم اللوجستي الكامل لعمليات تهريب المخدرات وحتى المواد الأولية اللازمة لصناعتها، حسب قوله.

كما أعرب الياسري عن اعتقاده بأن معامل تصنيع الكبتاغون وتحديداً الصغيرة منها لاتزال تعمل في سوريا، مستغلة عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية بعد انهيار نظام الأسد على حد تعبيره، لكنها تنتج كميات محدودة يتم تجميعها لتصبح كميات تلبي الطلب عليها ليتم تهريبها فيما بعد، عندما تكون البيئة مواتية لنشاط تلك الشبكات الإجرامية.

> **المناطق الجنوبية من العراق هي الأكثر انتشاراً للمخدرات، وذلك بسبب قربها من إيران**

وأشار الناشط في مجال مكافحة المخدرات إلى أن المناطق الجنوبية من العراق هي الأكثر انتشاراً للمخدرات، وذلك بسبب قربها من إيران، فضلاً عن التداخل العقائدي الذي يزيد من فرص الاحتكاك والتفاعل مع إيران في تلك المناطق، حسب وصفه.

وشدد على أهمية إنشاء مراكز علاجية وتأهيلية لمدمني المخدرات في العراق، مع اعتبار المدمنين ضحايا يجب تقديم الدعم لهم بدلاً من معاقبتهم، وذلك نظراً للنقص الكبير في هذه المراكز. وأشار الياسري إلى ضرورة تكثيف الجهود التوعوية على جميع الأصعدة، بحيث لا يكون الاعتماد فقط على الجهود الأمنية، بل يجب أن يترافق ذلك مع جهود استباقية لمكافحة تجارة المخدرات بشكل فعال، فضلاً عن تعزيز التنسيق الأمني مع دول المنطقة كافة، واستخدام التقنيات الحديثة لمتابعة ملف المخدرات بشكل دقيق.

إيران على العتبة النووية

أي سيناريو للمنطقة؟

د. ناصيف حتي

المتحدث الرسمي باسم جامعة الدول العربية
المندوب المراقب الدائم لدى منظمة اليونسكو

الشرق الأوسط مجددًا أمام اختبار مصيري، عنوانه: الملف النووي الإيراني. تصعيد في الخطاب، وتحرّكات على الأرض، وتداخل غير مسبوق بين الجغرافيا العسكرية والمصالح الاستراتيجية. منذ عودة دونالد ترمب إلى المشهد السياسي الأميركي، عاد الاتفاق النووي إلى طاولة التوتر، ولكن هذه المرة محاطًا بسياقات أكثر هشاشة وتعقيدًا. من تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠% إلى الرسائل الساخنة عبر البحر الأحمر، ومن تراجع النفوذ الإيراني في بعض الساحات، إلى ضغوط إسرائيل المتصاعدة... كل المؤشرات تقود إلى مفترق خطير: هل نحن على أعتاب مواجهة مفتوحة؟ أم أمام جولة مفاوضات جديدة بغطاء النار؟

فاليوم يعود الملف النووي الإيراني بقوة إلى واجهة الأحداث في الشرق الأوسط، وخصوصًا في إطار التصعيد في المواجهة السياسية المباشرة الأميركية - الإيرانية وتلك التي تحصل على الأرض، ولو بشكل غير مباشر بين الطرفين، لجملة من الأسباب. مواجهة تحمل تداعيات مختلفة على الإقليم الشرق أوسطي وتبقي الباب مفتوحا أمام تصعيد كبير ومفتوح أو حتى صدام مباشر.

أولاً: عودة الرئيس دونالد ترمب إلى البيت الأبيض وهو الذي أسقط العمل في عام ٢٠١٨ بالاتفاق النووي المعروف باتفاق «الخمسة زائد واحد» (خطة العمل الشاملة المشتركة) الذي تم التوصل إليه مع إيران في يوليو (تموز) ٢٠١٥ ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر (تشرين الأول) من العام ذاته لفترة عشر سنوات تنتهي في أكتوبر القادم.

وبالتالي لا يعود من الممكن اتخاذ إجراءات عقابية ضد إيران حسب قرار مجلس الأمن الذي أصدر الاتفاق بعد هذا التاريخ. ترمب يريد التوصل إلى اتفاق يضمن حسب شروطه ورؤيته عدم وجود أي احتمال يسمح بأن تصبح إيران قوة نووية.

ثانياً: الرسائل المتبادلة بين واشنطن وطهران بواسطة عواصم عربية وأطراف دولية بشكل مباشر أو غير مباشر لم تود حصول أي تقدم فعلي في هذا المجال. ولا يزال الخطاب السياسي مرتفعاً بين الطرفين في هذا الأمر. والجدير بالذكر أن ارتفاع حدة الخطاب قد يكون إحدى وسائل التفاوض ولكنه يحمل مخاطر التحول إلى أسير لذلك الخطاب.

ثالثاً: نسبة تخصيب اليورانيوم عند إيران وصلت إلى ٦٠ في المائة، فيما لا يجب أن تتعدى الأربعة في المائة حسب الاتفاق المشار إليه. الأمر الذي يعني أن إيران تقترب من الوصول إلى «العتبة النووية» أي من درجة التخصيب التي هي ٩٠ في المائة، وبالتالي الدخول في النادي النووي كما يعرف. الأمر الذي يعتبر أيضاً بمثابة خط أحمر عند إسرائيل التي حسب عقيدتها النووية (عقيدة بن غوريون) يفترض أن تحتكر وحدها السلاح النووي في الشرق الأوسط. وهو موقف يلاقي توافقاً ودعماً أميركياً كلياً.

رابعاً: التغيرات التي حصلت في موازين القوى في المنطقة لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على «الملف النووي» بسبب تأثيرها بشكل خاص على أوراق القوة التي تملكها إيران في المنطقة، والتي تؤثر على قدراتها التفاوضية في جميع الملفات والقضايا التي تعني المصلحة الاستراتيجية الإيرانية. من هذه التداعيات ما تمثله «خسارة سوريا» بانعكاساتها الاستراتيجية المتعددة والمكلفة لطهران في المشرق العربي بشكل خاص وفي المنطقة ككل أيضاً. أضف إلى ذلك حرب الإسناد التي أطلقت من لبنان تحت عنوان وحدة الساحات وما أحدثته من تداعيات على حلفاء إيران في لبنان من حيث التغير الذي حصل في توازن القوى المحلي وتداعياته المختلفة على موقع لبنان ودوره في هذا الخصوص ضمن هذه الاستراتيجية.

من نافل القول أن التطورات في العراق منذ سنوات دفعت بغداد لاعتماد سياسات أكثر واقعية وأكثر توازناً وتخدم مصالحها بشكل أكثر فاعلية في علاقاتها في الإقليم الشرق أوسطي وعلى الصعيد الدولي.

كلها تطورات أفقدت أو أضعفت العديد من أوراق طهران في «لعبة القوة» في المنطقة. وما زالت لعبة تبادل «الرسائل» على الأرض تجري بشكل خاص في البحر الأحمر مع تصاعد الدور العسكري للحوثيين والرد الأميركي القوي نظراً للأهمية في الجغرافيا الاستراتيجية والجغرافيا الاقتصادية التي تحتلها ساحة المواجهة الناشطة في لعبة تبادل الرسائل في تلك المنطقة.

الملف النووي العائد بقوة يغذي ويتغذى على هذه المواجهات وعلى النقاط الساخنة في الإقليم. أسئلة كثيرة تطرح في هذه المرحلة. هل تعود المفاوضات ولو ضمن صيغ مختلفة في بدايتها، لاحتواء التوتر من دون أن يعني ذلك التوصل إلى نتيجة ترضي كلاً من الطرفين وهو ليس بالأمر السهل: إنه نوع من التهدئة وشراء الوقت رهاناً على متغيرات تصب في مصلحة هذا الطرف أو ذاك؟ هل تذهب إيران نحو الخيار النووي مع ما يحمله ذلك من مخاطر وتوترات وتغيير في قواعد اللعبة وإدارة الصراعات في المنطقة؟ هل تقوم إسرائيل بضربة استباقية شاملة للبنى النووية الإيرانية بدعم أميركي لمنع إيران من ولوج النادي النووي؟ كلها أسئلة مطروحة على «الطاولة الشرق أوسطية». أسئلة وتساؤلات تؤثر وتتأثر بالنقاط الساخنة والمشتعلة والمترابطة في المنطقة.

عودة ترمب وهو الذي أسقط العمل في عام 2018 بالاتفاق النووي

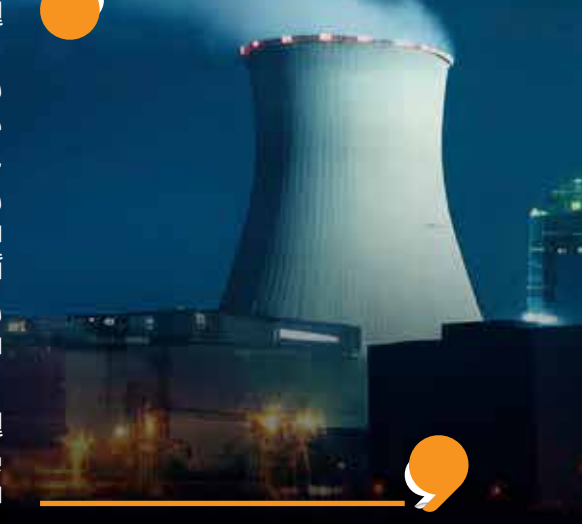

الملف النووي العائد بقوة يغذي ويتغذى على هذه المواجهات وعلى النقاط الساخنة في الإقليم

قضية إمام أوغلو

3 مسارات في معركة سياسية طويلة الأمد

حملت المواقف الصادرة عن حزب "الشعب الجمهوري" المعارض في تركيا بعد أمر القضاء باعتقال رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، نبرة تحدٍ كبيرة، واستهدفت على وجه الخصوص الحكومة والرئيس رجب طيب إردوغان. انعكست هذه النبرة أولا من الإعلان عن إمام أوغلو كمرشح رئاسي بعد ساعات من تثبيت اعتقاله، وثانيا من خلال الكلمات التي كتبها رئيس البلدية بنفسه، وتلك التي أدلى بها زعيم "الشعب الجمهوري" أوزغور أوزيل، عندما قال، إن "الانتخابات المبكرة أصبحت أمرا لا مفر منه". ويقول الباحث في الشأن التركي، محمود علوش، إن ترشيح إمام أوغلو كمنافس على منصب الرئاسة كان "أمرا متوقعا، يهدف لتعزيز التصور بأن ملاحقة رئيس البلدية بمثابة اضطهاد سياسي". كما أن حزب "الشعب الجمهوري" يهدف من وراء هذا الترشيح إلى "تصدير بُعد المنافسة الرئاسية على قضية إمام أوغلو لرفع التكاليف على إردوغان". ويعتبر الباحث أن "الترشيح يعني أن تركيا دخلت معركة سياسية طويلة الأمد". ويتابع: "إنها معركة وجودية لكل من إردوغان وحزب الشعب الجمهوري، والتراجع فيها ينطوي على مخاطر عالية بقدر أكبر من مخاطر خوضها حتى النهاية".

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

ترشيح إمام أوغلو كمنافس على منصب الرئاسة كان "أمرا متوقعا، يهدف لتعزيز التصور بأن ملاحقة رئيس البلدية بمثابة اضطهاد سياسي

ترشيح إمام أوغلو داخليا في "الشعب الجمهوري"، هو شأن يخص الحزب وحده

والأمر القضائي الذي قضى باعتقال إمام أوغلو، الذي ينظر إليه منذ سنوات كمنافس بارز لإردوغان على منصب الرئاسة، جاء بعد ٤ أيام من اعتقاله، بتهم تتعلق بـ"الفساد" و"الإرهاب".

وفي حين تم رفض طلب اعتقاله بالتحقيقات المتعلقة بـ"الإرهاب"، أصدر القضاء أمرا بسجنه على خلفية تحقيقات الفساد التي تلاحقه.

وفي أعقاب نقله، مع العشرات من المقربين منه إلى سجن سيلفري، أعلنه الحزب الذي ينتمي إليه (الشعب الجمهوري) "كمرشح رئاسي"، وذلك بعد انتخابات تمهيدية تم تحديد موعد تنظيمها، قبل حادثة الاعتقال.

وقال أوزيل إن عدد الأصوات التي حصل عليها إمام أوغلو تجاوزت ١٤ مليونا و٨٥٠ ألف صوت؛ وأضاف أن هذه النتائج أدت إلى "التشكيك في شرعية إردوغان، وجعلت الانتخابات المبكرة أمرا لا مفر منه".

وبدوره كتب إمام أوغلو رسالة عبر "إكس"، ورد فيها: "أرسل تحياتي إلى الملايين الذين يهتفون في ساراتشانه وفي الساحات في جميع أنحاء بلدي. سيأتي صندوق الاقتراع، وستوجه الأمة صفعة لا تنسى لهذه الحكومة".

جامعة إسطنبول قد سحبت الإجازة الجامعية من إمام أوغلو قبل يوم واحد من اعتقاله، بعد قضية فتحت ضده بدعوى "التزوير"

"عامل الوقت"

ويعتقد الباحث السياسي التركي، علي أسمر، أن ترشيح إمام أوغلو داخليا في "الشعب الجمهوري"، هو شأن يخص الحزب وحده، ولا يترتب عليه أي أثر قانوني أو رسمي من قبل الحكومة أو الهيئة العليا للانتخابات.

ولا تعترف الهيئة العليا للانتخابات بهذا الترشيح، إلا إذا استوفى المرشح جميع الشروط المطلوبة، ومن بينها حيازة شهادة جامعية.

وكانت جامعة إسطنبول قد سحبت الإجازة الجامعية من إمام أوغلو قبل يوم واحد من اعتقاله، بعد قضية فتحت ضده بدعوى "التزوير".

ويقول أسمر "على أساس ذلك..

من الأفضل للمعارضة أن تدرس خياراتها بعناية وتستعد بمرشح بديل تحسبا لأي طارئ".

وفي حال اقتنع الناخب التركي بأن الاتهامات الموجهة لإمام أوغلو "باطلة"، فمن المرجح أن يعبر عن موقفه في صناديق الاقتراع عبر دعم مرشح المعارضة، أيا كان.

ومن جهة أخرى، فإن النظام القضائي في تركيا معروف بطول أمد إجراءاته، مما يعني أن التطورات القانونية المتعلقة بالقضية قد تمتد لأشهر أو حتى سنوات، حسب الباحث التركي.

وحتى إن استمرت عملية التحقيق والمحاكمة، فمن المرجح أن يُحكم على إمام أوغلو بالسجن لفترة زمنية معينة نتيجة لقرار المحكمة، كما يشير الصحفي التركي، إبراهيم أباك» ويعود أباك إلى الوراء، ويشير إلى أن إردوغان سبق أن حكم عليه بالسجن في تركيا عام ١٩٩٨، بسبب إلقائه قصيدة في منطقة سيرت. وقضى حينها وقتا في السجن قبل أن يحظى برئاسة إسطنبول في تلك الفترة.

> **قد ألمح إردوغان إلى أن أسباب ما يتعرض له إمام أوغلو ترتبط بالدعاوى والتحقيقات القضائية التي حركها أفراد من حزبه المعارض**

> **إردوغان سبق أن حكم عليه بالسجن عام 1998، بسبب إلقائه قصيدة في منطقة سيرت**

وفي حين أن حالة إردوغان تختلف قليلا عن الحالة الخاصة بإمام أوغلو، يرى الصحفي أن الأخير "قد يواجه أوضاعا أكثر صعوبة خلال الأيام المقبلة".

"٣ مسارات"

تذهب غالبية المواقف التي أطلقها مسؤولو "الشعب الجمهوري" حتى الآن باتجاه أن ما حصل هو "عملية انقلاب سياسي".

في المقابل، تنفي الحكومة التركية ذلك. وقد ألمح إردوغان قبل أيام إلى أن أسباب ما يتعرض له إمام أوغلو ترتبط بالدعاوى والتحقيقات القضائية التي حركها أفراد من حزبه المعارض، في إشارة منه إلى وجود تصفية حسابات داخلية.

ويعتقد علوش أن مصير إمام أوغلو يتوقف على "٣ مسارات" تؤثر على بعضها البعض.

قضية إمام أوغلو "لا تمسه شخصيا أو حالته السياسية، إنها تمس تجربة حزب الشعب الجمهوري في الحكم المحلي

الجانب القانوني للقضية، والذي يميل نحو الإدانة، ومدى قدرة إردوغان على تحمل ضغط الشارع الذي تقوده المعارضة، ومدى قدرة المعارضة على التكيف مع فكرة أن إمام أوغلو لا يمكن أن يعود كجزء من المشهد السياسي، كما يستعرضها الباحث.

ويشرح أن قضية إمام أوغلو "لا تمسه شخصيا أو حالته السياسية، إنها تمس تجربة حزب الشعب الجمهوري في الحكم المحلي".

و"يريد إردوغان أن يظهر أن هذه التجربة لم تفلح سوى في الفساد، ولذلك يدرك أوزغور أوزيل هذه "الأبعاد" ويسعى لاستخدام الشارع بقوة في مواجهة مع دولة يطغى عليها البعد القانوني"، وفق علوش.

ورغم أن قاعدة "الشعب الجمهوري" تضع إمام أوغلو في الصدارة فيما يخص ترشيحه، فإن التغييرات داخل الحزب والظروف السياسية قد تغير هذا الوضع، وفقا للصحفي التركي، أباك.

ويعتقد أباك أن العملية القضائية وفي حال سارت بشكل واضح فقد يتضح الموقف قليلا بعد أن يعرف القرار الذي سيصدر بحق إمام أوغلو.

ويتابع: "على ما يبدو، فإن من المرجح أن يضطر الشعب الجمهوري إلى التركيز على مرشح آخر للرئاسة

لا يزال المتظاهرون المناصرون لإمام أوغلو يتجمعون بكثرة في محيط مبنى البلدية بإسطنبول.

في الانتخابات المقبلة".

هل تذهب تركيا لانتخابات مبكرة؟

لا يزال المتظاهرون المناصرون لإمام أوغلو يتجمعون بكثرة في محيط مبنى البلدية بإسطنبول.

وخاض أفراد الشرطة التركية مواجهات مع هؤلاء المتظاهرين، جاء ذلك بعد دعوات وجهها زعيم "الشعب الجمهوري" أوزيل للنزول إلى الشوارع، في تحدٍ منه للحظر الذي تفرضه السلطات، منذ أكثر من ١٠ أيام.

ولا يعرف حتى الآن المسار الذي سيسلكه "الشعب الجمهوري" في المرحلة المقبلة.

كما لا تعرف مآلات وحدود المعركة السياسية القائمة، التي وصلت، إلى حد الإعلان عن إمام أوغلو كمرشح رئاسي مع الحديث عن الانتخابات

المبكرة. ويلزم توجه البلاد إلى إجراء انتخابات مبكرة، الحصول على ٣٦٠ صوتا في البرلمان التركي، وهو ما لا يملكه "الشعب الجمهوري"، وأكده أوزيل بنفسه، قبل أشهر.

ويعتبر أسمر أنه "لا يبدو أن هناك مؤشرات على إجراء الانتخابات المبكرة خلال العامين المقبلين، إذ أن الحكومة التركية منشغلة بملفات دولية حساسة، مثل الأزمة السورية، والحرب الروسية الأوكرانية، والقضية الفلسطينية".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تعيين "وصي" على بلدية إسطنبول، من شأنه "تهدئة الأوضاع تدريجيا، وهو ما يبدو الاتجاه الحالي"، حسب أسمر..

ويضيف الباحث: "من الملاحظ أيضا أنه في يوم المحاكمة، لم تشهد الليرة التركية هبوطا حادا كما حدث يوم الاعتقال، كما لم نشهد حضور قادة المعارضة في (الطاولة السداسية) أمام مبنى المحكمة في منطقة سراج هانا، مما يشير إلى أن وتيرة الاحتجاجات ستتراجع بمرور الوقت".

لكن في حال قررت الحكومة التركية تعيين "وصي" على بلدية إسطنبول من جانبها، فمن المحتمل أن تشهد البلاد موجة احتجاجات واسعة وأعمال شغب، وهو سيناريو يبدو مستبعدا في المرحلة الراهنة، كما يعتقد الباحث التركي.

من جهته، يرى علوش أن "تركيا دخلت حقبة عالية من الاستقطاب السياسي الداخلي. وقضية إمام أوغلو ستعيد تشكيل السياسة الداخلية على نطاق واسع".

وإذا وجدت المعارضة صعوبة في دفع الحكومة إلى التراجع، فإنها ستلجأ إلى استثمار المواجهة للمطالبة بانتخابات مبكرة، على اعتبار أن الاستقطاب أصبح "حول شرعية إردوغان".

ويتابع الباحث أن "مثل هذا الاتجاه هو الأكثر ترجيحا، رغم أن مسألة الانتخابات المبكرة وتوقيتها يتعلقان بحسابات إردوغان على أكثر من صعيد".

تركيا دخلت حقبة عالية من الاستقطاب السياسي الداخلي. وقضية أوغلو ستعيد تشكيل السياسة الداخلية

لا يبدو أن هناك مؤشرات على إجراء الانتخابات المبكرة إذ أن الحكومة التركية منشغلة بملفات حساسة

العراق في عـ

مواجهة أميركية –

المرشد الإيراني علي خامنئي، استبعد «حدوث أي عدوان خارجي»، لكنه حذّر الولايات المتحدة من «صفعة قوية».

تخوض دوائر مقربة من الحكومة العراقية سجالاً مع خصومها السياسيين حول كيفية الاستعداد لحرب محتملة بين الولايات المتحدة وإيران.

ويرجح مسؤولون وسياسيون أن العراق سيكون البلد الأكثر تأثراً إذا اندلعت مواجهة في المنطقة، لكن قوى سياسية ترى أن تهويل آثار الحرب يغذي حملات انتخابية تحضيراً للاقتراع العام نهاية عام 2025.

ـين العاصفة

إيرانـــية مـرتقبة

أرسل البنتاغون تعزيزات إضافية إلى الشرق الأوسط، تشمل حاملة وسرباً من الطائرات المقاتلة

ومع تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني، واستمرار الضربات الأميركية على الحوثيين، أرسل البنتاغون تعزيزات إضافية إلى الشرق الأوسط، تشمل حاملة وسربا من الطائرات المقاتلة.

لكن المرشد الإيراني علي خامنئي، استبعد «حدوث أي عدوان خارجي»، لكنه حذر الولايات المتحدة من «صفعة قوية».

إياد السماوي: إن استعداد واشنطن للحرب الشاملة، لم يعد مزحة أو مجرّد تهديد فارغ

خلية أزمة... وطوارئ

في العراق، برزت دعوات لتشكيل «خلية أزمة حكومية» مهمتها القيام بالتدابير اللازمة في حال نشوب مواجهات قد تصل إلى إغلاق مضيق هرمز، كما هدد الإيرانيون في وقت سابق.

وتخشى دوائر حكومية أن يؤدي إغلاق المضيق إلى توقف إمداد سلع أساسية عبر ساحل البصرة، من ضمنها أدوية وأغذية.

إلا أن الدعوة لتشكيل «خلية أزمة» سرعان ما تطورت لاحقاً إلى نقاشات سياسية لتشكيل «حكومة طوارئ» وتأجيل انتخابات، وهو أمر أثار غضب قوى في الإطار التنسيقي.

وقال إياد السماوي، وهو كاتب مقرب من حكومة السوداني، إن «استعداد واشنطن للحرب الشاملة، لم يعد مزحة أو مجرّد تهديد فارغ».

وأوضح السماوي في منشور على «إكس»، أن «العراق سيكون في قلب الحرب، ولن ينجو منها ما لم يتم اتخاذ القرار الصحيح».

ومن وجهة نظر السماوي، فإن هذا القرار «يتمثل في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والضرورية لتجنب آثار الحرب، ولعلّ في مقدّمة هذه الإجراءات تشكيل (حكومة طوارئ)، وتأجيل موعد الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها عام ٢٠٢٥ إلى وقت آخر يتحدّد بعد إحلال الأمن والسلام في المنطقة».

وعدَّ السماوي أن «القوى السياسية العراقية جميعاً بما فيها (الإطار التنسيقي)، غير مكترثة للتهديدات، وما يدور حول العراق من تغيرات».

وعلّق أمين حزب «المؤتمر الوطني»، أراس حبيب، بالقول: «الخطر قادم، والصراع هائل، ولا أحد يريد أن يفهم».

وحدَّد الدستور العراقي طبيعة «حكومة الطوارئ» بأنها «المُنتخبة والمُصوَّت عليها من قبل مجلس النواب، ولكن حدثت حالة طارئة في البلاد تستدعي منحها صلاحيات إضافية، لا سيما في أوقات الحرب، أو الزلازل أو الفوضى، أو تفشي مرض».

أمين حزب المؤتمر الوطني أراس حبيب : «الخطر قادم، والصراع هائل، ولا أحد يريد أن يفهم»

وطبقاً للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، فإن آليات «حكومة الطوارئ» تشترط تقديم طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، على أن تتم موافقة المجلس بأغلبية الثلثين.

وبعد حصول موافقة ٢٢٠ نائباً، تُعلن حالة الطوارئ في البلاد لمدة ٣٠ يوماً قابلة للتمديد، على أن تتم موافقة مجلس النواب في كل تمديد.

إثارة الخوف والهلع

وأثارت الدعوة إلى تأجيل الانتخابات ردود أفعال غاضبة من قوى في «الإطار التنسيقي»، وقال النائب رائد حمدان، عن «ائتلاف دولة القانون»، إن «مستشاري الحكومة ومقربيها يعملون على إثارة مخاوف الشعب وتهويل الأخطار لإخضاع أي مسار للتغيير نحو الأفضل»، على حد قوله.

وقال عباس الموسوي، وهو مستشار لزعيم ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي، إن من وصفهم بـ«وعاظ السلاطين» -في إشارة إلى المقربين من السوداني- «يقفون وراء دعوات تأجيل الانتخابات، وتشكيل (حكومة طوارئ)

ولم تعلق الحكومة العراقية على السجال السياسي الدائر حول «حكومة الطوارئ»، إلا أن إياد السماوي نفى تلقيه أي إشارة من الحكومة حول الدعوة إلى تأجيل الانتخابات، وأكد أنه «لا يعمل مستشاراً» لديها.

إلى ذلك، بحث رئيس مجلس النواب، محمود المشهداني، مع القائم بأعمال سفير واشنطن لدى بغداد، دانيال روبنستين، تعزيز العلاقات الثنائية في المجالين السياسي والاقتصادي، إلى جانب مناقشة الاستقرار الأمني وانعكاسه على الانتخابات المقبلة.

وسعى العراق خلال الأسابيع الماضية إلى النأي عن الصراع الأميركي - الإيراني، وفي تصريح نادر أعلن وزير الخارجية العراقي أن بغداد ليست جزءاً من «محور المقاومة»، وترفض مبدأ وحدة الساحات.

نظرية الرجل المجنون

كيف يعيد ترامب تشكيل السياسة العالمية؟

زيد بن كمي

نائب المدير العام لقناة العربية

لا يلعب دونالد ترامب السياسة كما يلعبها غيره من الرؤساء. فهو لا يؤمن بالمنطق التقليدي، ولا يتردد في استخدام التهديد والضغط والمفاجأة كأدوات تفاوض. بين «سياسة حافة الهاوية» ونظرية «الرجل المجنون»، أعاد ترامب تشكيل قواعد اللعبة، ليُظهر نفسه خصمًا لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، وقائدًا قد يُشعل حربًا فقط ليكسب على طاولة التفاوض.

فمن قناة بنما إلى مضيق باب المندب، ومن طهران إلى غزة، لم يكن هدفه بناء سلام دائم، بل فرض واقع جديد يُلبي مصالح الولايات المتحدة ويُرضي حلفاءه. هذه قراءة في عقل ترامب السياسي، وفي الكلفة الحقيقية لسياسة اللعب على الحافة.

ترمب بشخصيته المختلفة أجاد توظيف هذه الأدوات في ملفات دولية عدة لتحقيق مكاسب أميركية أولاً، ومكاسب لحلفائه ثانياً

منذ عودته إلى البيت الأبيض، تبنّى الرئيس الأميركي دونالد ترمب نهجاً سياسياً مغايراً وغير تقليدي في التعامل مع الملفات الدولية والأميركية، مرتكزاً على استراتيجيات الضغوط القصوى، والتفاوض الحاد، واستخدام ما تعرف بـ«سياسة حافة الهاوية» (Brinkmanship)، ونظرية الرجل المجنون (Madman Theory).

هذه النظرية، التي صاغها الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون، تقوم على إظهار القائد كأنه مستعد لاتخاذ قرارات غير عقلانية ومتهورة، مما يدفع الخصوم إلى تقديم تنازلات خشية العواقب غير المتوقعة. استخدم نيكسون هذا الأسلوب في السبعينات لإقناع الاتحاد السوفياتي وحلفائه بأنه قد يتخذ قرارات خطيرة وغير متوقعة لإنهاء حرب فيتنام.

ترمب، بشخصيته المختلفة، أجاد توظيف هذه الأدوات في ملفات دولية عدة لتحقيق مكاسب أميركية أولاً، ومكاسب لحلفائه ثانياً. فعلى سبيل المثال، استخدم الضغوط القصوى مع بنما، حيث هدد باستخدام القوة للسيطرة على قناة بنما بحجة أن الأميركيين هم من بنوها وامتلكوها في البداية، وأن ٤٠ في المائة من حركة الحاويات الأميركية تمر عبرها. ومع تصاعد المطالب الأميركية أعلن الرئيس البنمي خوسيه راؤول مولينو، انسحاب بلاده من مبادرة «الحزام والطريق»، لينجح ترمب في تقليص نفوذ الصين على القناة وإبعاد الاستثمارات الصينية منها.

لكن مع إيران، كان الوضع مختلفاً، فلم تقتصر الضغوط على الجوانب السياسية أو الاقتصادية، بل شملت استخدام القوة العسكرية، إذ أمر ترمب بشن ضربات على الحوثيين في اليمن، محذراً إيران من «عواقب

وخيمة» إذا استمرت الهجمات الحوثية على ممرات الشحن الدولية. كما حمّل القيادة الإيرانية المسؤولية عن كل طلقة أطلقها الحوثيون، الذين لطالما دعمتهم طهران.

أما في ملف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فقد كان أكثر تعقيداً وإثارة للجدل، بخاصة مع مشروع «ريفييرا غزة»، الذي عدّه البعض محاولة لفرض واقع جديد في المنطقة. رأى منتقدو المشروع أن تصريحات ترمب حول إخراج سكان غزة أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى كانت وسيلة ضغط لإجبار الفلسطينيين على قبول تسوية سياسية جديدة بعيداً عن «حماس»، مع منحهم حقوقاً اقتصادية محدودة بدلاً من دولة مستقلة ذات سيادة.

لكن هذا الطرح يأتي في سياق تنفيذ ترمب وعوده خلال ولايته

منذ عودته إلى البيت الأبيض، تبنَّى دونالد ترمب نهجاً سياسياً مغايراً وغير تقليدي في التعامل مع الملفات الدولية والأميركية

الأولى، مثل نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بضم إسرائيل للجولان السوري المحتل. أما اليوم، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل أطلق ترمب يد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لضرب «حماس» وجنوب سوريا وملاحقة فلول «حزب الله» في لبنان؟

على الرغم من أن سياسة حافة الهاوية قد تحقق نجاحات تكتيكية في بعض الملفات، فإنها غالباً ما تفشل في إيجاد حلول دائمة للنزاعات العميقة، مثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فمحاولات فرض حلول بالقوة لم تؤدِ إلا إلى مزيد من التشدد والرفض، مما جعل أي تسوية حقيقية أكثر تعقيداً واستعصاء.

يمكن القول إن ترمب لم يكن يسعى إلى تحقيق سلام عادل، بل إلى فرض حل لإنهاء الصراع، لكنَّ هذا الحل لم يُسهم إلا في تعقيد القضية، وزيادة المأساة.

بين الجفاف والتخ

كـوردستان في مواجـ

في إقليم يُعرف بجمال طبيعته وتنوع مصادره المائية، بات الجفاف هو العنوان الأبرز، والقلق المناخي يخيّم على جباله وسهوله. فهل تنجح حكومة إقليم كوردستان في تحويل التحديات المناخية إلى فرصة للتنمية المستدامة؟

تظهر البيانات المناخية الحديثة أن كوردستان لم تعد بمنأى عن التحولات المناخية العالمية، التي باتت تضغط بقسوة على موارده الطبيعية، خصوصا المياه. إذ تتكرر التحذيرات من الأمم المتحدة بشأن ذوبان الجليد وارتفاع

ـطيط الاستراتيجي

ـهة التغير المناخي

درجات الحرارة، فيما تتراجع كميات الأمطار، وتنخفض مناسيب الأنهار، وتواجه الحكومة المحلية ضغوطاً متزايدة لتقديم حلول سريعة واستراتيجية في آن واحد.

في هذا التحقيق، نسلط الضوء على أبعاد أزمة التغير المناخي في كوردستان، من العوامل المتداخلة، إلى خطط المواجهة التي تقودها حكومة الإقليم، واستراتيجيات الحماية المستقبلية.

أزمة متعددة الأوجه: مناخ، بشر، وتخطيط

يؤكد آري أحمد قادر، مدير عام المياه والمجاري في حكومة إقليم كوردستان، أن التغير المناخي بات عاملاً رئيسياً في الجفاف وتدهور الموارد المائية، مشيرًا إلى أن المشكلة لا تقتصر فقط على قلة الأمطار، بل تشمل أيضاً سوء التخطيط العمراني، وبناء السدود دون دراسات كافية، والتوسع في تصريف المياه الملوثة إلى الأنهار.

ويضيف قادر أن مستويات الأنهار والمياه الجوفية تراجعت بشكل واضح خلال العقود الأربعة الماضية، ما يعكس مدى عمق الأزمة وتراكم آثارها بمرور الزمن.

جهود على الأرض: مشاريع استراتيجية رغم التحديات

رغم صعوبة الوضع، تسعى حكومة إقليم كوردستان إلى التفاعل السريع مع الأزمة من خلال مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تأمين المياه وتنظيم استخدامها. أبرز هذه المشاريع:

مشروع إمدادات المياه الطارئة في أربيل: يُعد من أضخم المشاريع الحيوية، حيث وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى ٢٧%. المشروع، الذي وُضع حجر أساسه في ٨ أيلول ٢٠٢٤ من قبل رئيس الحكومة مسرور بارزاني، يستهدف تأمين المياه لعاصمة الإقليم لمدة ٣٠ عامًا.

بناء ٦ سدود جديدة: للمساهمة في تخزين المياه وتنظيم تدفقها خلال مواسم الجفاف.

تنفيذ ٤٥ بحيرة صناعية: منها ٩ مكتملة حتى الآن، وتخدم أغراضًا متعددة من الري إلى حفظ التوازن البيئي.

المشاريع المذكورة تعمل عليها فرق على مدار ٢٤ ساعة، مما يدل على حجم الضغط والزخم الذي توليه الحكومة لهذا الملف.

تحديات مستمرة: البيئة

> مشروع إمدادات المياه الطارئة في أربيل يُعد من أضخم المشاريع

تئن والسياسات في سباق الزمن ورغم هذه الجهود، تواجه حكومة الإقليم تحديات كبرى:

الضغط السكاني والتوسع العشوائي: مما يفاقم استهلاك المياه دون وجود بنية تحتية كافية.

غياب السياسات الحازمة في إدارة المياه: سواء عبر تقنين الاستخدام أو منع التعديات.

تأثيرات الجيران: إذ إن بعض مصادر المياه في كوردستان تأتي من خارج الإقليم، مما يجعلها عرضة لتقلبات سياسية وإقليمية.

نحو استراتيجية شاملة لمستقبل آمن مائيًا

يرى متخصصون أن مواجهة التغير المناخي في كوردستان تتطلب استراتيجية شاملة، تشمل:

سنّ قوانين لإدارة الموارد المائية، تضع ضوابط على الاستهلاك، وتفرض عقوبات على الهدر.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، خاصة مع المنظمات البيئية ومراكز الأبحاث. رفع الوعي البيئي لدى المواطنين، باعتبارهم طرفًا فاعلاً في الأزمة. تشجيع الزراعة الذكية وتقنيات الري الحديثة.

الأزمة حقيقية... لكن الأمل ممكن

التغير المناخي بات واقعًا لا يمكن تجاهله في كوردستان. الجفاف وانخفاض الموارد المائية يشكلان تهديدًا مباشرًا للأمن البيئي والغذائي في الإقليم. لكن في المقابل، تُظهر الخطط الجارية أن هناك إرادة سياسية واستراتيجية تتشكل تدريجيًا، ولو ببطء، لمواجهة هذه التحديات.

الرهان اليوم ليس فقط على المشاريع الكبيرة، بل على خلق ثقافة مناهضة للهدر، وتشجيع الحلول الذكية، وبناء شراكات مع المجتمع المحلي والدولي. فالماء، في النهاية، ليس فقط حياة... بل قضية أمن قومي حقيقية.

الأزمة حقيقية... لكن الأمل ممكن التغير المناخي بات واقعًا

السفير الأميركي السابق في العـــ

يمتلك إقليم كوردستان أكثـ

في لحظة إقليمية تتأرجح بين صفقات السياسة وارتباكات الاقتصاد، تأتي تصريحات السفير الأميركي السابق في العراق وسوريا جيمس جيفري لتسلط الضوء مجددا على موقع الكورد ودورهم المتصاعد في خارطة الشرق الأوسط. من بغداد إلى دمشق، ومن أنقرة إلى أربيل، لا يمكن لأيّ لاعب إقليمي أو دولي أن يتجاهل ما تمثله القضية الكوردية من ثقل سياسي وعمق استراتيجي في معادلات التحالفات والتوازنات.

ـــراق وســـوريا، جيمـــس جيفري:

ـر اقتصاد مزدهر في المنطقة

جيفري، الذي كان شاهدًا على محطات مصيرية من تاريخ العراق وسوريا الحديث، لم يتردد في وصف إقليم كوردستان بأنه واحة استقرار وازدهار اقتصادي، معربًا عن تفاؤله بمسار المفاوضات الجارية بين أربيل وبغداد بشأن ملف تصدير النفط، ومرحبًا بالتقارب الحاصل في شمال شرق سوريا بين الكورد والنظام السوري من جهة، وبتواصل القيادة الكوردية في تركيا مع الدولة من جهة أخرى.

في هذا التقرير، نرصد أبرز ما جاء في مقابلة جيفري ضمن لقاء صحفي، ونضعه في سياق التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة، لنفهم حجم التحول الجاري في الملف الكوردي، وآفاقه على المدى القريب.

جيفري: وضع الكورد يشهد تحسناً ملحوظاً

في حوار تلفزيوني أكّد السفير الأميركي السابق جيمس جيفري أن وضع الكورد في المنطقة يشهد تحسناً وتقدماً إيجابياً، مشيراً إلى أن هناك تحولات ملموسة على مستوى العلاقات والمفاوضات، سواء في العراق أو سوريا أو حتى تركيا.

وركّز جيفري على ما وصفه بـ«التقدم في المفاوضات بين أربيل وبغداد بشأن استئناف تصدير نفط إقليم كوردستان»، معربًا عن قلقه من العقبات التي تواجه هذا الملف الحيوي، لكنه شدد على أن الحل يكمن في الاستمرار بالحوار والعمل على تجاوز العوائق القانونية والسياسية.

اتفاقات في الشمال السوري وتواصل مع أنقرة

وفي قراءة للساحة السورية، أشار جيفري إلى أن الاتفاق الأخير بين الإدارة الذاتية الكوردية في شمال شرق سوريا ودمشق يمثل تطوراً لافتاً، ويدل على رغبة الطرفين في تقليل التوترات وفتح قنوات تفاهم، خصوصاً بعد سنوات من الجمود.

كما أضاف أن هناك مؤشرات إيجابية على تواصل غير مباشر بين زعيم حزب العمال الكوردستاني عبد الله أوجلان وأنقرة، وهو ما وصفه بـ«خطوة شجاعة إذا ما استكملت بترتيبات سياسية حقيقية»، قد تُفضي إلى إنهاء واحدة من أطول النزاعات المسلحة في المنطقة.

كوردستان... الاستقرار وسط العاصفة

وحين سُئل عن وضع إقليم كوردستان، لم يتردد جيفري في وصفه بأنه «واحد من أكثر الأماكن استقراراً وازدهاراً في الشرق

الأوسط»، موضحاً أن المواطنين من مختلف محافظات العراق يتوجهون إليه للسياحة والاستجمام، ما يعكس صورة مختلفة تماماً عن باقي مناطق البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية وأمنية مستمرة.

وبحسب جيفري، فإن العلاقات الاقتصادية بين دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا مع الإقليم، إلى جانب علاقات مهمة مع عدد من الدول العربية، تمنح كوردستان ثقلاً دبلوماسيًا متزايدًا في الإقليم.

التبادل التجاري يتجاوز العراق

في مفارقة لافتة، قال جيفري إن حجم التبادل التجاري مع إقليم كوردستان يفوق ما يجري مع العراق ككل، مشيرًا إلى وجود بيئة أعمال أكثر جاذبية واستقراراً في أربيل والسليمانية ودهوك، وهو ما يشجع شركات عالمية على اختيار الإقليم كبوابة للدخول إلى السوق العراقية.

نحو مرحلة جديدة؟

تصريحات السفير جيمس جيفري تأتي في وقت حساس تشهده المنطقة، حيث تتقاطع التفاهمات مع النزاعات، والمفاوضات مع الضغوطات الدولية. لكن الثابت أن القضية الكوردية لم تعد على هامش الطاولة، بل صارت جزءا من المعادلة الإقليمية الكبرى.

وبينما يبدي جيفري تفاؤله بمستقبل أكثر إشراقاً للكورد في العراق وسوريا وتركيا، تبقى الأسئلة مفتوحة:

هل ينجح الإقليم في تجاوز أزمة تصدير النفط بوجود ضغوط بغداد؟

وهل تتحول الإشارات الإيجابية في سوريا وتركيا إلى تحولات سياسية حقيقية؟

وهل يستطيع الكورد ترسيخ موقعهم كشريك استراتيجي في ملفات الطاقة، الأمن، والدبلوماسية الإقليمية؟

المستقبل وحده كفيل بالإجابة، لكن الواضح أن الكورد الآن أقرب من أي وقت مضى إلى لحظة مفصلية قد تعيد صياغة حضورهم في خارطة الشرق الأوسط الجديد.

المياه العـ

تنازلات العراق المجانـ

الخطر لا يأتي بصوت عـال، بل يتسلل قطرة بعد قطرة. ومع كل متر مكعب مفقود، يقترب العَراق أكثر من سيناريو العطش، فيما تصمت السدود وتتراجع الزراعة، ويبدو الأفق أكثر جفافًا من أي وقت مضى. فلم تعد أزمة المياه في العراق مجرد قضية بيئية أو زراعية، بل تحوّلت إلى تهديد استراتيجي يمسّ حياة ملايين المواطنين وأمنهم الغذائي ومستقبل أجيالهم.

في ظل شحّ الأمطار، وتراجع تدفق المياه من تركيا وإيران، وانخفاض الخزين المائي إلى أقل من ١٢ مليار متر مكعب، تدق نواقيس الخطر بقوة، بينما لا تزال الحلول السياسية والدبلوماسية عاجزة عن إيقاف النزيف الأزرق.

في هذا التقرير، نفتح ملف المياه العراقية من الزاوية الفنية والسياسية،

ـــابرة للحدود

ـــية تهدد أمنه المائي

نستعرض تصريحات المستشار عادل المختار حول خلفيات الأزمة، ونرصد أبرز التحديات والمقترحات المطروحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في وطن يقف على حافة العطش.

فاليوم وفي وقت تتسارع فيه تداعيات التغير المناخي ويزداد التصحر انتشارًا، تواجه العراق واحدة من أخطر أزماته البيئية على الإطلاق: أزمة المياه. ومع انخفاض الخزين المائي إلى ما دون ١٢ مليار متر مكعب، وشحّ الأمطار وتراجع تدفقات الأنهار من دول الجوار، باتت البلاد على حافة العطش. هذا الواقع القاتم يعيد إلى الواجهة أسئلة ملحة حول السيادة المائية، والإدارة الحكومية للموارد، ودور السياسة والدبلوماسية في كبح الانحدار نحو أزمة شاملة.

أولًا: من الوفرة إلى الشح - قراءة في الأرقام

يقول المستشار السابق للجنة الزراعة في البرلمان العراقي، عادل المختار، في حديثه لجريدة «الزوراء»، إن العراق مرّ في السنوات الماضية بمراحل متباينة في معدلات الأمطار. فعلى سبيل المثال، خلال العام الماضي فقط، تمكّن العراق من تخزين ٢١ مليار متر مكعب من المياه، وهو ما سمح بزراعة ١٣ إلى ١٤ مليون دونم، وتحقيق إنتاج قياسي من الحنطة وصل إلى ٦,٤ مليون طن.

لكن هذه الوفرة كانت استثناء. إذ شهد العام الحالي شحاً غير مسبوق في الأمطار، وتراجعت الإيرادات المائية من تركيا من ٢٠٠٠ متر مكعب في الثانية إلى ٧٥ فقط، ما أدى إلى انخفاض الخزين المائي إلى أقل من ١٢ مليار متر مكعب، وهو رقم خطير ينذر بانهيار النظام الزراعي والإروائي.

ثانيًا: الأبعاد السياسية للأزمة - تركيا وإيران في قلب المعادلة

الأزمة ليست مناخية فقط، بل سياسية بامتياز. يؤكد المختار أن العراق لا يملك اتفاقيات دولية ملزمة مع تركيا لضمان حصته من المياه، وهو ما يضعه في موقف تفاوضي ضعيف. أما مع إيران، فرغم وجود اتفاقية تعود إلى عام ١٩٧٥، فإنها بحاجة إلى تحديث وتفعيل.

الخطورة الأكبر تكمن في التنازل عن مفهوم «الأنهار الدولية»، حيث وقع العراق مذكرة تفاهم تتبنى مصطلح «المياه العابرة للحدود»، وهو ما يمنح تركيا حق السيادة على المياه الزائدة فقط. هذا المفهوم المجحف يجعل من العراق متلقيًا لا شريكًا في الإدارة المائية.

ثالثًا: سد الجزرة.. الخطر الحقيقي الذي يهدد دجلة

بينما انشغل الإعلام بسد إليسو التركي، يشير المختار إلى أن التهديد الأخطر يأتي من سد الجزرة، الذي وصف بـ«السد القاتل». فسد إليسو، ورغم كونه سدًا كهرومائيًا لتوليد الكهرباء، يقوم بتحويل المياه إلى سد الجزرة، الذي يتحكم في تصريفها ويمنعها من الوصول إلى العراق.

بحسب المختار، فإن سد الجزرة سيؤدي فعليًا إلى «موت» حوض نهر دجلة، ما يعني حرمان ملايين العراقيين من مياه الشرب والزراعة، وتفاقم التصحر، وتدهور التربة، وزيادة الهجرة الداخلية.

رابعًا: تداعيات كارثية على الزراعة والغذاء

تعتمد الزراعة العراقية بشكل شبه كامل على الموارد المائية السطحية. ومع تناقص المياه، تتراجع المساحات المزروعة بشكل حاد. الفرق بين إنتاج الحنطة في عامي الجفاف والوفرة يصل إلى أكثر من ٥ ملايين طن، ما يكشف هشاشة الأمن الغذائي في البلاد.

كما أن انخفاض منسوب المياه يؤثر مباشرة على الثروة الحيوانية، ويزيد من ملوحة التربة، ويقلل من فرص الاستثمار الزراعي، في ظل غياب منظومات ري حديثة، واستمرار الاعتماد على طرق الري السيحي، التي تعد الأكثر هدرًا للمياه.

خامسًا: غياب الخطط والسياسات المائية

من بين أبرز ملاحظات المختار أن العراق لا يمتلك حتى الآن استراتيجية وطنية شاملة لإدارة ملف المياه. إذ لا يوجد تنسيق فعال بين وزارتي الزراعة والموارد المائية، ولا إجراءات ملموسة للانتقال إلى نظم الري الحديثة، أو تحفيز المزارعين على استخدام المياه بشكل رشيد.

وفي ظل غياب الضغط الدبلوماسي الفاعل، تظل تركيا وإيران تتصرفان منفردتين دون اعتبار لمصالح العراق، الذي يُعد خامس أكثر الدول تضررًا من التغير المناخي بحسب الأمم المتحدة.

سادسًا: ما الذي يمكن فعله؟ - حلول مقترحة

رغم قتامة المشهد، يقترح المختار حزمة من الإجراءات العاجلة التي يمكن أن تُحدث فارقًا إذا ما توفرت الإرادة السياسية:

الضغط لعقد اتفاقيات دولية ملزمة مع تركيا وإيران بشأن تقاسم المياه.

رفع مستوى التنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية.

تطوير البنية التحتية للري، والانتقال إلى نظم الري بالتنقيط والرش.

تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة أزمة المياه وأهمية الترشيد.

تفعيل دور الإعلام الوطني في تسليط الضوء على الكارثة المائية المقبلة. تأسيس مجلس وطني لإدارة ملف المياه يضم خبراء، وممثلين عن المجتمع المدني، وجهات حكومية.

> **لم تعد أزمة المياه قضية قطاعية تخص البيئة، بل أصبحت قضية وجودية تهدد الأمن القومي العراقي**

الماء قضية وجود

لم تعد أزمة المياه قضية قطاعية تخص الزراعة أو البيئة، بل أصبحت قضية وجودية تهدد الأمن القومي العراقي. إن استمرار شح المياه، في ظل غياب الاتفاقات الدولية الفاعلة، وسوء الإدارة الداخلية، والتغيرات المناخية المتسارعة، ينذر بكارثة وطنية وشيكة.

ما يحتاجه العراق اليوم ليس فقط حلولاً تقنية، بل رؤية استراتيجية شاملة، تقودها إرادة سياسية واعية، وتستند إلى العلم والدبلوماسية والتخطيط. فالزمن لا ينتظر، والمياه لا تنتظر، ومستقبل الأجيال على المحك.

أطباء الأرصفة في بغداد

موت يُباع على قارعة الطرق بم

حين تتحول النفايات الطبية إلى تجارة مربحة، والدواء إلى سم قاتل، والصمت الرسمي إلى تواطؤ ضمني.. فإن شوارع بغداد لا تكتفي بالترويج للدواء الرخيص، بل تفتح ذراعيها للموت في عبوات ملوّنة وأسماء تجارية براقة.

ففي أحد شوارع بغداد المكتظة، لا يحتاج المرضى إلى وصفة طبية أو صيدلي مرخص للحصول على الأدويّة، كل ما عليهم فعله هو الوقوف أمام بسطية متواضعة يديرها "دكتور" لا يحمل سوى شهادة ابتدائية وبعض مصطلحات طبية حفظها من اليوتيوب.

بيع الأدوية منتهية الصلاحية أو التالفة التي تتخلص منها بعض الصيدليات بطريقة غير نظامية

ـافيات الدواء المغشوش

في زوايا الأسواق المزدحمة وشوارع العاصمة بغداد، تنتشر بسطات صغيرة تتخذ من بيع الأدوية مهنة. يقف خلفها رجال بلا شهادات طبية، يُطلق عليهم شعبيًا لقب «أطباء الأرصفة»

لكن خلف هذا المشهد البسيط، تكمن قصة أكبر وأخطر، تبدأ من غرف المستشفيات المزدحمة، وتنتقل عبر مافيات تدوير النفايات، وتنتهي على الأرصفة المليئة بالأدوية المغشوشة والمستلزمات الملوثة. بين تهريب من المنافذ، وتزوير تواريخ الصلاحية، وصمت الرقابة، تتعاظم تجارة غير شرعية تهدد ملايين العراقيين، وتحول الحق في العلاج إلى مقامرة بالحياة..

في الوقت الذي يسعى فيه المواطن العراقي للنجاة من شبح الأمراض المزمنة والمعدية، يجد نفسه أمام خطر جديد لا يقل فتكا: الأدوية المغشوشة والمزورة ومنتهية الصلاحية التي تباع علنا على أرصفة العاصمة بغداد. هذا الخطر المتسلل بصمت لا يميز بين فقير يبحث عن دواء رخيص، أو مريض يستعجل الشفاء.

في هذا التحقيق، نغوص في عمق هذه الظاهرة الخطيرة، ونكشف كيف يُعاد تدوير المخلفات الطبية، وكيف تتسرب الأدوية منتهية الصلاحية من المستشفيات والمذاخر إلى الأسواق، ومن هم اللاعبون الكبار والصغار في هذه اللعبة القاتلة.

دكتور أحمد.. «طبيب» بلا شهادة

في منطقة الباب الشرقي وسط بغداد، يجلس «دكتور أحمد» خلف بسطية أنيقة يعرض عليها عقاقير جنسية ومضادات حيوية ومسكنات. يتحدث بثقة، يردد مصطلحات طبية بالإنكليزية، ويقنع الزبائن بأنه صاحب خبرة وشهادة. الحقيقة أن أحمد لا يحمل سوى شهادة ابتدائية، ومعرفته مستمدة من قنوات اليوتيوب وبعض القصص المتناقلة بين الباعة.

أحد زبائنه، معلم ابتدائية يُدعى علي، اشتكى من بخاخ تسبب له بمضاعفات جلدية. لكن «الطبيب المزعوم» أصر على جودة المنتج، وعرض عليه دواء آخر لمعالجة التقرحات. علي لم يكن الوحيد، بل مجرد حالة من آلاف الضحايا الذين يتعاملون مع «أطباء الأرصفة".

ففي زوايا الأسواق المزدحمة وشوارع العاصمة بغداد، تنتشر بسطات صغيرة تتخذ من بيع الأدوية مهنة. يقف خلفها رجال بلا شهادات طبية، يُطلق عليهم شعبيًا لقب «أطباء الأرصفة». يبيعون الأدوية، يشخصون الأمراض، ويقدمون «استشارات» للمترددين، مستخدمين لغة طبية يحفظونها من الإنترنت أو من خبرات غير موثقة. هذه الظاهرة الآخذة بالاتساع تشكل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة، وتكشف عن فراغ رقابي خطير في واحدة من أخطر المهن المرتبطة بحياة الإنسان.

ما هي ظاهرة «أطباء الأرصفة»؟

يُطلق هذا المصطلح على الأشخاص الذين يبيعون الأدوية والمستحضرات الطبية دون ترخيص أو تأهيل علمي، وعادة ما يفترشون الأرصفة في مناطق مزدحمة، مستغلين حاجة الناس للدواء السريع والرخيص. يقدمون علاجات لمشاكل صحية متنوعة، بدءًا من الصداع ونزلات البرد، ووصولًا إلى المنشطات الجنسية وأدوية الأمراض المزمنة.

بعضهم يُظهر براعة في الإقناع، مستعينًا بمصطلحات طبية أجنبية، وتغليف أنيق لعقاقير يدّعي أنها من مناشئ عالمية. لكن الواقع مختلف تمامًا، فمعظم هذه الأدوية تكون منتهية الصلاحية أو غير مفحوصة، وقد تكون ملوثة أو مزورة.

المخاطر الصحية الكامنة

المشكلة الأخطر في عمل أطباء الأرصفة ليست فقط في الدواء المغشوش، بل في غياب التشخيص العلمي. فهؤلاء لا يمتلكون معرفة

حقيقية بجسم الإنسان، أو تفاعلات الأدوية، أو آثارها الجانبية. مما يضع المريض أمام احتمالات خطرة:

استخدام أدوية خاطئة قد تُفاقم المرض.

تفاعلات دوائية قاتلة.

إصابات جلدية وتنفسية ناتجة عن مواد غير معقمة.

تأخير العلاج الطبي السليم نتيجة الاعتماد على حلول غير موثوقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بيع الإبر والمستلزمات الطبية المستعملة أو المدورة دون تعقيم، قد ينقل أمراضًا خطيرة مثل التهاب الكبد والفيروسات.

كيف تصل هذه الأدوية إلى الأرصفة؟

الأدوية التي تباع على الأرصفة تصل غالبًا عبر قنوات غير قانونية، أبرزها:

تهريب الأدوية من خارج العراق دون فحص أو رقابة.

جمع المخلفات الطبية من المستشفيات والمذاخر، ثم إعادة تعبئتها وتغليفها.

بيع الأدوية منتهية الصلاحية أو التالفة التي تتخلص منها بعض الصيدليات بطريقة غير نظامية.

هذه العمليات تُدار غالبًا من قبل شبكات منظمة تستفيد من ضعف الرقابة الحكومية وتواطؤ بعض الجهات، وتعيد تدوير الدواء المرفوض إلى بسطات الأرصفة.

واقع الرقابة والفراغ التنظيمي

رغم وجود قوانين صارمة تمنع مزاولة مهنة الصيدلة دون ترخيص، إلا أن تطبيقها لا يزال ضعيفًا. الجهات الرقابية تفتقر في كثير من الأحيان إلى الكوادر أو التنسيق الكافي مع الجهات الأمنية.

كما أن الفجوة بين ارتفاع أسعار الأدوية في الصيدليات الرسمية، وانخفاضها على الأرصفة، تجعل المواطنين يتجهون نحو الخيار الأرخص، رغم مخاطره.

الجوانب الاجتماعية والنفسية

الكثير من المواطنين، خصوصًا من الطبقات الفقيرة، يلجؤون إلى أطباء الأرصفة لأسباب متعددة:

ضعف القدرة على مراجعة الطبيب والشراء من الصيدليات.

الخجل من عرض مشكلات حساسة، خاصة الجنسية منها.

الاعتقاد بأن هؤلاء الباعة يمتلكون حلولًا «فعالة وسريعة".

كل هذه العوامل تعمق أزمة الثقة في النظام الصحي الرسمي، وتزيد من خطورة الاعتماد على مصادر غير شرعية.

التوصيات والمعالجات

حملات توعية إعلامية مكثفة لتحذير الناس من مخاطر شراء الأدوية من الشارع.

تفعيل الدور الرقابي لوزارة الصحة ونقابة الصيادلة لملاحقة هذه الظاهرة.

دعم الصيدليات الرسمية بمساعدات لتقليل الأسعار وضمان وصول الدواء الآمن للمواطن.

فرض آلية إلكترونية لتتبع الأدوية عبر الباركود الوطني.

تشجيع الإبلاغ عن الباعة غير الشرعيين عبر منصات محمية وآمنة.

في كل دولة، يُعتبر الدواء جزءًا من الأمن الوطني، وأي خلل في سلاسل توريده أو توزيعه، يفتح الباب أمام فوضى قاتلة. ظاهرة أطباء الأرصفة في بغداد ليست مجرد تجاوز قانوني، بل جريمة صحية صامتة تتوسع يومًا بعد آخر، ولا بد من وقفها قبل أن تتحول إلى كارثة يصعب السيطرة على آثارها.

فالصحة ليست سلعة، والدواء ليس تجارة مفتوحة، والحياة ليست لعبة بيد من لا يملك معرفة أو ضمير.

الفساد بين الجريمة والقبول الاجتماعي

عبدالله جعفر كوفلي

باحث أكاديمي

الفساد آفة مدمرة تصيب المجتمعات البشرية بنسب متفاوتة، بحيث كلما زادت نسبة الإصابة بها، كلما كان تأثيره أكبر، والمجتمع يقترب من نهايته ويهيئ للاندثار والانحلال، ويطرق المسامير النهائية في نعشه.

الفساد في أبسط تعريف له، على الرغم من كثرة الاتجاهات والرؤى التي تسلط الضوء عليه، هو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل مكاسب ذاتية، بمعنى آخر، هو استغلال المنافع والخدمات العامة على اختلاف أنواعها وصورها لصالح المنفعة الشخصية الخاصة والتمتع بها على حساب المواطنين.

الفساد يمثل نقطة تحول كبيرة في تاريخ الدول باتجاه بناء نظام قائم على أسس من الظلم والاستغلال وعدم المساواة، ومحاربة المخلصين من المواطنين الذين يعملون بوفاء ونزاهة، وضرب كل ما يطرحونه من أفكار إيجابية عرض الحائط، والإساءة إلى سمعتهم، واتهامهم بالتقصير والإهمال، وعدم الالتزام والكفاءة.

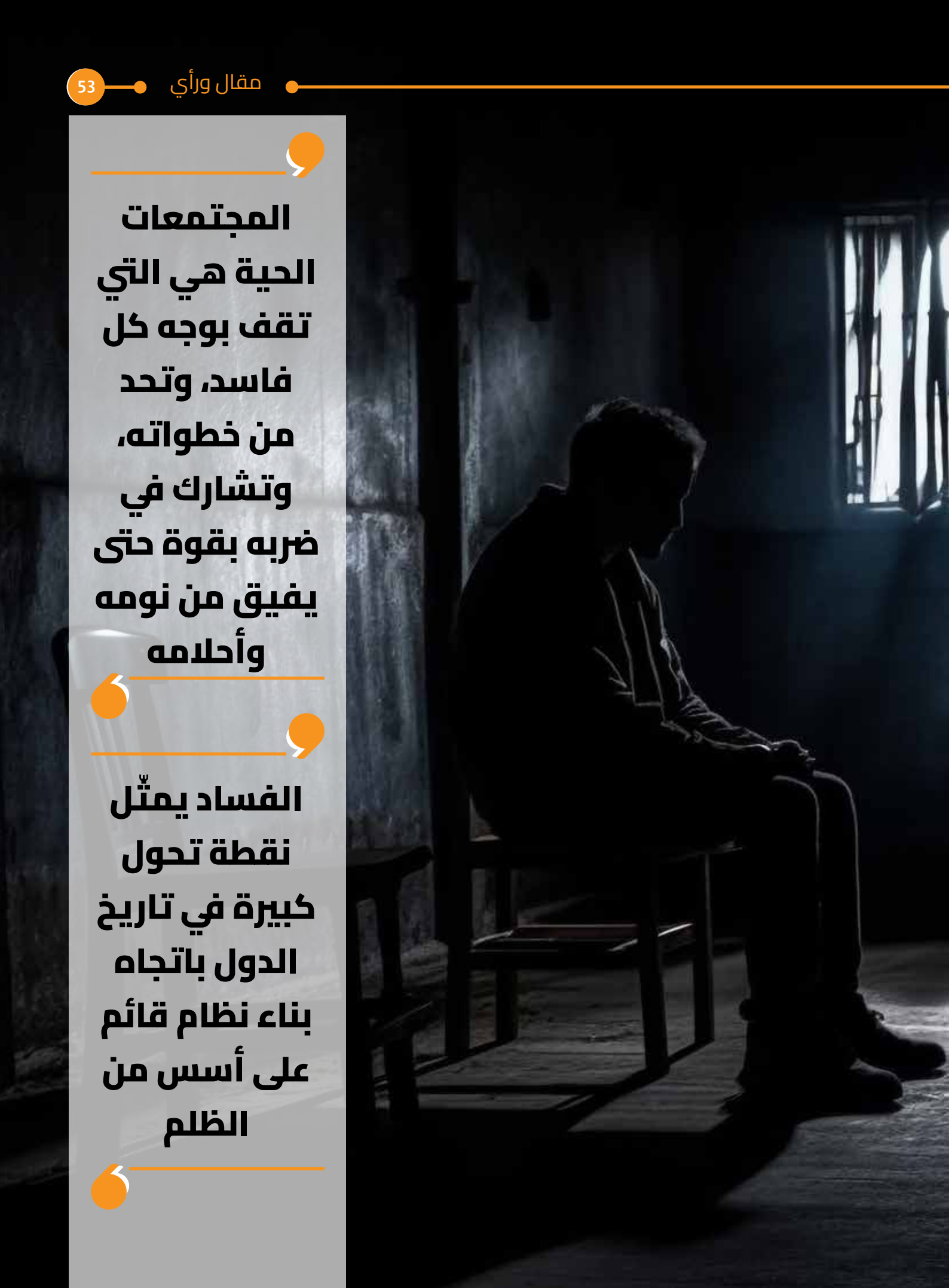

المجتمعات الحية هي التي تقف بوجه كل فاسد، وتحد من خطواته، وتشارك في ضربه بقوة حتى يفيق من نومه وأحلامه

الفساد يمثّل نقطة تحول كبيرة في تاريخ الدول باتجاه بناء نظام قائم على أسس من الظلم

الفساد جريمة بكل معنى الكلمة، وفق الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية، وتشكيل الدول مؤسسات مستقلة لمحاربتها، وتخصص ميزانية خاصة لذلك، لعلمها بمدى تأثيرها على الشعب، وتحاربها، وتعقد مؤتمرات من أجل مكافحتها وطرح الحلول المناسبة له، ولكنه يبقى موجوداً.

الفساد يستغل البيئة الأمنية الرخوة لتنتعش فيها، البيئة التي تفتقر إلى قوة القانون، والنزاهة، والشفافية، وصرامة الأجهزة الأمنية، وحياديتها السياسية، لأنها تنخر في كل جسد الدولة، وإنها لطامة كبرى عندما يصيب الفساد الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحته، عندها تبدأ الصفقات الخيالية في الغرف المظلمة، وتسعير المشاريع والمعاملات، وشراء المناصب الإدارية والمالية، وعلى من له معاملة في جهة حكومية أن يفكر قبل كل شيء كم سيدفع، ولمن يدفع، وبأية طريقة يدفع، وأي سمسار ودلال قادر على الإنجاز بأسرع وقت وأرخص ثمن، كأنها تعاقد على فعل مشروع وقانوني، وإلا ستتراكم على الملف التراب والغبار فوق الرفوف، إذا لم يكن مصيرها الحرق أو الإتلاف بواسطة جهاز الإتلاف الموجود في أغلب الغرف.

الفاسد هو اللصّ، والمختلس، والمتطفل الذي يعيش على قوت الناس وموارد الدولة، ليبني القصور، ويسوق السيارات الرباعية الدفع ذات الأسعار الخيالية، ولا يلبس إلا من الماركات العالمية المسجلة المشهورة، ويسافر إلى الأماكن التي كان يحلم بها قبل فساده.

طرق مكافحة الفساد كثيرة، والإجراءات القانونية واحدة منها، وإنّ الأسلوب الأكثر فعالية لمواجهته هو نبذ الفاسد واحتقاره، والنظر إليه نظرة دونية من قبل أفراد المجتمع، ووضعه في خانة الخونة والتآمر، واستئصاله من القيم

الفاسد هو اللصّ، والمختلس، والمتطفل الذي يعيش على قوت الناس وموارد الدولة، ليبني القصور، ويسوق السيارات، ويسافر إلى الأماكن التي كان يحلم بها قبل فساده.

والأخلاق الحسنة، وحب الوطن.

المصيبة الكبرى عندما يكون المجتمع داعماً للمفسدين ومشجعاً لهم، واعتبارهم رموزاً وطنية وأبطالاً في الساحة، وأنهم جمعوا ثروتهم بكفاءتهم وقدراتهم وأفكارهم الإبداعية، ويخصصون لهم أماكن في رأس المجالس، ويصدقونهم في أقوالهم وأفعالهم، ويشاركونهم في كل المناسبات على أنهم أصحاب الآراء السديدة والكلمات الطيبة والصادقة، ولا يمكن الاستغناء عنهم، ويجب أن يكونوا في المقدمة، وإلا لا يكون للمناسبة طعم ولا قيمة، وإن تعرضوا لحدث ما لا سمح الله (حفظهم الله وقدس سرهم)، وطوابير من مؤيديهم وأنصارهم ومشجعيهم تبدأ بالتحرك لمباركته، والشد على يديه، أو لتقديم العزاء، والدعاء له بالحفظ وطول العمر، أو الشكر لله على إعادته سالماً بعد غياب طويل، وتبدأ ماكنات التملق والنفاق بالعمل، بحيث يشعر الفاسد بالإعجاب بنفسه، وأنه القادر على تحقيق المستحيل، ويتفاخر ويتكبر عليهم كأنه المنقذ والمخلص الذي اصطفاه الله تعالى من بين الخلائق، مع علمهم المسبق بأن الفاسد تافه ولا وزن له.

هذا النوع من المجتمعات مريضة، وعلى فراش الموت، تحسب وتعد أيامها وأنفاسها حتى تأتيها الموت في غفلة من أمرها.

> **الفساد يستغل البيئة الأمنية الرخوة لتنتعش فيها، البيئة التي تفتقر إلى قوة القانون، والنزاهة**

المجتمعات الحية هي التي تقف بوجه كل فاسد، وتحد من خطواته، وتشارك في ضربه بقوة حتى يفيق من نومه وأحلامه، ويعيده إلى جادة الصواب، أو التخلص منه، وتنظر إلى الفساد بأنه ظاهرة خطيرة جداً تمس كيان المجتمع وحياة الإنسان، ولا تسمح بها، وتقف بالضد منها، ومستعدة لإخبار السلطات بأدنى شك عنه، وتنظر إلى الفاسد بأنه شخص طالح، متآمر، ومتطفل، لا مكان له عندهم، بل لا يستحقون السلام والمخالطة معهم، وأن هذا الفعل السيئ يبقى عاراً عليهم، ونقشاً في جبينهم، وخيانة لا تنسى. تلعب المجتمعات دوراً هاماً جداً في مكافحة الفساد أو تفشيه، طبقاً لنظرتها إلى هذه الظاهرة القديمة المتجددة بأساليبها وطرقها المختلفة.

السؤال الذي يمكننا طرحه: أين نقف من هذه الظاهرة السيئة؟

مصطفى بارزاني
جوهر القضية الكوردية

د. قارمان حيدر رحمان
أستاذ جامعي

عرف الملا مصطفى البارزاني بـ(أبو النضال التحرري القومي الكوردي). هذا الوصف لم يكن مجرد مجاملة عاطفية بل كان حقيقة تاريخية تجسدت في حياة رجلٍ كرس عمره كله لخدمة القضية الكوردية.

ولد البارزاني من عائلة كوردية معروفة بتاريخها الوطني والديني في ١٤ آذار ١٩٠٣.

كانت عائلته ذات جذور صوفية تنتمي إلى الطريقة النقشبندية، وتتبنى الفلسفة والتفكير الإصلاحي الاجتماعي والوطني.

ومنذ طفولته، وبسبب وعي الشيخ عبد السلام الثاني البارزاني بالقضية القومية ومطالبه الداعية إلى حماية خصوصية الأمة الكوردية، قامت الدولة العثمانية بإرسال حملة عسكرية إلى منطقة بارزان في عام ١٩٠٩.

وجاء ذلك بعد حملة عسكرية بقيادة والي الموصل محمد فاضل باشا، حيث تم اعتقال ١٧ شخصًا من المقربين من الشيخ عبد السلام، من بينهم والدة الملا مصطفى وحينها دخل معها البارزاني ومازال طفلاً، وتم نقلهم إلى سجن المحكمة العسكرية العرفية في الموصل، وفي عام ١٩١٤، تم إعدام الشيخ عبد السلام البارزاني من قبل الدولة العثمانية بتهمة محاولة الانفصال.

هذه الأحداث، إلى جانب جهود الشيخ أحمد البارزاني (أخوه الأكبر)، تركت أثرًا بالغًا في تربية الملا مصطفى على حب الله والوطن والأمة، بهدف تأهيله ليصبح قائدًا سياسيًا وعسكريًا ملتزمًا بقضية شعبه، وساعيًا إلى تحرير الأمة الكوردية من الاستعمار. وفي هذا الاتجاه، شارك في بدايات شبابه، بناء على توجيه الشيخ البارزاني، في ثورات عدة مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران، وثورة آرارات في كوردستان الشمالية، وثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية.

رغم هذه المشاركة، إلا أن الثقة التي منحه إياها الشيخ أحمد البارزاني جعلته ممثلًا لعشيرة بارزان في مفاوضاتهم مع الحكومة العراقية لطرد القوات الاستعمارية من منطقة بارزان، كل هذه التطورات مهدت لأن يلعب الملا مصطفى ولأول مرة دور القائد الميداني في ثورة بارزان الأولى عام ١٩٣١، وذلك في مواجهة قوات الحكومة العراقية والبريطانية، سعيًا منه لتطهير منطقة بارزان من الاحتلال.

انهت الحكومة العراقية هذه الثورة بالتعاون مع الجيش البريطاني، في محاولة للسيطرة على الحراك التحرري الكوردي بقيادة شيوخ بارزان، وقامت في ٢٢ تموز ١٩٣٢ بنقل ٦٣٠ فردًا من عائلة بارزان إلى مدينة أرضروم في تركيا، وبعد فترة قصيرة، في ١٥ أيار ١٩٣٣ صدر عفو عام، لكن لم يُسمح لهم بالعودة إلى بارزان بل

استقروا في الموصل، ثم نُقلوا مجددًا بسبب انتفاضة "خليل خوشوي" في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ إلى مدينة الناصرية، لكن ولاحقًا، وبعد انقلاب بكر صدقي في ٥ آب ١٩٣٦، نُقلت عائلة بارزان إلى بلدة بردي، ثم، بجهود حمزة عبدالله لتحسين أوضاعهم، تم نقل الشيخ أحمد والملا مصطفى وأفراد عائلتهم إلى مدينة السليمانية في ١٠ نيسان ١٩٣٧.

بعد مكوثه هناك ست سنوات، خرج الملا مصطفى سرًا مع اثنين من رفاقه من السليمانية في ١٢ تموز ١٩٤٣، ووصل إلى منطقة ميرگسور في ٢٥ تموز.

وعندما قررت وزارة الداخلية في ١٠ آب ١٩٤٣ اعتقاله، قرر البارزاني مواجهة قوات الحكومة العراقية.

هذا القرار حظي بدعم واسع من الشعب سياسيًا وعسكريًا، خاصة بعد إعلان حزب "كومەلەی ژیانی كورد" في شرق كوردستان، ومنظمة "خويبون" في كوردستان الغربية، وحزب "هيوا" في الجنوب، دعمهم الكامل له، كما طالبوه بتوسيع نطاق الثورة لتشمل كل مناطق كوردستان، وعلى الرغم من صعوبة هذا الطلب، استطاع البارزاني تحويل الثورة من حراك مناطقي إلى حركة قومية شاملة.

ورغم أن الملا مصطفى لم يتمكن من تحقيق أهدافه العسكرية بسبب اختلال ميزان القوى، إلا أنه نجح في توعية شعب كوردستان بحقوقهم القومية، وحقق نصرًا اجتماعيًا وسياسيًا من خلال ترسيخ القضية الكوردية كقضية مصيرية تستحق النضال.

بعد الهجوم العسكري المشترك من قبل بريطانيا والعراق على منطقة بارزان، وحسب ما أشار إليه تقرير صحيفة "نيويورك تايمز"، التحق ما يقارب ١٠ آلاف شخص من كوردستان الجنوبية، من بينهم ٣ آلاف مقاتل متمرس، بمسيرة الملا مصطفى، وعبروا إلى شرق كوردستان.

هذه الهجرة، وإن كانت بمثابة خطة عسكرية للبارزاني للدفاع عن التنظيم الوطني الذي أنشأه لتحرير كوردستان، لكنها كانت أشبه بحلم مقدس لمواطني شرق كوردستان، حتى أن المؤرخين أطلقوا على البارزاني ورفاقه اسم "الضلع الخلفي لجمهورية كوردستان"، خاصة بعد توليهم مهمة حماية الجمهورية.

لكن التجربة لم تدم طويلًا، فمع بداية عام ١٩٤٦، وبسبب تدخلات دولية، انتهت تجربة الحكم الذاتي في شرق كوردستان.

إلا أن البارزاني ورفاقه لم يستسلموا، بل وكما أشارت "نيويورك تايمز"، وبعد قتالهم ضد ثلاث دول، لجأوا إلى جمهورية أذربيجان التابعة للاتحاد السوفيتي في ١٨ حزيران ١٩٤٧.

بعد وصوله إلى الاتحاد السوفيتي، ورغم الضغوط السياسية التي تعرض لها في عهد جوزيف ستالين، لم يتنازل البارزاني عن مبادئه ولم يساوم على قضية شعبه، بل كان مستعدًا للعمل كعامل بسيط في مزارع "السوفخوز والكولخوز" في أوزبكستان لتأمين لقمة عيشه، لكنه لم يرضخ لرغبات شخصيات مثل جعفر باقروف، سكرتير الحزب الشيوعي الأذري في موسكو.

بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣، وبتفاهم مع السلطات السوفيتية الجديدة، ورغم تحسن أوضاعه، التحق البارزاني بالمعهد السياسي السوفيتي حتى عام ١٩٥٨، وتلقى خلالها دورة أكاديمية لتعلم اللغة الروسية، إضافة إلى دورة في أكاديمية "فرونزي" العسكرية.

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عاد البارزاني ورفاقه إلى العراق، وفي البداية، تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الجديدة بشأن حقوق الشعب الكوردي، لكن بعد أن نكثت بغداد بوعودها، عاد البارزاني في شباط ١٩٦٠ إلى بارزان، ومع انطلاق العمليات العسكرية الحكومية ضد كوردستان، أشعل ثورة قومية كبرى بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٥.

حقق البارزاني في تلك الفترة انتصارات عسكرية وسياسية بارزة، من أهمها إرغام الحكومة العراقية في ١١ آذار ١٩٧٠ على الاعتراف ببعض الحقوق القومية للشعب الكوردي، وأبرزها الحكم الذاتي لكوردستان، إلا أن تراجع الحكومة عن تنفيذ بنود بيان آذار أشعل الحرب مجددًا، وانتهت الثورة بخطة دولية في آذار ١٩٧٥. ومع تدهور حالته الصحية، سافر البارزاني إلى الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ لتلقي العلاج، لكنه فارق الحياة في تمام الساعة الخامسة مساءً من يوم ١ آذار ١٩٧٩ في مستشفى جورج تاون بواشنطن عن عمر ناهز ٧٦ عامًا.

انتخـــاب

مـــن يؤجلها..الســـ

قراءة في الخـــوف المحلي بيـــ

في لحظة حسّاسة من تاريخه السياسي، يقف العراق مرة أخرى أمام مفترق طرق. فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، يعود الحديث عن التأجيل المحتمل، هذه المرة ليس لأسباب فنية أو قانونية فقط، بل في ظل سياقات أمنية إقليمية معقّدة، وأزمة ثقة داخلية مستحكمة. ففي خلفية المشهد، تلوح سحب مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، وتصاعد التوتر في مياه الخليج. ومع كل تهديد بالتصعيد، ترتجف العملية السياسية العراقية، ويُطرح سؤال جوهري: هل العراق مستعدٌ للدخول في انتخابات بينما المنطقة على فوهة بركان؟

داخل العراق، تتباين المواقف. هناك قوى سياسية فاعلة ترى أن الظرف لا يحتمل انتخابات، وتدفع نحو حكومة طوارئ بذريعة "إنقاذ الدولة". وهناك من يطالب بالتأجيل بذريعة "ترتيب البيت الداخلي"، فيما تطرح أطراف أخرى الأمر كـ«حتمية سياسية لتمرير صفقة حكم جديدة". لكن في الجهة الأخرى، يقف الشارع العراقي. شارعٌ يعبر - في غالبيته - عن لا مبالاة صادمة تجاه الانتخابات، بعد أن فقد الثقة بقدرة أي برلمان على التغيير. فهل يعكس هذا الصمت الشعبي رضا؟ أم أنه إعلان موت سريري للديمقراطية التمثيلية؟

ما الذي يجري خلف الكواليس؟ من يكتب سيناريو تأجيل الانتخابات؟ وما علاقة أمن العراق بترسانة إيران، والفيتو الأمريكي؟ وما بين التخويف الأمني، والمناورات السياسية، أين تقف إرادة الناخب؟ وأي مستقبل ينتظر الصندوق العراقي؟

ـــات العراق

ـــلطة أم الشـــارع؟

ـــن تهديدات واشنطن لطهران

فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، يعود الحديث عن التأجيل المحتمل، هذه المرة ليس لأسباب فنية أو قانونية فقط، بل في ظل سياقات أمنية إقليمية معقّدة، وأزمة ثقة داخلية مستحكمة

اليوم، مع اقتراب الانتخابات الجديدة، تبرز دعوات التأجيل مجددًا، لكن هذه المرة تبدو أكثر خطورة، لأنها مدفوعة باعتبارات خارجية أكثر منها داخلية

اليوم وفي لحظة حساسة من تاريخه السياسي، يقف العراق مرة أخرى أمام مفترق طرق. فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، يعود الحديث عن التأجيل المحتمل، هذه المرة ليس لأسباب فنية أو قانونية فقط، بل في ظل سياقات أمنية إقليمية معقّدة، وأزمة ثقة داخلية مستحكمة.

اللعبة المؤجلة - من يربح من تعطيل الديمقراطية؟

منذ انتخابات ٢٠٢١، والعراق يعيش حالة من الشلل السياسي المتكرر. تأجيلات، انسدادات، حكومات توافقية مشلولة، وبيئة سياسية أقرب للفوضى المنظمة منها للديمقراطية النشطة. واليوم، مع اقتراب الانتخابات الجديدة، تبرز دعوات التأجيل مجددًا، لكن هذه المرة تبدو أكثر خطورة، لأنها مدفوعة باعتبارات خارجية أكثر منها داخلية.

عدة قوى، خصوصًا تلك التي تسيطر على المشهد الأمني والسياسي، تعتبر أن الظرف الإقليمي لا يسمح بعملية انتخابية. هناك حديث عن خطر الفوضى، وتحذيرات من انفجار اجتماعي إذا ما جرت الانتخابات بضغط شعبي أو خارجي.

لكن خلف هذه الادعاءات، تكمن مصالح عميقة:

أطراف تخشى من فقدان مكتسباتها.

أخرى تريد مزيدًا من الوقت لإعادة تنظيم صفوفها.

وثالثة تتذرّع بـ«الظرف الأمني» لتجميد المسار الديمقراطي تمامًا.

حكومة الطوارئ - حلم السلطة أم كابوس الشارع؟

في أروقة السياسة العراقية، لا يتردّد بعض الساسة عن طرح خيار «حكومة طوارئ» بديلة عن الانتخابات. مبررات الطرح تتنوع: من انهيار الثقة بالمفوضية، إلى الحاجة لحكومة إنقاذ وطني، إلى خطر التصعيد الإقليمي.

لكن حكومة الطوارئ - برغم التجميل اللفظي - تعني شيئًا واحدًا: العودة إلى مربع الحكم بدون تفويض شعبي. وهذا ما يفتح الباب أمام «انقلاب ناعم» على الديمقراطية.

من يقف خلف هذا الطرح؟ كثير من الأسماء تتردد في الكواليس، منها من يسعى لتوسيع نفوذه على حساب خصومه، ومنها من يبحث عن غطاء قانوني للإبقاء على سلطته. وفي كل الأحوال، الشارع ليس طرفًا في هذه المعادلة.

الصراع الأمريكي الإيراني.. العراق كساحة انتظار

تعيش المنطقة منذ أشهر على وقع تصعيد غير مسبوق بين واشنطن وطهران، خاصة بعد حرب غزة، والضربات المتبادلة في العراق وسوريا. هذا التوتر له انعكاس مباشر على الداخل العراقي، بحكم ارتباط قوى سياسية وأمنية بطهران،

ووجود عسكري أمريكي مستمر.

كلما ارتفع منسوب التوتر، ارتفعت حدة التصريحات حول تأجيل الانتخابات. التخوف من «تخريب خارجي» أو «استغلال داخلي» يدفع البعض لاعتبار الانتخابات مخاطرة. فيما يرى مراقبون أن بعض القوى تسعى لاستغلال الوضع الإقليمي لفرض التأجيل كأمر واقع.

العراق هنا يبدو وكأنه رهينة المواجهة الكبرى: فإذا انفجرت، ستجمّد كل العمليات السياسية. وإذا هدأت، سيعاد ترتيب الأوراق على إيقاع جديد.

الشارع الصامت - أين ذهب الناخب العراقي؟

المفارقة الأبرز في المشهد، أن الشارع العراقي يبدو غير مكترث. لا حماسة، لا نقاش، لا توقعات. المواطن العراقي، خاصة جيل ما بعد ٢٠٠٣، بات يشعر بأن الانتخابات لا تغير شيئًا.

أكثر من ٥٠% من العراقيين قاطعوا الانتخابات السابقة. وهناك مؤشرات على أن النسبة ستزيد هذه المرة، بسبب الإحباط وانعدام الثقة بالمرشحين والأحزاب والمؤسسات.

في هذا السياق، يصبح التأجيل لا حدثًا صادمًا، بل أمرًا عاديًا. لأن العلاقة بين المواطن والديمقراطية قد انكسرت.

الإعلام والدعاية والتخويف الانتخابي

وسائل الإعلام، خاصة المحسوبة على أطراف سياسية معينة، تلعب دورًا كبيرًا في تسويق فكرة «التأجيل المنطقي». يتم تضخيم التهديدات الأمنية، ويتم الحديث عن خطر السلاح المنفلت، والميليشيات، والمخاطر الإقليمية.

هذا التهويل الإعلامي لا يهدف فقط لتخويف الناخب، بل لتبرير

خيارات التأجيل، وتهيئة الرأي العام للقبول بحكومة لا ينتخبها.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي تحوّلت إلى ساحة معركة لبث الشائعات، وتخوين أي جهة تطالب بانتخابات نزيهة.

إلى أين؟ مستقبل العملية السياسية في العراق

أمام هذا المشهد، هناك عدة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: إجراء الانتخابات بموعدها، بضغط خارجي.

السيناريو الثاني: تأجيل محدود تمهيدًا لتفاهمات داخلية جديدة.

والعراق اليوم لا يعيش أزمة تأجيل تقني لعملية اقتراع، بل يواجه أزمة وجود سياسي ومعنوي، تضرب في العمق جوهر التمثيل الديمقراطي نفسه

وسائل التواصل الاجتماعي تحوّلت إلى ساحة معركة لبث الشائعات، وتخوين أي جهة تطالب بانتخابات نزيهة

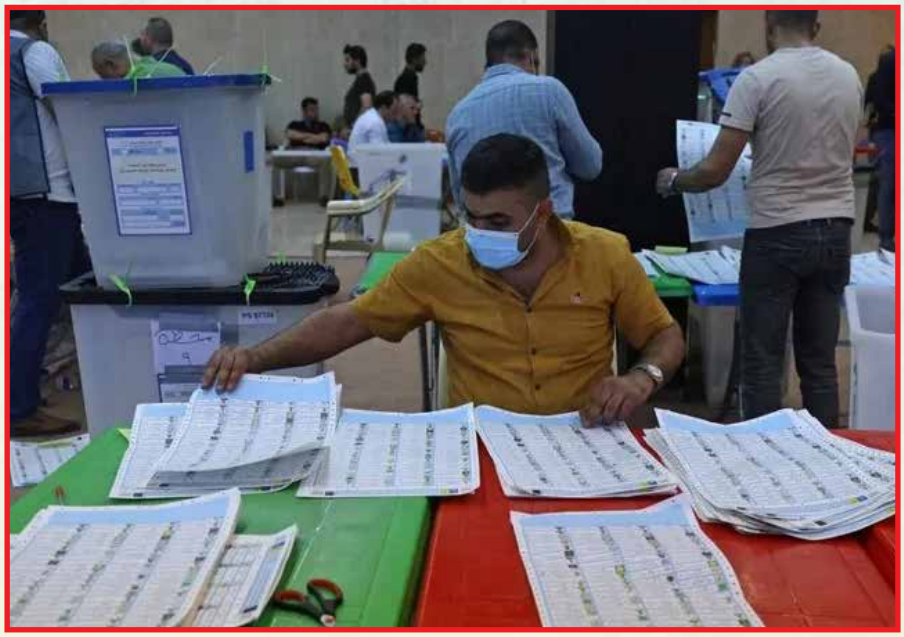

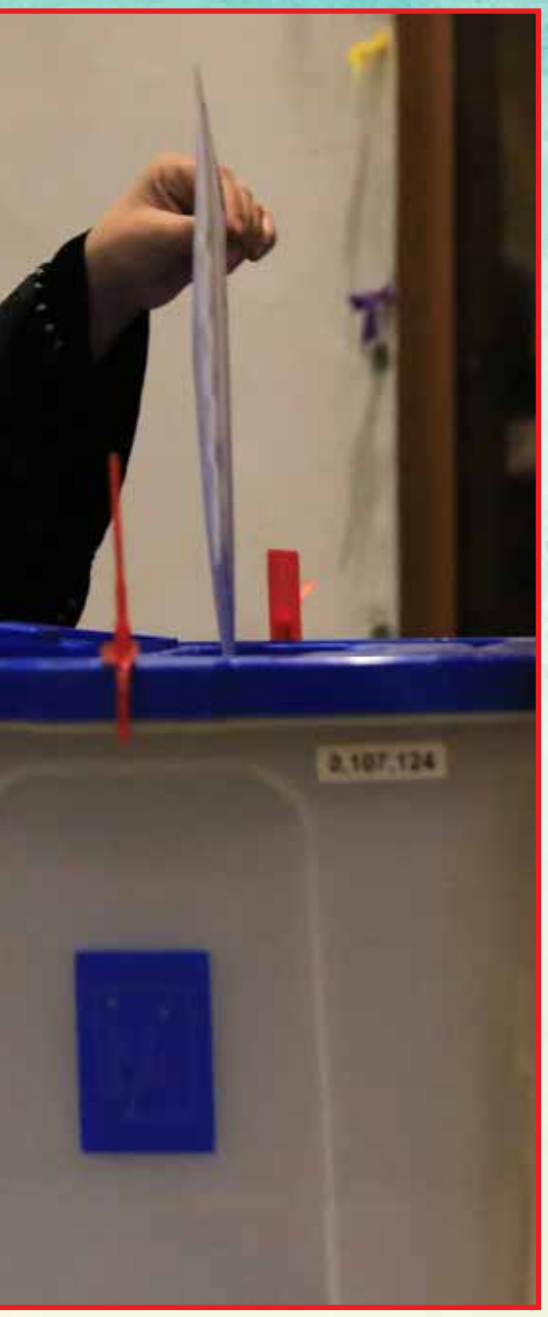

السيناريو الثالث: تشكيل حكومة طوارئ تؤجل الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

السيناريو الرابع: انهيار الثقة الشعبي بالكامل، وعودة الاحتجاجات.

كل هذه السيناريوهات تعتمد على عامل رئيسي: كيف ستسير المواجهة الأمريكية الإيرانية؟ وهل العراق مجرد تفصيل صغير في لوحة إقليمية أكبر؟

عراق بلا موعد... وديمقراطية بلا يقين

في المراحل المفصلية من تاريخ الأمم، تصبح الانتخابات ليست مجرد استحقاق زمني، بل اختبارًا شاملًا لوعي الدولة، ونضج المجتمع، وشرعية السلطة. والعراق اليوم لا يعيش أزمة تأجيل تقني لعملية اقتراع، بل يواجه أزمة وجود سياسي ومعنوي، تضرب في العمق جوهر التمثيل الديمقراطي نفسه.

إن الدعوات المتكررة لتأجيل الانتخابات، وتنامي الحديث عن تشكيل حكومة طوارئ، ليست معزولة عن صراع محلي على النفوذ، ولا عن سياقات إقليمية مشتعلة، بل هي انعكاس مباشر لحقيقة أن القرار العراقي - في لحظات الأزمات - ما يزال مرتهنًا لمعادلات خارجية، ولمنطق تسويات فوقية لا تعني المواطن في شيء.

وبين الخوف من تصعيد عسكري أمريكي-إيراني، والتذرع بالوضع الأمني، وادّعاء «الحرص على الاستقرار»، تتآكل يوماً بعد يوم الثقة بين المواطن والدولة، وتتحول

اليوم، مع اقتراب الانتخابات الجديدة، تبرز دعوات التأجيل مجددًا، لكن هذه المرة تبدو أكثر خطورة، لأنها مدفوعة باعتبارات خارجية أكثر منها داخلية

العملية الديمقراطية إلى واجهة شكلية، بلا مضمون حقيقي. والشارع العراقي، في ظل هذا المشهد، أصبح إما متفرجًا ساخرًا، أو غاضبًا صامتًا، أو مهاجرًا سياسيًا في داخله.

إن أخطر ما في هذا التأجيل ليس فقط تعطيل الاستحقاق، بل ما يرافقه من إعادة هندسة الوعي الجماعي على أن الديمقراطية لا تستحق أن تُحمى، وأن الانتخابات لا قيمة لها ما دامت لا تُفضي إلى تغيير. وهنا، تكون الخسارة أكبر من مقعد في البرلمان، أو موعد مؤجل... إنها خسارة الأمل بالتحول السلمي، وبناء الدولة من الداخل. ومع تعقّد المشهد الإقليمي، وتزايد مؤشرات الانفجار بين واشنطن وطهران، لا يبدو أن العراق قادرٌ على حماية نفسه من أن يُستخدم كساحة أو كرسالة. وكلما ارتفع منسوب التوتر بين القوتين، تقلّصت مساحة الإرادة العراقية، وازداد الحديث عن حكومات إنقاذ، أو تمديد ناعم، أو تغييب متعمد لصوت الناخب.فهل نحن أمام مرحلة إعادة إنتاج للسلطة بلباس جديد؟ أم أننا نعيش مقدمات تحول العراق إلى نظام فوق ديمقراطي، تحكمه تسويات لا صناديق؟ وهل تقبل القوى الصاعدة، والحركات المدنية، والشباب الذي نزل إلى الساحات في ٢٠١٩، أن يُصادر حلمهم مرة أخرى باسم "الظرف الاستثنائي"؟

إن السؤال الحقيقي ليس: «هل ستجرى الانتخابات؟» بل: هل بقي في العراق ما يستحق أن ننتخب من أجله؟

العلويون والمأزق السوري

قراءة في معادلة الحرب والسلم

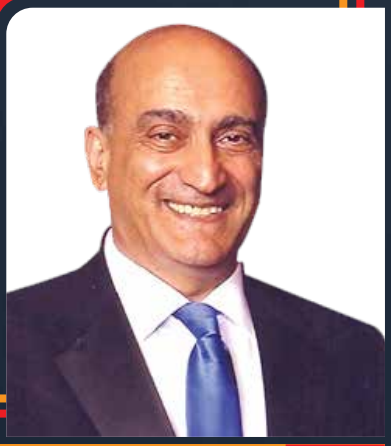

وليد فارس

الأمين العام للمجموعة
الأطلسية النيابية

ما بين الجغرافيا المتصدعة والذاكرة الدامية، يقف العلويون اليوم أمام مفترق طرق لا يشبه كل ما عرفوه من قبل، ففي ظل إعادة رسم التحالفات بين قوى الداخل السوري، تبرز جراح الساحل - من بانياس إلى طرطوس - كقضية معلقة على جدار المستقبل. فهل تكون المصالحة حلاً؟ أم أن مجازر الماضي ستظل تعرقل ولادة الدولة السورية الجديدة؟

خلال الأسابيع الماضية برزت عناوين صادمة في الصحافتين العربية والدولية حول تطور هائل في صوره ومحزن في وقائعه وصعب في حلوله، تمثل في مجموعة الأحداث الأمنية التي وقعت بمنطقة الساحل السوري وأهمها وأخطرها ما جرى تداوله عن قتل جماعي كبير من العائلات العلوية.

وأعلنت الأمم المتحدة أنها وثقت مقتل 1000 مواطن حتى الآن ورجح عدد من الهيئات غير الحكومية ارتفاع الأرقام المنتظرة إلى آلاف، إلا أن ذلك لن يحسم قبل مرور أشهر أو أكثر حتى صدور أي تقرير مفصل عن جهات دولية.

سلطات «هيئة تحرير الشام» في دمشق أوضحت أن هدف العملية الأمنية كان استئصال «فلول قوات الأسد» المتهمة بشن عمليات عسكرية ضد قوات الأمن والشرطة، وردت المعارضة العلوية أن لا علاقة بين أي شبكة من جنود سابقين في الجيش العربي السوري وأهالي الساحل العلويين، وتستمر الاتهامات والاتهامات المضادة حتى الآن. والأسئلة كثيرة ماذا حدث بالفعل؟ لماذا يحدث؟ وكيف يمكن إصلاح الأمور؟

على ضوء ما يجري في تلك المنطقة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط سنستعرض الوقائع والاحتمالات والسيناريوهات، لذا سنتطرق في هذه المقالة وبسرعة إلى وضع الطائفة العلوية بعد سقوط نظام بشار الأسد نهاية العام الماضي وإلى أين هي ذاهبة.

أولاً في بعض الوقائع المبسطة ولكنها معروفة أن في وسط البلاد أكثرية من الطائفة العربية السنّية، الموجودة أيضاً في بادية الشام وتشكل الأكثرية في العاصمة دمشق والمدن السورية الكبرى من حلب إلى حمص إلى حماة. ويمتد الوجود العربي السنّي إلى كامل أنحاء البلاد، بما فيها المناطق التي تضم أقليات إثنية ودينية.

وفي سوريا أيضاً مجموعات أخرى تختلف عن بعضها بعضاً على الصعد اللغوية والدينية والطائفية والقومية، وباختصار هناك إجماع على أن ثمة منطقة في شمال شرقي البلاد ضمن المثلث الواقع بين تركيا والعراق وسوريا يعيش فيها مجتمع كردي يمتد من شرق البلاد حتى منطقة عفرين على الحدود التركية-السورية ولها لغتها الكردية الخاصة ولها هويتها وتاريخها.

وشاءت الظروف التاريخية أن تكون الطائفة الكردية موجودة في شمال البلاد وشمال شرقها، بينما يتوزع الأكراد على مناطق متاخمة في العراق

هدف العملية الأمنية كان استئصال «فلول قوات الأسد» المتهمة بشن عمليات عسكرية ضد قوات الأمن والشرطة

الطائفة الكردية موجودة في شمال البلاد وشمال شرقها، بينما يتوزع الأكراد على مناطق متاخمة في العراق

وتركيا وإيران. أما في شمال غربي البلاد، لا سيما في الجبال المتاخمة للساحل ومدنه، فهناك الطائفة العلوية وهي عربية إثنياً ولكنها منبثقة في المعتقد والتاريخ من المذهب الشيعي والعلويون قطنوا في تلك المناطق منذ قرون عدة وشكلوا مجتمعاً خاصاً بهم. أما في جنوب البلاد ما بين دمشق والحدود الإسرائيلية واللبنانية، فهناك طائفة أخرى هي الدروز التي لها خصائصها أيضاً والتي عاشت في تلك النواحي منذ قرون. أما المسيحيون فهم ربما أقدم الطوائف السورية وينتشرون في مناطق عدة، فهناك الآشوريون والسريان في منطقة الحسكة والخابور وهناك سريان وادي النصارى جنوب منطقة العلويين وهناك كتلة مسيحية داخل مناطق الدروز بين دمشق والجولان وهناك بالطبع أحياء مسيحية كاملة في دمشق قد تكون الأكثر عدداً لدى مسيحيي سوريا.

عندما اندلعت الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١ تميزت منطقه الشمال الشرقي حيث وجود الأكراد الكثيف والمسيحيين وعرب سنّة بقيام إدارة ذاتية حتى انتهاء الحرب وتطورت الإدارة للتحول إلى منطقة واسعة جداً تحت سلطة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) وحصلت على الحماية الأميركية بسبب الحملة ضد تنظيم «داعش".

وعندما انفجر الصراع بين «داعش» والسلطة السورية لنظام الأسد في معظم مناطق البلاد من شمالها إلى وسطها إلى قرب العاصمة والجنوب، بقيت منطقة واحدة سالمة هي منطقة جبال العلويين والساحل في الشمال الغربي حيث عاشت هذه الطائفة ومواطنون من الطوائف الأخرى بمن فيهم السنة والمسيحيون بسلام نسبي في الحرب.

أما بعد أن سقط الجيش العربي السوري بسرعة في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٢٤ وهرب رئيس النظام بشار الأسد وسقطت المؤسسات

بسرعة بين يدي «هيئة تحرير الشام»، فتغيرت الأمور وبدا وكأن الغيوم السوداء تتجمع فوق مناطق العلويين، ولكن ذلك لم يحدث بسرعة. فهل النظام الجديد أخذ وقته لكي يحصل على حد أدنى من الاعترافات الإقليمية والدولية التي مدت له جسوراً بهدف أن يكون عادلاً بين كل المجموعات السورية وأن يضع حداً للخروقات وألا يتخذ محولاً بين المحاور العربية.

المجموعة الجديدة الحاكمة في الشام فرضت ضغطاً على الأكراد من ناحية الشمال وضغطاً آخر على الدروز في الجنوب «لتسليم السلاح»، إلا أن المجموعتين لم تقبلا بمدّ السيطرة المركزية العسكرية للنظام على مناطقهما لأسباب تاريخية، لذا وبعد فشل «الهيئة» بدخول مناطق الأكراد والدروز قررت القوى الحاكمة في دمشق توجهها إلى منطقة ثالثة حيث هناك رفض شعبي للنظام الجديد لكن ليست هناك قوة عسكرية لتقاومه.

وكانت أهداف السلطة الأساسية واضحة وتتمثل في الآتي:

أولاً، إخضاع المنطقة لسلطة دمشق لتثبيت «السيادة الوطنية»، أي عملياً مد سيطرة «الهيئة» على مقاطعة الساحل لتكون عبرة للمناطق الممانعة لدخول «الدولة".

ثانياً، تفكيك مجموعات عسكرية هاربة من الجيش السابق أطلق عليها اسم «فلول النظام» أو «الجيوب الأسدية".

ثالثاً وهو الهدف الرئيس لتحرك «الهيئة» باتجاه الساحل السوري والجبال مع تأخر دام ثلاثة أشهر، السيطرة على الساحل وعلى المرافئ.

فعبر هذا الساحل سيتمكن النظام من أن يبرز قوته في البحر الأبيض المتوسط بمساعدة تركيا وأهم ما يصبو إليه نظام «الهيئة» أن يكون لاعباً كبيراً في مخزون الطاقة العالمي، فمن المعروف جيداً أن الساحل السوري يشرف على مساحة مائية واسعه جداً يحوي قاعها احتياطات هائلة من الغاز.

وكان النظام البائد وعد شركات عدة وحلفاء في المنطقة وعلى رأسهم النظام الإسلامي في إيران بأن يكونوا شركاء في التنقيب والاستفادة، وبعد سقوط النظام ووصول القوى الإخوانية إلى السلطة كان من الطبيعي أن تعمل السلطة الجديدة على السيطرة على الساحل لوضع اليد على هذه الثروة الهائلة.

وبات هناك محور مصالح اقتصادية ومالية يسعى إلى الوصول إلى الشاطئ والسيطرة على المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية السورية، مما قام بالدور الأكبر في عملية محاولة سيطرة «هيئة التحرير» وحلفائها على مناطق العلويين للوصول إلى الذهب الأسود.

لكن في النظر عن الأسباب الكثيرة والمتنقلة حول دخول بعض وحدات قوات «الهيئة» إلى أطراف بلدات علوية في الشمال الغربي مما أدى إلى وقوع ضحايا، كانت أوامر مركزية بالقضاء على ما سمي «الفلول»، ولكن السبب الأهم المحتمل هو إنهاء إمكان قيام «مقاومة علوية» تطلق في الساحل مجلساً عسكرياً ينتشر في المنطقة لمصلحة إدارة ذاتية كما في روجافا والجنوب.

ومع وقوع أول أحداث دامية على أطراف المناطق العلوية، رد شباب مسلح علوي قد يكون ضمن صفوفه عسكريون في جيش النظام السابق، مما أسفر عن قتلى بين القوى المتقدمة وأعضاء من ميليشيات «الهيئة»، فشنت أجهزة النظام عملية عسكرية واسعة للدخول إلى مناطق العلويين بهدف ضرب

النظام الجديد أخذ وقته لكي يحصل على حد أدنى من الاعترافات الإقليمية والدولية التي مدت له جسوراً بهدف أن يكون عادلاً

النظام البائد وعد شركات عدة وحلفاء في المنطقة بأن يكونوا شركاء في التنقيب والاستفادة

الشبكة التي أطلق عليها اسم «فلول النظام» وتوجهت وحدات عدة من دمشق والمدن الأخرى باتجاه الساحل السوري وحصل ما حصل.

وأعلنت الأمم المتحدة ومؤسسات غير حكومية عدة أنه وقعت مجازر واسعة قالت بعض المصادر إنها سجلت ألف قتيل وبعضها قال إنها أدت إلى نحو ٦٠٠٠ معظمهم من المدنيين ومن بينهم نساء وأطفال وإن هذه الأحداث لا تزال تحصل.

هنا بعض النقاط الأساسية:

أولاً، منطق الدولة إذ كان من المنتظر أن تقوم قوات «الهيئة» وميليشياتها باقتحام منطقة الساحل وبلداتها، لكن السؤال هو لماذا لم يتم ذلك عبر اتفاق بل عبر عملية عسكرية؟

ثانياً، بعد حدوث هذه المجازر الدموية كيف يمكن للسلطة المركزية أن تعيد بناء الثقة مع أهالي تلك المناطق. هل هذا ممكن؟ لماذا لم تقُم السلطة بعمليات مماثلة لإعادة الوحدة مع مناطق الشمال الشرقي؟ هل لأن تلك المناطق لها قوة عسكرية على الأرض وأية محاولة تقدم ستتحول إلى حرب طاحنة؟ والمنطق نفسه ينطبق على المناطق الجنوبية حيث لمحافظة السويداء قوة عسكرية ومن ورائها الجيش الإسرائيلي.

والنقطة المهمة الأخرى أن عدداً من الدول العربية اعترفت بالسلطة الجديدة وبصورة واضحة، ولكن الأحداث الدموية في مناطق العلويين تطرح سؤالاً حول هذه العلاقات. فهل تقوم الدول التي اعترفت بسلطة دمشق بالضغط عليها لكي تطلق تحقيقاً كبيراً حول ما حدث هناك أم إنها ستمتنع عن ذلك لعدم إحراج الدولة السورية العربية؟

وثمة نقطة مهمة، إذا نظم الأهالي في المناطق العلوية احتجاجات واسعة ضد ما جرى وطلبوا تدخل قوات دولية هل هناك حكومات بإمكانها أو لديها إرادة أن تتدخل

وقعت مجازر واسعة سجلت ألف قتيل وبعضها قال إنها أدت إلى نحو 6000 معظمهم من المدنيين

صدرت بعض الأصوات من المناطق العلوية مطالبة إياها بأن تحمي العلويين ولكن جغرافياً لن تساعد إسرائيل

عسكرياً لحمايه العلويين؟ حتى الآن لم نرَها، ولكن ذلك أيضاً سيخلق نوعاً من التردد الدولي في التعاطي مع الدولة السورية الجديدة.

أما في ما يتعلق بإسرائيل، فصدرت بعض الأصوات من المناطق العلوية مطالبة إياها بأن تحمي العلويين كما تحمي الدروز ولكن جغرافياً لن تساعد إسرائيل عبر وصولها إلى الشمال الغربي لبعده ولوجود دولة كاملة هي لبنان.

المعادلة الآن، لا سيما بعد الاتفاق الذي تم بين «قسد» و«هيئة تحرير الشام» هي تمكين الدولة السورية الجديدة لكي تخرج من الحرب وتنطلق إلى النهوض الاقتصادي، إلا أن الجرح الذي فتح في اللاذقية وبانياس وطرطوس لا بد من أن يأتي أحد لتضميده.

كنا اقترحنا في الماضي أن تقوم السعودية برصيدها السياسي والدبلوماسي الكبير بدعوة الأطراف إلى اللقاء على أراضي المملكة والانطلاق بتصور جديد للمستقبل في سوريا، إلا أن أعمال العنف الهائلة التي حصلت على الساحل السوري قد تكون محفزاً لانطلاق مبادرة كهذه من قبل الرياض. فهل هناك أمل في أن يحصل ذلك؟

في سوريا الآن ثلاث ديناميكيات، الأولى التي بعثت ببعض الأمل ولكنه محدود هي الاتفاق بين الأكراد و«الهيئة» ومحاولة تخفيف التشنج بين الجنوب السوري ومجموعاته الدرزية والسلطة في دمشق، إلا أن نتائج ما حصل في مناطق العلويين أثرت في الأوساط الدولية لتطالب بالتحقيق بما جرى في الساحل من ناحية ومبادرات دولية وعربية قد تخفف التوتر من ناحية أخرى.

وإذ نختم هذه المقالة وقعت «قسد» و«الهيئة» على اتفاق الدمج لقواتها العسكرية، فهل سيطالب المجتمع الدولي باتفاقات مماثلة مع العلويين والدروز؟ سنرى.

الإصلاح بين الشرق والغرب
فكر خير الديـــن

عبد الرحمن شلقم

وزير خارجية ليبيا والمندوب الأسبق لدى الأمم المتحدة

في لحظة تاريخية كانت الأمة الإسلامية تتهاوى تحت ضربات التكلس الداخلي والهيمنة الغربية، بزغ عقل فذ من عمق تونس، مدفوعًا بوجع الأمة وحنينها للنهضة. لم يكن خير الدين التونسي مجرّد إداري ناجح أو سياسي بارع، بل كان عقلًا إصلاحيًا يرى في أوروبا درسًا لا غنى عن دراسته، وفي التراث الإسلامي معينًا حيًّا للحرية والعدل والشورى. لكنه، كغيره من عظماء المرحلة، كان يصرخ في صحراء من الجمود والتقليد. القرن التاسع عشر، كان حلقة الزمن التي غيرت مسار الإنسانية. بدأ العلم يتجسد في حياة بعض الشعوب. انطلقت الصناعة

ـــن في مرآة النهضة

في كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، قامت ثلة من الدارسين بعرض أفكار خير الدين، وإنجازاته الإصلاحية في تونس

واندفعت التقنية تصنع قوة أوروبا الجديدة، وتسابقت دولها على استعمار البلدان الفقيرة الضعيفة. أغلب البلدان العربية والإسلامية، كانت تحت هيمنة الدولة العثمانية. وفي حين كانت القارة الأوروبية، تشهد نهضة شاملة تتسع وتتقدم، كان المسلمون يعيشون في مستنقع هيمن فيه اجترار ما خلفه السابقون على العقول. غاب الفكر المتجدد والفلسفة والاختراعات والاكتشافات. منظومة التعليم لم تتحرك مع خطوات التطور ودفق العصر الجديد. ضرب الوهن كل شيء في الإمبراطورية العثمانية.

تهالك الاقتصاد والقدرات الدفاعية، ورفعت الفتن رؤوسها على اتساع مساحة الدولة العجوز، واستفحلت النزعات القومية والطائفية والجهوية في غياب قاعدة المواطنة والمساواة. الغرب الأوروبي شخّص حالة الإمبراطورية العثمانية، وأطلق عليها وصف الرجل المريض. شغل ذلك الواقع الذي ينذر بالخطر المحدق مفكرين إسلاميين، وقام كثيرون منهم بدق النواقيس الداعية للنهوض. الغالبية منهم، بل نستطيع أن نقول جميعهم، غرفوا من مستنقع الموروث القديم، في حين لمع في دنيا الغرب الجديد، المئات من نجوم الفلسفة، والعلم والبحث في مختلف المجالات، وازدهرت الصناعة في كل البلدان الأوروبية. الإدارة السياسية وأسلوب الحكم والتداول السلمي على السلطة، وحرية الفرد وحقوق المرأة، تنافس الفلاسفة والمفكرون على تكريسها، وانهارت هيمنة الكنيسة على المجتمعات.

مفكر سياسي عاش في أحشاء السياسة والإدارة، وعرف التحولات الكبيرة التي تشهدها أوروبا، وما تعانيه الدولة العثمانية من وهن وجمود. إنه خير الدين التونسي الذي تولى الكثير من الوظائف المهمة في تونس، وفي الآستانة عاصمة الإمبراطورية العثمانية. كان خير الدين التونسي ابن مرحلة فاصلة في تاريخ المسلمين، وتحديداً في أواخر عقود الإمبراطورية العثمانية. بعد مؤتمر برلين فرضت بريطانيا حمايتها على مصر، وفرنسا حمايتها على تونس، وكلا البلدين كان تابعاً للإمبراطورية العثمانية.

في كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، قامت ثلة من الدارسين بعرض أفكار خير الدين، وإنجازاته الإصلاحية في تونس. لخّص الأستاذ أبو ضياف رؤية خير الدين الإصلاحية فيما يلي: «نحن نعتقد أن منطلق التفكير الإصلاحي عند خير الدين تونسي بحت، وهو وضع البلاد التونسية في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنه يتنزل في وضع عثماني باعتبار أن تونس جزء لا يتجزأ من الخلافة العثمانية، ولقد ركز إصلاحه على قضية جوهرية، وهي ضرورة الاقتباس من الغرب المتحضر لا المستعمر، وتبرير ذلك شرعياً: فلئن بات عنده أن من الثابت أن تحدي الغرب الاقتصادي، أصبح أمراً تفاقم خطره، فإنه ما زال يعتقد أن الإصلاح يأتي من الداخل لا من الخارج، وإحياء القيم السرمدية كالشورى والحرية والعدل، ونظام الحكم الذي حاد عن الشريعة الإسلامية، وانقلب إلى حكم مطلق استبدادي أدى إلى الخراب والتأزم المجحف، وكان نداؤه موجهاً أولاً وبالذات إلى زعماء الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة رجال الدين الذين تواطأوا مع رجال السياسة على إقرار نظام الحكم المطلق». هكذا حدد خير الدين ما يؤخذ من أوروبا التي تتقدم، في حين تعيش الإمبراطورية العثمانية التي تحكم المسلمين، في ظلمات الماضي السحيق، ولكنه يتمسك بالقواعد الإسلامية التي ترتكز على الحرية

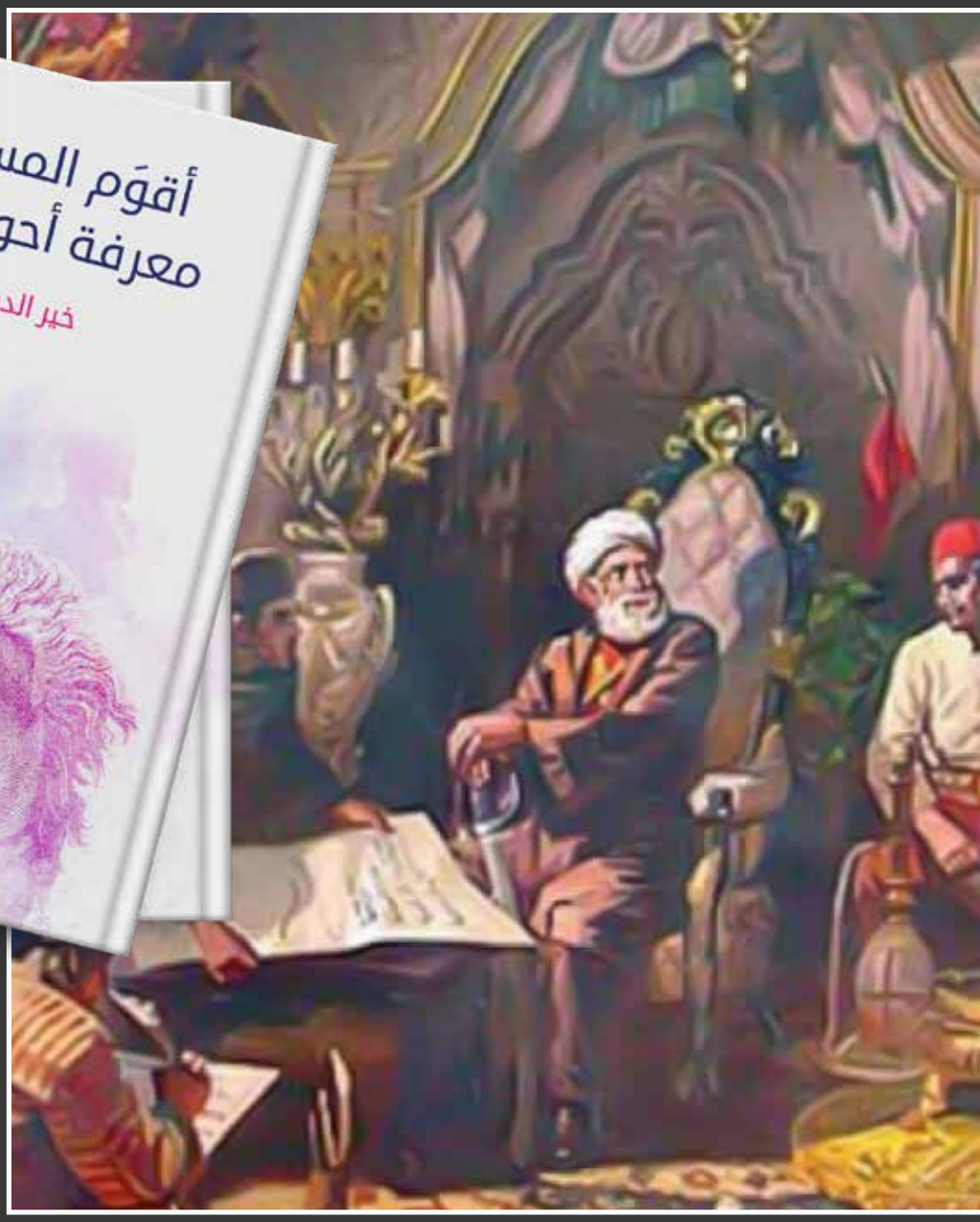

والعدالة والشورى.

تحدث عن الحرية السياسية في أوروبا، وحضورها في الموروث الإسلامي، مستشهداً بمقولة عمر بن الخطاب، من رأى منكم في اعوجاجاً فليقومه. دعا إلى انتخاب طائفة من أهل المعرفة والمروءة، تسمى عند الأوروبيين مجلس نواب العامة، وعندنا أهل الحل والعقد، وإن لم يكونوا منتخبين من الأهالي. الحرية الأخرى التي دعا إليها خير الدين، حرية التعبير التي سماها حرية المطبعة، وهو ألا يمنع أحد من أن يكتب ما له من المصالح في الكتب والصحف التي يطلع عليها الناس. الحرية الشخصية وهي إطلاق حرية الإنسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم، بحيث إن الإنسان لا يخشى هضمية في ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المقررة لدى المجالس. وبالجملة، فالقوانين تقيد الرعاة كما تقيد الرعية.

اطلع خير الدين التونسي، على تاريخ المسلمين وعلى الشريعة الإسلامية، وكذلك على التاريخ الأوروبي القديم والحديث. قرأ بعين العقل والتدبر ما آل إليه وضع المسلمين من تخلف، وما تنجزه أوروبا من نهوض لا يتوقف. قدم خير الدين وصفة شاملة كفيلة بتحقيق نهوض المسلمين، والنجاة من هيمنة أوروبا عليهم.

الحرية وسيادة القانون ومأسسة الدولة دستورياً، وتطوير الحرف لتكون بدايات للصناعة، وحرية التعبير والديمقراطية، كانت وصفة النهوض الشاملة عند خير الدين. دعاة الإصلاح في زمنه كان أغلبهم من الغارفين من مستنقع الموروث. كان التونسي ومضة فريدة لم يرها من كانوا يحكمون في الآستانة، إلا بعدما تآكلت الدولة، ونهشها الأوروبيون بعد الحرب العالمية الأولى. رسم خير الدين بفكره النير أقوم المسالك للتقدم، لكن لم يرها الغافلون.

الذكاء الاصطناعي يقتحم غـ

آن نيوبرغر

مسؤولة أمن قومي أمريكية عملت كنائبة مستشار الأمن القومي لشؤون الإنترنت والتكنولوجيا في إدارة بايدن.

في عصر الذكاء الاصطناعي، تعيد الولايات المتحدة تعريف العمل الاستخباراتي، حيث باتت الأدوات الذكية، وخاصة النماذج اللغوية الكبرى، قادرة على جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة غير مسبوقة، مما يمنح صناع القرار رؤى دقيقة في التوقيت المناسب. من المهم أن يكون الإنسان هو من يوجّه الذكاء الاصطناعي، لا العكس. وعلى غرار مرحلة الخمسينيات التي شهدت تطوير طائرات «يو-٢»، تواجه أميركا

ـــرف الاستخبارات الأمريكية

من المهم أن يكون الإنسان هو من يوجّه الذكاء الاصطناعي لا العكس

اليوم منافسة شرسة من الصين وروسيا، ما يفرض عليها تبني الذكاء الاصطناعي داخل مؤسساتها الأمنية بسرعة وكفاءة. الذكاء الاصطناعي يقدم مزايا مثل الترجمة الفورية، تحليل الصور والأصوات، واستخلاص الأنماط المعقدة، لكنه يحمل أيضًا مخاطر حقيقية؛ من بينها استغلال الخصوم لهذه التكنولوجيا في المراقبة والهجمات السيبرانية والتضليل.

مترجم بتصرف عن «فورين أفيرز»

> يجب على الوكالات العسكرية الأميركية تبني إدماج الذكاء الاصطناعي التوليدي في صلب أعمالها

الاستثمار في أدوات الذكاء الاصطناعي يجب أن يترافق مع حماية هذه الأنظمة من التلاعب، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. يبقى التحدي الأكبر: كيف يمكن دمج الذكاء الاصطناعي بأمان وشفافية ضمن مجتمع استخباراتي يعمل تحت سقف القوانين الديمقراطية؟

من هنا يجب على الوكالات العسكرية والاستخباراتية الأميركية تبني إدماج الذكاء الاصطناعي التوليدي في صلب أعمالها عبر مقاربة هجينة يتآزر فيها البشر مع الآلات الذكية وتبقى فيها للإنسان اليد العليا في ذلك التعاون، ويهدف ذلك إلى تقديم معلومات موثوقة ورؤى واسعة وشاملة لصناع السياسة في واشنطن كي تستمر أميركا في قيادة النظام العالمي.

في مطالع حقبة الخمسينيات من القرن الـ ٢٠ واجهت الولايات المتحدة تحدياً أمنياً خطراً في خضم منافستها الجارية آنذاك مع الاتحاد السوفياتي، فلم تعد صور طائرات الاستطلاع الألمانية من فترة الحرب العالمية الثانية للقدرات العسكرية السوفياتية توافر المعلومات الكافية، كما أن قدرات المراقبة الأميركية لم تعد قادرة على اختراق المجال الجوي المغلق للاتحاد السوفياتي، وحينها أدى ذلك النقص إلى إطلاق مبادرة مبهرة وجريئة تمثلت بتطوير وصنع طائرات «يو-٢» الاستطلاعية.

وخلال بضعة أعوام توصلت مهمات «يو-٢» إلى إعطاء صور استخباراتية حساسة للمنشآت الصاروخية السوفياتية في كوبا، وقدمت إلى البيت الأبيض رؤى شبه فورية عما يجري خلف «الستار الحديدي".

واليوم تقف الولايات المتحدة عند منعطف مماثل، إذ تتكثف المنافسة بين واشنطن وخصومها حول مستقبل النظام العالمي، وعلى نحو يشبه كثيراً مطلع الخمسينيات من القرن الـ ٢٠، يجب على الولايات المتحدة اليوم الاستفادة من قطاعها الخاص العالمي المدى وقدراتها الواسعة في الابتكار كي تتفوق على خصومها، وينبغي على مجتمع الاستخبارات الأميركية التمرس بتوظيف مصادر قوة البلاد كي يقدم رؤى إلى صناع

السياسة بإيقاع يتوازى مع سرعة العالم المعاصر.

ويتيح إدماج الذكاء الاصطناعي، خصوصاً عبر النماذج اللغوية الكبرى، فرصاً نوعية غير مسبوقة في تحسين عمليات الاستخبارات والتحليل مما يعزز القدرة على دعم أفضل لصناع السياسة وبصورة أسرع من حاله حاضراً، وفي المقابل تأتي هذه الثورة التكنولوجية مع جوانب سلبية وازنة خصوصاً مع استفادة الخصوم من تطورات متقدمة مماثلة بغية كشف عمليات الاستخبارات الأميركية ومجابهتها.

ومع استمرار سباق الذكاء الاصطناعي يجب على الولايات المتحدة أن تتحدى نفسها بأن تكون الأولى في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وكذلك الحال بالنسبة إلى حماية نفسها من أعداء قد يستخدمون تلك التكنولوجيا لإحداث الأذى، إضافة إلى تسنمها مكان الصدارة في استعمال الذكاء الاصطناعي بطريقة تتوافق مع القوانين والقيم السارية في دولة ديمقراطية.

وبالنسبة إلى مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة يتطلب الإيفاء بالوعد وإدارة أخطار الذكاء

> **يتيح إدماج الذكاء الاصطناعي فرصاً نوعية غير مسبوقة في تحسين عمليات الاستخبارات والتحليل**

الاصطناعي الدخول في تغييرات تكنولوجية وثقافية، إضافة إلى الرغبة في تغيير طريقة عمل الوكالات المنضوية تحت لوائه، إذ تستطيع المجتمعات الاستخباراتية والعسكرية الأميركية التمرس بالإمكانات الكامنة للذكاء الاصطناعي مع العمل على تخفيف الأخطار المتأصلة فيه، وضمان احتفاظ الولايات المتحدة بمرتبتها التنافسية المتقدمة ضمن مشهدية عالمية لا تكف عن التطور السريع.

وحتى أثناء نهوضها بتلك المهمات يجب على الولايات المتحدة أن تتحدث بشفافية إلى الجمهور الأميركي والسكان والشركاء في أرجاء العالم عن الكيفية التي تعتزم هذه البلاد اعتمادها في التوصل إلى استعمال أخلاقي ومأمون للذكاء الاصطناعي يتوافق مع قوانينها وقيمها.

عالم شجاع جديد

على رغم المزايا المتعددة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لكنه يتضمن في ثناياه أخطاراً وازنة

> هناك ظاهرة تكاثر نماذج الذكاء الاصطناعي «المفتوحة المصدر» على غرار نموذج «إل لاما" Llama

جديدة، خصوصاً مع اشتغال خصوم الولايات المتحدة على تطوير تقنيات مماثلة، فتقدم الصين في الذكاء الاصطناعي، وخصوصاً أنظمة الكمبيوتر في الرؤية والمراقبة، تهدد عمليات الاستخبارات الأميركية، وبسبب النظام الاستبدادي الذي يحكمها تفتقد تلك البلاد إلى ضوابط الخصوصية فيما تغيب الحماية عن الحريات المدنية فيها، وتؤدي تلك النواقص إلى تعزيز عمليات جمع المعلومات على نطاق واسع مما أدى إلى تراكم مجموعات هائلة الضخامة من البيانات، وتُدرّب النماذج اللغوية للذكاء الاصطناعي التي تتحكم الحكومة فيها على كميات ضخمة من المعلومات الشخصية والسلوكية، مع إمكان وضعها ضمن استخدامات شتى على غرار المراقبة والسيطرة الاجتماعية.

إن الحضور العالمي للشركات الصينية على غرار «هواوي» في أنظمة الاتصالات الحديثة وبرمجيات الكمبيوتر قد يمنح الصين وصولاً مهيئاً إلى كتل ضخمة من البيانات، خصوصاً كتل الصور القابلة للاستخدام في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي المتخصصة في التعرف على الوجوه، ويثير هذا الأمر اهتماماً خاصاً في بلدان تستقر فيها قواعد عسكرية أميركية، وبالتالي يجب على مجتمع الاستخبارات التفكير في الكيفية التي بنيت فيها النماذج الصينية المستندة إلى مجموعات بمثل ذلك الاتساع، وأن ذلك قد يعطي الصين ميزة إستراتيجية متفوقة.

ولا يقتصر الأمر على الصين، فهناك ظاهرة تكاثر نماذج الذكاء الاصطناعي «المفتوحة المصدر» على غرار نموذج «إل لاما" Llama الذي تصنع شركة «ميتا» والنماذج التي تصنعها شركة «ميسترال» الفرنسية للذكاء الاصطناعي، وكذلك الحال لنموذج «ديب سيك" Deep Seekالصيني، وتؤدي تلك الظاهرة إلى وضع قدرات قوية للذكاء الاصطناعي في أيدي مستخدمين منتشرين عبر العالم وبكلفة معقولة، ويتسم معظم أولئك المستخدمين بأنهم غير أشرار لكن بعضهم ليس كذلك، بما في ذلك الأنظمة التسلطية والقراصنة الإلكترونيين والعصابات الإجرامية،

وتعمل تلك الأطراف المؤذية على استخدام النماذج اللغوية الكبرى بهدف توليد محتويات زائفة وخبيثة ونشرها أو تنفيذ هجمات سيبرانية.

وعلى غرار الخبرة مع التقنيات الأخرى المتعلقة بالعمل الاستخباراتي، مثل القدرة على اعتراض الإشارات [الاتصالات الهاتفية واللاسلكية وموجات الراديو والتلفزيون]، والمسيرات المؤتمتة، فستمتلك الصين وإيران وروسيا كل أنواع الدوافع كي تتشارك اختراقاتها العلمية في الذكاء الاصطناعي مع دول تعتبرها من زبائنها، إضافة إلى مجموعات تعمل خارج سيطرة مؤسسات الدولة مثل «حزب الله» و«حماس» وشركة «فاغنر»، وبالتالي يتولد عن تلك المعطيات زيادة الخطر على الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي وقت ينكب مجتمع الأمن القومي على إدماج الذكاء الاصطناعي في مشاريعه فيجب عليه ضمان أمن ومرونة النماذج التقنية التي يعمل عليها، إذ إن إرساء المعايير في التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي التوليدي يشكل أمراً محورياً في الحفاظ على صدقية العمليات الاستخباراتية التي تجري بدفع من الذكاء الاصطناعي، ويشكل ذلك الأمر بؤرة التركيز الرئيسة في «مركز أمن الذكاء الاصطناعي" AI Security Center الجديد الذي أنشأته «وكالة الأمن القومي" National Security Agency، ولتعاونها مع «معهد سلامة الذكاء الاصطناعي" AI Safety Institute التابع لوزارة التجارة.

> **تواجه الولايات المتحدة منافسة متنامية في سياق سعيها إلى تشكيل مستقبل النظام العالمي**

وفيما تواجه الولايات المتحدة منافسة متنامية في سياق سعيها إلى تشكيل مستقبل النظام العالمي، بات أمراً عاجلاً وملحاً أن تستثمر وكالاتها الاستخباراتية والعسكرية في التقدم الريادي للبلاد في الابتكار والقيادة لحقل الذكاء الاصطناعي، وتركز بصورة خاصة على النماذج اللغوية الكبرى بهدف تقديم معلومات سريعة محملة بدلالة عالية إلى صناع السياسة، ولا سبيل سوى أن يحصل ذلك ليتمكن أولئك الساسة من اكتساب السرعة والاتساع والعمق في الرؤى اللازمة للتحرك ضمن عالم بات أشد تعقيداً وتنافسية وأكثر اكتظاظاً بالمحتوى.

رسوم جمركية أميركية على العراق

التأثير أبعـ

في خطوة مفاجئة أعادت للأذهان سياسات الحروب التجارية، وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرسوماً يفرض بموجبه رسوماً جمركية متبادلة على أغلب دول العالم. وبينما استثني قطاع الطاقة، بقيت دول مثل العراق تراقب المشهد بقلق بالغ، فاقتصادها المعتمد على تصدير النفط يظل هشاً أمام أي تقلبات في السوق العالمية، وعلى الرغم من محدودية

ـــد من الأرقام

التبادل التجاري المباشر مع الولايات المتحدة، فإن آثار هذه الخطوة تتجاوز الأرقام، لتصل إلى مستقبل العلاقات الاستراتيجية، وأسعار النفط، وحتى الميزانية العراقية المثقلة أصلاً بالعجز. فهل فعلاً تأثير هذه الرسوم «محدود» كما يراه بعض المسؤولين، أم أن القادم يحمل مفاجآت غير محسوبة؟

فقد أثار فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب سلة من الرسوم الجمركية المتبادلة الإضافية جدلاً واسعاً حول التداعيات على الاقتصاد العراقي المعتمد أساساً على تصدير النفط مصدراً رئيسياً للدخل. وعلى الرغم من استثناء قطاع الطاقة من هذه الرسوم، فإن العراق يواجه تحديات تتعلق بتوازن الميزان التجاري، وتأثير هذه السياسة بالسوق النفطية العالمية.

ووقع ترامب، قبل أيام، أمراً تنفيذياً فرض بموجبه الرسوم الجمركية المتبادلة على دول «في العالم أجمع»، تنفيذاً لما توعد به باستمرار منذ حملته الانتخابية بهدف بدء «عصر ذهبي» للولايات المتحدة. ويرى خبراء اقتصاديون أن التأثير على العراق سيكون محدوداً نظراً لمحدودية صادراته إلى الولايات المتحدة، إلا أن القلق يتركز حول التداعيات غير المباشرة، مثل انخفاض أسعار النفط عالمياً نتيجة تراجع الطلب، وتأثير ذلك بالإيرادات العراقية.

يرى خبراء اقتصاديون أن التأثير على العراق سيكون محدوداً نظراً لمحدودية صادراته إلى الولايات المتحدة

وفي هذا الصدد، قال المستشار الاقتصادي لمجلس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، إن فرض الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة لا يشكل عائقاً أمام الاستقرار التجاري والاقتصادي للعراق. وأوضح أن الصادرات العراقية إلى السوق الأميركية لا تتجاوز خمسة مليارات دولار سنوياً، معظمها من النفط الخام، في حين أن السوق الأميركية تعتبر سوقاً ثانوية مقارنة بالأسواق الرئيسية مثل الصين والهند، اللتين تستوردان نحو ٧٠% من إنتاج النفط العراقي.

وبين أن الموقف يعكس تقييماً واقعياً للعلاقات التجارية الخارجية، حيث يعتمد العراق في وارداته أساساً على شركاء مثل تركيا والصين والهند والإمارات ودول الاتحاد الأوروبي، في حين لا تُعتبر الولايات المتحدة شريكاً رئيسياً سواء في الاستيراد أو التصدير. وأشار إلى أن العراق يبقى بعيداً عن هذه التحولات، مؤكداً أن بلاده تواصل التعاون مع واشنطن بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة عام ٢٠٠٨، والتي تنظّم العلاقات بين البلدين في مجالات متعددة تشمل الأمن والتجارة والاقتصاد.

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي مصطفى حنتوش أن العراق سيكون من أقل الدول المتضررة، لأن صادراته تقتصر على النفط الخام، وهو ليس سلعة كمالية. وقال إن العراق يفرض رسوماً جمركية على السلع الأميركية مثل أجهزة الآيفون والسيارات وغيرها، بمعدل يصل إلى ٧٨%،

أكد حنتوش أن هذا الأمر لن يبعد العراق عن حرب الأسعار، نظراً لأن السوق الأميركية تعتبر مؤشراً مهماً للأسعار، مشيراً إلى أن الأسعار سترتفع على الشركات الأميركية

مشيراً إلى أن أميركا كانت تفاوض على فرض رسوم تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠% على السلع العراقية، لكنها قررت رفعها إلى ٣٩%. ولفت إلى أن بعض العقود المبرمة مع الولايات المتحدة هي عقود حكومية، وبالتالي فهي لا تخضع لهذه الرسوم؛ حيث إن الحكومات تستورد دون دفع ضرائب.

كما أكد حنتوش أن هذا الأمر لن يبعد العراق عن حرب الأسعار، نظراً لأن السوق الأميركية تعتبر مؤشراً مهماً للأسعار، مشيراً إلى أن الأسعار سترتفع على الشركات الأميركية.

الرسوم الجمركية وفائض الميزان التجاري العراقي

وفي السياق، قال الخبير الاقتصادي زياد الهاشمي إن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على العراق تأتي في إطار استراتيجيته الدولية الرامية إلى تقليص الخلل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والدول المصدرة لها. وأوضح الهاشمي، في منشور على «فيسبوك»، أن العراق يتمتع بفائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يناهز ستة مليارات دولار، ويعود هذا الفائض بشكل رئيسي إلى صادرات النفط العراقية لمصافي تكساس وكاليفورنيا، مما يعني أن العراق يصدر أكثر مما يستورد من الولايات المتحدة. وأضاف أن هدف ترامب من فرض الرسوم الجمركية هو تقليص هذا الفارق في الميزان التجاري وتحقيق التوازن أو حتى تحويل الفائض لصالح الولايات المتحدة. كما أشار إلى أنه في حال لم تنجح هذه الرسوم في تعديل الخلل في الميزان التجاري، فقد تضطر إدارة ترامب إلى الضغط على العراق لزيادة مشترياته من المنتجات الأميركية وفتح الاقتصاد العراقي بشكل أوسع أمام الشركات الأميركية. وأكد أن باب المفاوضات

بين العراق والولايات المتحدة سيظل مفتوحاً للتوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الطرفين، مشدداً على أن العراق لن يواجه صعوبة في إيجاد أسواق بديلة لنفطه المصدّر إلى الولايات المتحدة. وأكد أن تأثير الرسوم الجمركية سيكون أكبر على الشركات والمستهلك الأميركي من تأثيرها على العراق، وهو ما يعد نقطة تفاوضية مهمة لصالح العراق.

العراق يتجاوز المخاطر

وفي السياق، قال الخبير في مجال الطاقة، كوفند شيرواني لمؤسسة رؤى، إن العراق يصدر بحدود سبعة ملايين برميل يومياً إلى الولايات المتحدة، وفي حال فرضت الرسوم الجمركية على الصادرات النفطية العراقية سيضطر العراق إلى البحث عن وجهات وأسواق جديدة. وأضاف أن الإدارة الأميركية تداركت خطورة الرسوم المفروضة على الطاقة والنفط واستثنتها من قائمة الرسوم المفروضة، لأنها تدرك جيداً أن فرض رسوم اليوم على النفط سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة، مما يخلق الكثير من المشاكل داخلها، خلافاً لما وعدت به الإدارة الأميركية الجديدة.

هبوط أسعار النفط العالمية يدفع بالعراق إلى استخدام سياسة مرنة في التصدير إلى الوجهات المستهلكة للنفط لتحقيق أعلى قدر من الإيرادات المالية

وبين أن هبوط أسعار النفط العالمية يدفع بالعراق إلى استخدام سياسة مرنة في التصدير إلى الوجهات المستهلكة للنفط لتحقيق أعلى قدر من الإيرادات المالية، في ظل اعتماد الدولة بنسبة ٩٠% على الإيرادات النفطية. وشدد على أهمية إدارة الإيرادات النفطية بشكل جيد بما يتناسب مع المتغيرات العالمية، وتجاوز المخاطر التي يمكن أن تنتج عن قرارات الدول الكبرى، والحد من المصروفات العامة المرتفعة، في ظل العجز الكبير في موازنة الدولة العراقية الذي ناهز ٤٩ مليار دولار عام ٢٠٢٤.

هل تفهم الحكومة العراقية قواعد لعبة ترامب؟

تحرك عراقي بعد قرار أميركا رفع الرسوم الجمركية

في عالم يترنح بين سياسات الحماية التجارية والعقوبات العابرة للحدود، لم يكن العراق بمنأى عن قرارات الإدارة الأميركية، التي أعلنت مؤخرًا رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من عدة دول، من بينها العراق. وبينما رأى البعض في القرار مجرد أداة ضغط سياسي، اعتبره آخرون صفعة اقتصادية ستطال جيب المواطن العراقي قبل أن تمسّ مصالح الطبقة الثرية. لكن خلف هذا الخبر، تكمن شبكة معقدة من التداخلات الاقتصادية، التي تعيد تسليط الضوء على هشاشة العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة. علاقات تتخذ من الدول الوسيطة قنوات لعبور البضائع، ومن العشوائية مدخلًا لتراكم الخسائر في الميزان التجاري. في خضم هذا الواقع، عقدت الحكومة العراقية اجتماعًا طارئًا برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، في محاولة لاحتواء آثار القرار الأميركي. وخرجت بتوصيات بدا بعضها أقرب إلى «ردود الفعل» منه إلى السياسات المبنية على استراتيجية اقتصادية متكاملة.

لكن الأسئلة الكبرى تظل معلقة في الأفق:

لماذا لا تزال التجارة بين العراق وأميركا تدار عبر أطراف ثالثة؟

من المستفيد من غياب التبادل التجاري المباشر؟

وما مدى استعداد الحكومة العراقية فعلاً لتفعيل إصلاح اقتصادي يخرج البلاد من التبعية التجارية إلى الشراكة المتوازنة؟

هذا التحقيق يحاول أن يخترق حجب التصريحات الرسمية، ليغوص في عمق العلاقة التجارية بين بغداد وواشنطن، ويكشف النقاط العمياء في الأداء الحكومي، وأين تتسرب مصالح العراق في دهاليز الصفقات السياسية والتجارية.

في سوق التجارة الدولية، لا يكفي أن تكون دولة ذات احتياج، بل يجب أن تكون دولة ذات حضور. هذا ما لم يستطع العراق ترجمته طيلة سنوات ما بعد ٢٠٠٣، حين انفتح اقتصاديًا لكنه بقي مترددًا في بناء جسور تجارية مباشرة مع العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، الشريك السياسي الأول، والاقتصادي الغائب.

ومع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من عدد من الدول - بينها العراق - انطلقت صافرة إنذار مدوية في بغداد. الحكومة عقدت اجتماعًا وزاريًا طارئًا برئاسة محمد شياع السوداني، وأعلنت حزمة قرارات «استراتيجية» لإعادة تنظيم العلاقة التجارية مع واشنطن، لكن تلك القرارات فتحت الباب أمام أسئلة أكثر عمقًا من مجرد رسوم جمركية.

فلماذا تستورد بغداد معظم بضائعها الأميركية عبر دول وسيطة مثل الإمارات وتركيا والأردن؟ ولماذا تغيب الوكالات التجارية المباشرة للشركات الأميركية الكبرى عن السوق العراقي؟ ومن هي الأطراف المستفيدة من هذه الفجوة التجارية؟

تشير بيانات وزارة التجارة العراقية، التي استعرضت في الاجتماع الوزاري، إلى أن نسبة كبيرة من الواردات الأميركية تدخل البلاد بشكل غير مباشر. وبموجب هذه الهيكلية، ترتفع كلف النقل والجمركة والوساطة، دون أن يحصل العراق على علاقة تجارية متوازنة مع الدولة المصدرة الأصلية.

التجارة على الورق... ماذا تقول الأرقام؟

رغم أن العراق يُعد من أبرز الدول المستوردة في المنطقة، فإن حجم تجارته المباشرة مع الولايات المتحدة لا يعكس هذه الحقيقة. تشير تقديرات غير رسمية إلى

> **السلع الأميركية التي تصل العراق تشمل منتجات زراعية، أجهزة كهربائية، معدات صناعية، أدوية، ومواد غذائية معلبة**

أن ما يقرب من ٧٠% من البضائع ذات المنشأ الأميركي تدخل السوق العراقية عبر موانئ الإمارات والأردن وتركيا، دون أن تمر بأي علاقة مباشرة بين بغداد وواشنطن.

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي عام ٢٠٢٤، ذُكر أن العراق يحتل مرتبة متأخرة في مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود، بسبب التعقيدات الجمركية واللوجستية، وغياب المنصات الرسمية للتعاقد مع الموردين الأجانب، خصوصًا الأميركيين.

وبحسب بيانات وزارة التجارة، فإن السلع الأميركية التي تصل العراق تشمل منتجات زراعية، أجهزة كهربائية، معدات صناعية، أدوية، ومواد غذائية معلبة. لكن معظم هذه السلع تصل بعد أن تمر عبر قنوات توزيع في دبي أو عمّان، مما يرفع أسعارها بنسبة تصل أحيانًا إلى ٢٥%.

الإمارات وتركيا والأردن... وسطاء فوق العادة

بمقابلة أجريت مع أحد كبار المستوردين في بغداد، يقول: «شراء البضائع الأميركية مباشرة عملية شبه مستحيلة، بسبب غياب المكاتب التمثيلية للشركات الأميركية، وتعقيد التحويلات المصرفية، والخوف من العقوبات أو القيود القانونية المفروضة على السوق العراقية.»

من جهة أخرى، تعمل شركات نقل وتخليص جمركي كبرى في الإمارات على إعادة تصدير البضائع الأميركية إلى العراق، بعد تخزينها في موانئ جبل علي أو مطارات حرة، لتشحن من جديد تحت تسمية «منشأ غير مباشر».

وتتحدث تقارير اقتصادية عن تحول دول مثل تركيا والأردن إلى عقدة وسيطة في التبادل العراقي الأميركي، مستفيدة من اتفاقيات جمركية مع الولايات المتحدة، ومن مرونة بنية التوزيع والتصدير.

> **إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من عدد من الدول – بينها العراق – انطلقت صافرة إنذار مدوية في بغداد**

لكن هذه الوساطة لا تأتي بلا ثمن، إذ تؤدي إلى:

رفع أسعار السلع على المستهلك العراقي.

تقليص الأرباح الممكنة من التبادل المباشر.

فتح مجال لتهريب أو إعادة تصدير سلع بأسعار غير واقعية.

من يربح من غياب التجارة المباشرة؟

الاستفادة ليست فقط للدول الوسيطة، بل تمتد إلى شبكة من المستوردين الكبار، وشركات الشحن، وحتى بعض الموظفين الفاسدين في المؤسسات العراقية.

الخبير الاقتصادي د. عبد الستار الجنابي يرى أن: «غياب العلاقة التجارية المباشرة يحرم العراق من فرصة لبناء شراكات استراتيجية، ويفتح الباب أمام اقتصاد الظل والربح السريع القائم على الوساطة.»

وفي تحليل خاص لبيانات الاستيراد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، لوحظ أن ٤ شركات فقط تستحوذ على أكثر من ٦٠% من حجم استيراد المعدات الأميركية، جميعها تتخذ من دبي واسطنبول مقاراً لها، وتدار بعقود غامضة مع أطراف عراقية.

هل الحل في السياسة أم السوق؟

أمام هذا الواقع، تبدو قرارات الحكومة العراقية الأخيرة خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية إذا لم تُترجم إلى بنى تحتية اقتصادية وتفاهمات قانونية حقيقية.

يقول المستشار في الشؤون التجارية أحمد الخالدي: «يجب على العراق أن يؤسس لشبكة تواصل مباشر مع الشركات الأميركية، وتسهيل عمليات فتح الوكالات الرسمية داخل العراق، وتحديث نظام التحويلات المصرفية مع البنوك الدولية.»

كما أن فتح حوارات مباشرة بين وزارات التجارة والخارجية العراقية ونظيراتها الأميركية سيقلص فجوة الفهم ويعيد ترتيب الأولويات الاقتصادية.

يخسر العراق سنويًا عشرات الملايين من الدولارات بسبب غياب العلاقة التجارية المباشرة مع الولايات المتحدة، في وقت هو بأمس الحاجة إلى كل فرصة اقتصادية ممكنة. وبينما يتقدم العالم نحو سلاسل إمداد أكثر ذكاء وتكاملًا، لا يزال العراق يدور في حلقة مغلقة من الوساطة، يدفع ثمنها المواطن البسيط.

إصلاح هذه المعادلة يتطلب شجاعة في القرار، وجرأة في التفاوض، وشفافية في إدارة السوق. أما الإبقاء على الوضع الحالي، فليس إلا استسلامًا لمصالح خفية لا تريد للعراق أن يقف على قدميه كدولة كاملة السيادة الاقتصادية.

التحديات الأمنية في كوردستان:

حقبة جديدة من التهديدات والفرص

د. مهدى نور الدين محمد

كاتب وأكاديمي

في السنوات الأخيرة، شهد إقليم كوردستان العراق تغيرات كبيرة في مشهده الأمني. وفي حين أن المنطقة لا تزال مستقرة مقارنة ببقية مناطق العراق والدّول المجاورة، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات الأمنية المتطورة. ولا تمثل هذه التهديدات بقايا صراعات سابقة فحسب، بل هي أيضًا مخاطر ناشئة تتطلب استراتيجيات جديدة وتعاونا أقوى بين مختلف الجهات الإقليمية والدولية. إن فهم هذه التحديات الأمنية ودور حكومة إقليم كوردستانّ في التخفيف منها أمر بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة في المستقبل.

30

لا تـزال خلايـا داعـش نشطة، إذ تنخرط في الكمائن والتفجيرات وغيرها من أنشطة المتمردين. لقد قطعت حكومة إقليم كوردستان خطوات كبيرة في مكافحة داعش، ولكن يجب على المنطقة أن تظل يـقـظة. وعـلـى الـرغـم مـن تـراجـع التهديد بشن هجمات عسكرية واسعة النطاق، فقد غير تنظيم داعـش تـكـتـيـكـاتـه، مـع التركيز على حـرب الـعـصـابـات، والعمليات السيبرانية، وجهود التجنيد التي تستهدف الشباب المحرومين. إنّ الوجود المستمر للعناصر المتطرفة يجعل من الواضح أنّ قـوات الأمـن، وخاصة البيشمركة، يجب أن تكيف استراتيجياتها لمواجهة الأشكال الجديدة من الإرهاب.

وبالإضافة إلى داعـش، هناك قلق متزايد بشأن انتشار الأيديولوجيات المتطرفة الأخرى وتجنيد بعض من الشباب الكورد في الجماعات المتطرفة العنيفة. مع ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يتعرض الشباب في إقليم كوردستان بشكل متزايد لمحتوى متطرف، وتجد الجماعات المتطرفة طرقًا جديدة لتجنيد الأفراد وتحويلهم إلى التطرف. وهذا يتطلب اتباع نهج شامل للأمـن لا يشمل العمل العسكري فحسب، بل يشمل أيضًا التواصل مع المجتمع والتعليم ومبادرات مكافحة التطرف.

التعاون الأمني بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد في كثير من الأحيان مجزأ

التـعـاون الأمـنـي: حـكـومـة إقليم كوردستان وبغداد والقوى الأجنبية

كـان أحـد أهـم الـتـطـورات في الاستراتيجية الأمنية لكوردستان هو التعاون المتطور بين حكومة إقليم كـوردسـتـان وبـغـداد والقوى الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة . وكان هذا التعاون ضروريا في الحرب ضد داعش،إذ تتلقى كل من حكومة إقليم كوردستان وبغداد مساعدات عسكرية ومالية من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ومع ذلك، لا تزال العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كـوردسـتـان مـتـوتـرة بسبب قضايا مثل النزاعات على الميزانية والسيطرة على المناطق الكوردستانية خارج إقليم كوردستان.

كان التعاون الأمني بين حكومة

إقليم كوردستان وبغداد في كثير من الأحيان مجزأ، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات بشأن عمليات مشتركة ضد فلول داعش، إلا أنّ التحديات لا تزال قائمة. وفي الوقت نفسه، فإنّ القوى الأجنبية لديها مصالحها الخاصة في أمن كوردستان. تركيا، على سبيل المثال، كانت لها علاقة معقدة منذ فترة طويلة مع حكومة إقليم كوردستان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود حزب العمال الكوردستاني في المنطقة. امتدت العمليات العسكرية التركية ضد المسلحين الكورد إلى المناطق الكوردية في اقليم كوردستان العراق، مما أثار المخاوف بشأن الاستقرار الإقليمي. وعلى نحو مماثل، يؤدي نفوذ إيران على الفصائل الكوردية إلى تعقيد الديناميكيات الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكوردستاني وغيره من الجماعات السياسية الكوردية.

ستحتاج حكومة إقليم كوردستان إلى التعامل مع هذه العلاقات بعناية، وتحقيق التوازن بين فوائد الشراكات الأجنبية والمخاطر المحتملة المتمثلة في زيادة التدخل الأجنبي وعدم الاستقرار الإقليمي. يمكن

> **تواجه حكومة كوردستان عدداً من التحديات الأمنية الجديدة والناشئة**

للجهات الفاعلة الدولية أن تساعد في الإصلاحات الأمنية، ولكن يجب على حكومة إقليم كوردستان ضمان الحفاظ على سيادتها واستقلالها. سيكون إيجاد توازن دقيق بين التعاون الدولي والاستقلال الإقليمي أمرًا أساسيًا للاستراتيجية الأمنية طويلة المدى لحكومة إقليم كوردستان.

التحديات الأمنية المستقبلية: التهديدات السيبرانية، وعدم الاستقرار الإقليمي، والإصلاحات

وبالنظر إلى المستقبل، تواجه حكومة إقليم كوردستان عدداً من التحديات الأمنية الجديدة والناشئة. وأحد أهم هذه التحديات هو ظهور التهديدات السيبرانية. مع ازدياد ترابط العالم رقميًا، أصبحت الهجمات السيبرانية أداة قوية لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقد تكون البنية التحتية الحيوية في كوردستان، بما في ذلك منشآت

النفط والغاز وشبكات الاتصالات والمؤسسات الحكومية، عرضة للهجمات الإلكترونية، والتي يمكن استخدامها لزعزعة استقرار المنطقة أو التسبب في اضطراب اقتصادي.

إنّ احتمال الحرب السيبرانية مثير للقلق بشكل خاص لأن البنية التحتية الرقمية في كوردستان ليست مجهزة بالكامل بعد للدفاع ضد التهديدات السيبرانية المتطورة. ومع اعتماد المؤسسات الكوردية بشكل متزايد على التكنولوجيا لتنظيم وإدارة الموارد، فإن التعرض للقرصنة والإرهاب السيبراني يتزايد. مما يجب أن يكون الاستثمار في الدفاع السيبراني وإنشاء إطار للأمن السيبراني أولوية بالنسبة لحكومة إقليم كوردستان من أجل حماية البيانات الحساسة والحفاظ على الأمن القومي.

وبالإضافة إلى التهديدات السيبرانية، فإن عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع يشكل مصدر قلق دائم. ومع الصراعات في سوريا، والتوترات المستمرة بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني، والعلاقات المعقدة بين إيران والفصائل الكوردية المختلفة، تظل البيئة الأمنية في حكومة إقليم كوردستان متقلبة للغاية. يعتمد مستقبل المشروع السياسي الكوردي جزئياً على مدى قدرة المنطقة على حماية نفسها من التهديدات الخارجية مع الحفاظ أيضاً على الاستقرار الداخلي.

> **يحتاج القطاع الأمني في حكومة إقليم كوردستان إلى التطور**

ويجب على حكومة إقليم كوردستان أيضًا أن تكون مستعدة للتصعيد المحتمل للتوترات بين الولايات المتحدة وتركيا وإيران، وجميعهم لديهم تأثير كبير على السياسة والأمن الكورديين. إنّ المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط لا يمكن التنبؤ به، والموقع الاستراتيجي لكوردستان يمكن أن يجعل منها ساحة معركة للتنافسات الإقليمية ولاعباً رئيسياً في الحرب ضد التطرف. ستحتاج كوردستان إلى تعزيز جهودها الدبلوماسية لضمان أن يكون لها حلفاء في مواجهة

التوترات المتزايدة في المنطقة.

وأخيراً، يحتاج القطاع الأمني في حكومة إقليم كوردستان إلى التطور. وفي حين يُنظر إلى قوات البيشمركة على نطاق واسع على أنها واحدة من أكثر القوات المقاتلة فعالية في المنطقة، فإن الهيكل العام للقوات العسكرية والأمنية التابعة لحكومة إقليم كوردستان يحتاج إلى التحديث والاحتراف والتجهيز بالاسلحة المتطورة. ويشمل ذلك ايضا، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية، والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة للبقاء في صدارة التهديدات المتطورة. إن قدرة المنطقة على التكيف مع بيئة أمنية سريعة التغير سوف تحدد مستقبلها.

وبينما تسعى حكومة إقليم كوردستان إلى ترسيخ دورها في الشرق الأوسط، يتعين عليها أن تعطي الأولوية لتطوير جهاز أمني قوي وحديث قادر على الصمود في وجه التهديدات القديمة والجديدة. في هذا العصر الجديد من التهديدات والفرص، لن تؤثر استراتيجية كوردستان الأمنية على استقرار المنطقة فحسب، بل سيكون لها أيضًا آثار دائمة على مستقبلها السياسي والاقتصادي.

عقود الزواج وفق المذهب الجعفري في العراق

بين حرية المعتقد وتفكيك وحدة القانون

في تطوّر قانوني مثير للجدل، باشرت محاكم الأحوال الشخصية في العراق إبرام عقود الزواج والطلاق وفقا للمذهب الجعفري، بعد أن أقرّ البرلمان تعديلاً على قانون الأحوال الشخصية في يناير 2025.

خطوة وصفتها بعض الأوساط السياسية والدينية بأنها انتصار لحرية المعتقد، بينما اعتبرها آخرون تهديدا لوحدة القضاء، وتفكيكا لقانون الأسرة العراقية.

هذا التحقيق يرصد خلفيات القرار، ويحلل تبعاته القانونية والاجتماعية، ويقارن النموذج العراقي بنماذج مماثلة في دول إسلامية أخرى، مع تسليط الضوء على الأثر المحتمل على النساء والفتيات.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

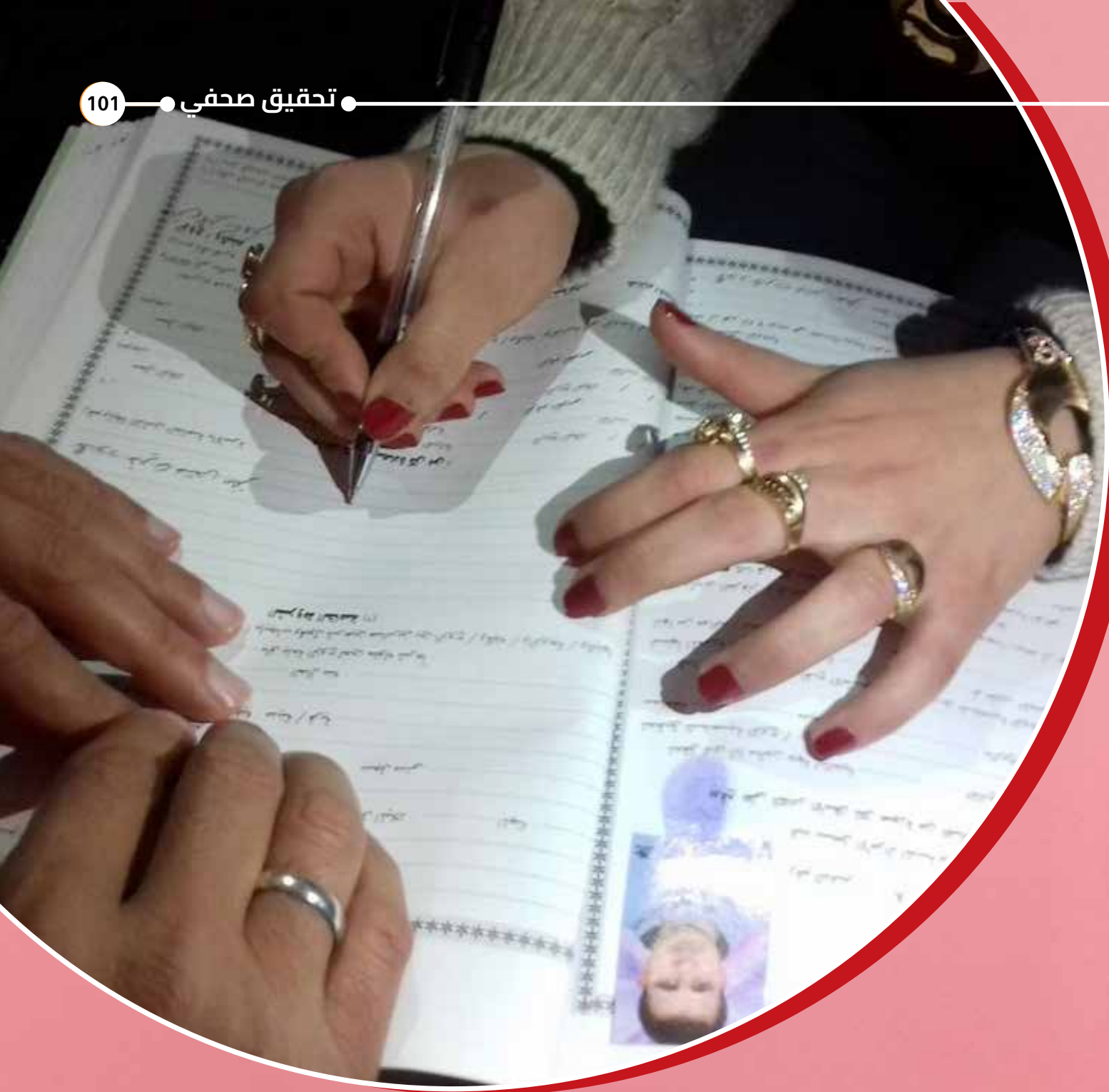

أولًا: الخلفية القانونية والتشريعية

في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥، أُقر تعديل قانون الأحوال الشخصية ضمن حزمة قوانين شملت إعادة الممتلكات وتعديل قانون العفو العام.

وقد دخل التعديل حيز التنفيذ والتطبيق في ٢٥ آذار من هذا العام، مانحًا المحاكم حق تطبيق أحكام المذهب الجعفري في الزواج والطلاق.

هذا التعديل جاء بعد سنوات من الجدل السياسي والاعتراضات المجتمعية التي رافقت محاولة إقرار «قانون الأحوال الجعفرية» عام ٢٠١٤، والذي واجه رفضًا شديدًا من المنظمات النسوية والحقوقية.

ثانيًا: ما هو الزواج وفق المذهب الجعفري؟

وفقًا للفقه الجعفري (الشيعي الإمامي):

الزواج الدائم: عقد دائم يشترط رضا الطرفين، ولا يُشترط وجود شهود.

الزواج المنقطع (المتعة): عقد محدد المدة والمهر، لا يترتب عليه إرث أو نفقة دائمة، ويمكن أن يستمر من دقائق إلى سنوات.

شروط الزواج:

الإيجاب والقبول اللفظي.

رضا الطرفين.

لا يُشترط وجود شهود.

لا يُشترط تحديد المهر مسبقًا، لكنه واجب لاحقًا.

الطلاق:
لا يصح إلا بلفظ صريح من الزوج وبحضور شاهدين عدلين.
لا تملك الزوجة حق الطلاق إلا إذا وُكّلت به ضمن العقد.
يُشترط أن تكون الزوجة في طُهر لم يُجامعها فيه زوجها.

ثالثًا: أولى الحالات في العراق
في محافظة البصرة، وثّقت محكمة الأحوال الشخصية في قضاء القرنة أول حالة طلاق رسمي وفق المذهب الجعفري، مما يؤكد دخول التعديل حيّز التطبيق العملي.
حسب مصادر قضائية، بات على القضاة الآن التعامل مع قضايا الزواج والطلاق وفق المذهب الذي يختاره الطرفان، مما يفتح المجال لتعدد المسارات القانونية داخل المحكمة الواحدة.

رابعًا: مخاوف حقوقية من الانعكاسات على المرأة
حذّرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن التعديل الجديد يمثل انتهاكًا خطيرًا لحقوق النساء والفتيات، خاصة مع عدم اشتراط سن قانوني واضح للزواج، وعدم إلزامية توثيق عقود المتعة.

أبرز المخاوف:
إسقاط شرط الشهود في الزواج قد يسهل تزويج القاصرات دون رقابة.
الزواج المنقطع قد يُستخدم للتحايل على قوانين حماية الأسرة.
حصر الطلاق بيد الرجل يُضعف موقف المرأة قانونيًا.
تعدد المذاهب داخل المحكمة الواحدة قد يُحدث تناقضًا في الأحكام ويُربك القضاء.

خامسًا: مقارنة مع دول إسلامية أخرى
إيران:
تُطبّق إيران قوانين الأحوال الشخصية وفق المذهب الجعفري، لكنها فرضت ضوابط صارمة على توثيق الزواج، وحدّدت سن الزواج القانوني بـ١٣ عامًا للفتيات (مع إمكانية النزول إلى ٩ بقرار قضائي)، ما أثار انتقادات حقوقية واسعة.
لبنان:
في لبنان، تُطبّق الأحوال الشخصية حسب الطائفة، ويُمنح كل مذهب سلطة تشريعية خاصة، مما أوجد تباينًا كبيرًا في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

المغرب وتونس:
تُطبّق قوانين موحّدة للأحوال الشخصية بغض النظر عن المذهب، وتمنع زواج القاصرات أو تعدد الزوجات (في تونس)، وتحفظ حق المرأة في الطلاق.

سادسًا: الرأي الديني والسياسي
يرى بعض رجال الدين الشيعة أن اعتماد المذهب الجعفري رسميًا يُعيد الاعتبار لهوية طائفية عانت من التهميش لعقود. لكن فقهاء آخرين يحذّرون من استخدام النصوص الفقهية خارج سياقها الاجتماعي والسياسي.
أما سياسيًا، فإن تمرير التعديل تمّ بصيغة توافقية، لتجنب التصعيد، ما يُشير إلى أن التعديل جاء نتيجة مساومات حزبية أكثر منه قناعة تشريعية.

قانون واحد أم انقسام قانوني؟
في وقت تتجه فيه دول كثيرة نحو توحيد قوانين الأسرة على أساس مدني، يتخذ العراق مسارًا مغايرًا بتشريعات مذهبية قد تفتح الباب لمزيد من الانقسام داخل المجتمع والمؤسسات.

ويبقى السؤال مطروحًا:
هل ما حدث هو تكريس للتعددية القانونية في دولة متعددة الطوائف؟ أم خطوة أولى نحو تفكيك النظام القانوني العراقي تحت مسمّى حرية المعتقد؟
في كلتا الحالتين، فإن المرأة العراقية، كما يبدو، ستكون في قلب الصراع، بين مرجعيات فقهية متباينة، وقوانين لم تُصمَّم لحماية الطرف الأضعف.

تُطبّق إيران قوانين الأحوال الشخصية وفق المذهب الجعفري، لكنها فرضت ضوابط صارمة على توثيق الزواج، وحدّدت سن الزواج القانوني بـ13 عامًا

////

أرواح تُفقد كل ٧ ثوانٍ

الاستثمار في صحة الأمهات والمواليد مسؤولية عالمية

د. حنان حسن بلخي

المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

في كل سبع ثوانٍ، تفقد عائلة ما أما أو طفلا أو جنينا في لحظة كانت من المفترض أن تبشّر بالحياة. ورغم التقدم الطبي الهائل، ما زالت الولادة تمثل خطرًا حقيقيًا في كثير من أنحاء العالم، خصوصا في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات مثل إقليم شرق المتوسط. مأساة تتكرر بصمت، يمكن تجنبها لو تم الاستثمار الجاد في صحة النساء والمواليد. إن الرعاية الصحية الجيدة ليست رفاهية، بل حق أساسي، وخط الدفاع الأول لحماية الأرواح وبناء مستقبل مشرق للمجتمعات.

فهناك مأساة تتكرر في عالمنا هذا كل سبع ثوان، إذ نفقد امرأة أو مولودا جديدا، أو طفلا نتيجة الإملاص. وبالنسبة للكثيرين، فلا تزال الولادة تمثل تجربة خطيرة تنطوي في كثير من الأحيان على تهديد للحياة.

زيادة معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة على ضعف الهدف العالمي المحدد لعام 2030 في بعض أوضاع الطوارئ

وتمتد المخاطر المحتملة أثناء الحمل والولادة لتشمل الأمهات والرضع على حد سواء. وقد ينشأ عن المضاعفات المصاحبة لهما نزيف حاد، أو إصابة بالعدوى، أو ارتفاع في ضغط الدم، أو تعسُّر للولادة، أو الولادة قبل الأوان، أو الإصابة بالضائقة الجنينية، وتلك مجرد صور لما يمكن أن يحدث من مضاعفات. ولهذا السبب، تحتاج جميع الأمهات والرضع إلى الحصول على رعاية صحية جيدة قبل الولادة، وأثناءها، وبعدها.

ومما يبعث على الأسى أن إقليم شرق المتوسط متأخرٌ كثيراً عن سائر أقاليم العالم فيما يتعلق بصحة الأمهات وحديثي الولادة.

ففي كل عام، يولد حوالي ٢٠ مليون طفل في هذا الإقليم، ولكن يموت نصف مليون منهم قبل أن يكملوا شهرهم الأول. ويقع أكثر من ٨٠ في المائة من وفيات المواليد في ستة بلدان (أفغانستان وجيبوتي وباكستان والصومال والسودان واليمن). علاوة على ذلك، نشهد كل عامٍ وقوع ما يقرب من ٤٠٠ ألف حالة إملاص.

ولدينا مأساة أخرى تتمثل في زيادة معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة على ضعف الهدف العالمي المحدد لعام ٢٠٣٠ في بعض أوضاع الطوارئ، في حين تتجاوز معدلات وفيات الأمهات في بعض البلدان ٦٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي.

ويمكن الوقاية من العديد من الأسباب الشائعة لوفيات الأمهات والمواليد وتدبيرها علاجياً، إلا أن عدم توفر الرعاية الصحية على نحو منصف، خصوصاً في الأوضاع الهشة أو المتأثرة بالنزاعات أو النزوح، يعوق تحقيق التقدم المطلوب.

ولكن لا ينبغي أن يظل الأمر كذلك. فنحن نعلم ما يتعين علينا عمله. فمن خلال تعزيز الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية ذات الجودة، وخدمات القبالة، والرعاية الصحية الإنجابية، نستطيع إنقاذ الأرواح، ودعم الاقتصادات، وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

وتشير الأبحاث التي أُجريت في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى العائد الكبير على الاستثمار: إذ إن كل دولار أمريكي يُستثمر في توسيع نطاق الرعاية الأساسية للتوليد والمواليد في الحالات الطارئة

الاستثمار في صحة الأمهات والمواليد لا يُسهم وحسب في إنقاذ الأرواح، بل يعمل أيضاً على تعزيز المجتمعات والاقتصادات

يعطي عوائد اجتماعية واقتصادية تصل إلى ٨٧ دولاراً أميركياً.

لذا، فإن الاستثمار في صحة الأمهات والمواليد لا يُسهم وحسب في إنقاذ الأرواح، بل يعمل أيضاً على تعزيز المجتمعات والاقتصادات، ويفتح آفاقاً لمستقبل مشرق.

وفي حين تكتسي زيادة التمويل المحلي أهمية بالغة، فإن المساعدات الدولية تضطلع بدور جوهري في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات، إذ تساهم في ضمان استمرار الحصول على الخدمات الحيوية المنقذة للأرواح.

وفي الشهر الماضي، أصدر فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال تحذيراً صارخاً مفاده أن عقوداً من التقدم في الحد من وفيات الأطفال وحالات الإملاص مهدَّدة بالضياع مع إعلان الجهات المانحة الدولية الرئيسية خفض المساعدات الإنمائية Levels and trends in child mortality - UNICEF DATA.

وسوف تؤثر هذه التخفيضات تأثيراً غير متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً في العالم، ومنها النساء والأطفال في إقليم شرق المتوسط.

وبينما نواجه هذه التحديات، أصبحت الحاجة إلى الالتزام المستدام برعاية صحة الأمهات والمواليد أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وتهدف شراكة كل امرأة وكل مولود في كل مكان، التي تقودها منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى تقديم حزم تدخلات حاسمة وعالية التأثير من أجل الحد بشكل كبير من وفيات النساء الحوامل والأمهات الجدُد والمواليد، والوقاية من حالات الإملاص.

ويتطلب ذلك تغطية واسعة النطاق بالتدخلات المنقذة للحياة أثناء الحمل والولادة والأسابيع الأولى بعد الولادة، إلى جانب ضمان جودة الرعاية وإنصافها، والتركيز على رعاية صغار المواليد والمواليد المرضى والنساء اللاتي يعانين من مضاعفات أثناء الولادة.

ومن خلال هذه المبادرة وغيرها من المبادرات، نستطيع أن نتحد معاً للاستثمار في منح نسائنا ومواليدنا بدايات صحية ومستقبلاً واعداً لنا جميعاً.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر مـــــــ

مـــ14ـــارس

جامعة صلاح الدين تحتضن فعالية تكريمية فـــ

ـــــارس 2025

ـــــي ذكرى ميلاد البارزاني الخالد

في أجواء مفعمة بالتقدير والإجلال، أقامت مؤسسة رؤى، بالشراكة مع الفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني وجامعة صلاح الدين، فعالية متميزة بمناسبة ذكرى ميلاد البارزاني الخالد، يوم الجمعة الموافق 14 مارس 2025 في المركز الثقافي لجامعة صلاح الدين

تضمنت الفعالية جلسة حوارية حملت عنوان «مصطفى البارزاني.. قائد عابر للحدود»، شارك فيها نخبة من الأكاديميين والمفكرين، وهم:

د. هاوزين عمر- د. قاره مان حيدر

أ. حسام الغزالي- أ. فراس النجماوي

ناقش المتحدثون الإرث السياسي والنضالي للبارزاني الخالد، ودوره البارز في الدفاع عن حقوق الكورد، ومسيرته التي تجاوزت الحدود الجغرافية والسياسية، لتصبح نموذجًا للنضال من أجل الحرية والعدالة والإنسانية.

إلى جانب الجلسة الحوارية، شهدت الفعالية معرضًا فنيًا بعنوان «صدى نضال البارزاني في الصحافة العالمية»، حيث تم عرض وثائق وصور تاريخية تبرز مواقف الصحافة العالمية من نضال البارزاني وقضيته العادلة. كما تم عرض فيلم وثائقي يوثق المحطات الأبرز في مسيرته النضالية، إضافةً إلى فعاليات ثقافية وفنية أخرى جسّدت بصمته التاريخية. حظيت الفعالية حضور السيد سيداد بارزاني ونخبة واسعة من الشخصيات الأكاديمية والسياسية والثقافية، إضافة إلى عدد كبير من الطلبة والمهتمين بتاريخ كوردستان. وأكد الحاضرون على أهمية إحياء ذكرى القادة العظماء والاستفادة من إرثهم في بناء مستقبل أكثر إشراقًا لشعب كوردستان.

واختُتمت الفعالية بتكريم عدد من المشاركين، وسط تأكيد المنظمين على استمرار إقامة مثل هذه الفعاليات لتعزيز الوعي بتاريخ النضال الكوردي وإبراز القادة الذين شكلوا مساراته عبر التاريخ.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر فـــــ

فـ28برايـر

مؤسسة رؤى تشارك في الملتقى الاستراتيجي الأول لمـــ

ـــــبراير 2025

ـــــنظمات المجتمع المدني في العراق

شاركت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الملتقى الاستراتيجي الأول لمنظمات المجتمع المدني في العراق، الذي عُقد في العاصمة بغداد بتاريخ 28 شباط 2025. نظم الملتقى كل من مؤسسة الاستراتيجية للسياسات العامة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتيار الحكمة الوطني، بهدف تعزيز التعاون وتوحيد الجهود بين منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والدراسات.

مثل مؤسسة رؤى في الملتقى كل من الدكتور هاوجين عمر، مسؤول قسم الدراسات والبحوث، والدكتورة سلامة خفاجي مسؤولة مكتب بغداد.

قدّم الدكتور هاوجين ورقة بحثية تناولت دور مراكز التفكير ومؤسسات البحث في العراق، وآليات عملها، وأبرز التحديات التي تواجهها.

وخلال كلمته، طرح الدكتور هاوجين مجموعة من المبادرات والأفكار التي تهدف إلى توحيد جهود المؤسسات البحثية في العراق، ودعا إلى إنشاء رابطة عراقية وطنية تجمع تحت مظلتها جميع مراكز البحث والدراسات والفكر في البلاد، بما يعزز التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة.

يُذكر أن الملتقى شهد مشاركة واسعة من قبل ممثلي منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث، وتركزت المناقشات على سبل تطوير العمل البحثي ودعمه بما يخدم السياسات العامة والمجتمع العراقي بشكل عام.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر مـــــ

مـــــ4ـــــارس

مؤسسة رؤى تعقد سيمناراً بعنوان «دور ومكانة الكورد في التاريخ الإسلامي"

عـقـدت مـؤسـسـة رؤى لـلـتـوثـيـق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، قسم السيمنار، ضمن نشاطات شهر رمـضـان الـمـبـارك، سـيـمـنـاراً مـيـزاً بـعـنـوان «دور ومـكـانـة الـكـورد في التاريخ الإسلامي»، قدمه الدكتور قادر محمد حسن، أستاذ في قسم التاريخ بكلية الآداب، وذلك بحضور نخبة من الأكاديميين والمثقفين والمهتمين بالشأن التاريخي والثقافي.

تناول الدكتور قادر محمد حسن خلال السيمنار إسهامات الكورد في مختلف مراحل التاريخ الإسلامي، بدءًا من الفتوحات الإسلامية وصولًا إلى العصور الوسطى والعصر الحديث. وسلط الضوء على الشخصيات الكوردية البارزة التي أثرت في المسارات السياسية والثقافية والدينية، ومن بينهم القائد الشهير صلاح الدين الأيوبي، الذي لعب دورًا محوريًا في تحرير القدس أثناء الحروب الصليبية.

كما استعرض السيمنار الدور الثقافي والعلمي للكورد في الحضارة الإسلامية، بما في ذلك مساهماتهم في العلوم والفلسفة والأدب، فضلًا عن دورهم في الحفاظ على التراث الإسلامي ونشر اللغة العربية والعلوم الإسلامية في مناطق واسعة من العالم الإسلامي.

وشهد السيمنار تفاعلًا كبيرًا من الحضور، الذين طرحوا أسئلة مهمة حول الموضوع، مما أثرى الحوار وأضفى على الجلسة بعدًا تفاعليًا ومعرفيًا.

وأكدت مؤسسة رؤى على أهمية إقامة مثل هذه السيمنارات لتعزيز الوعي التاريخي والثقافي وتسليط الضوء على الأدوار التاريخية للشعوب والمجتمعات في إثراء الحضارة الإسلامية.

وفي ختام السيمنار، قدمت المؤسسة شكرها وتقديرها متمثلة برئيسها الدكتور سعد الهموندي للدكتور قادر محمد حسن على تقديمه المميز، معربة عن تطلعها لتنظيم المزيد من الفعاليات والأنشطة الثقافية والمعرفية في المستقبل القريب.

ـــــارس 2025

مـــ18ـــارس

مؤسسة رؤى تعقد ندوة فكرية بعنوان ‹‹دور علماء الدين والتصدي للخطاب الشعبوي

عـقـدت مـؤسـسـة رؤى للتوثيق والـدراسـات الاستراتيجية والمستقبلية، ندوة فكرية بعنوان «دور علماء الدين والتصدي للخطاب الشعبوي»، وذلك بحضور نخبة من الأكاديميين والمفكرين والمختصين في الشأن الديني والاجتماعي.

قدم الندوة الدكتور عبد الله ملا ويسي، الباحث المتخصص في الفكر الإسلامي، حيث تناول في محاضرته مفهوم الخطاب الشعبوي، وتأثيره على المجتمعات، مع التركيز على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه علماء الدين في الحد من تداعياته السلبية. وأكد أن الشعبوية تعتمد على تبسيط القضايا وتعزيز الانقسام الاجتماعي، وهو ما يتطلب وعياً دينياً متقدماً لمواجهتها.

وشارك في الندوة عدد من الشخصيات الفكرية والأكاديمية، حيث ناقشوا الوسائل الفعالة للتصدي للخطاب الشعبوي من خلال تعزيز الفكر النقدي، نشر ثقافة الحوار، وإعادة تأهيل الخطاب الديني ليكون أكثر انسجاماً مع قيم التعددية والتسامح.

وتخللت الجلسة مـداخلات قيمة من الحضور، الذين أكدوا على ضرورة تعزيز الخطاب الديني الوسطي، ودعـم مبادرات التثقيف المجتمعي لمواجهة التضليل والمغالطات التي تروجها الخطابات الشعبوية. كما تم التطرق إلى دور وسائل الإعلام والمنصات الرقمية في انتشار أو محاربة هذا النوع من الخطاب.

واختتمت الندوة بتوصيات تدعو إلى تنسيق الجهود بين المؤسسات الدينية والأكاديمية والإعلامية، والعمل على تطوير برامج توعوية تساهم في الحد من تأثير الخطاب الشعبوي، وتعزيز قيم الحوار والتسامح في المجتمع.

يُذكر أن هذه الندوة تأتي ضمن سلسلة من الفعاليات التي ينظمها قسم السيمنارات في مؤسسة رؤى خلال شهر رمضان المبارك، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على القضايا الفكرية والاجتماعية التي تهم المجتمع العراقي.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر مـــــــ

مـــ11ـــارس

مؤسسة رؤى تعقد ندوة رمضانية بعنوان «التجـــ

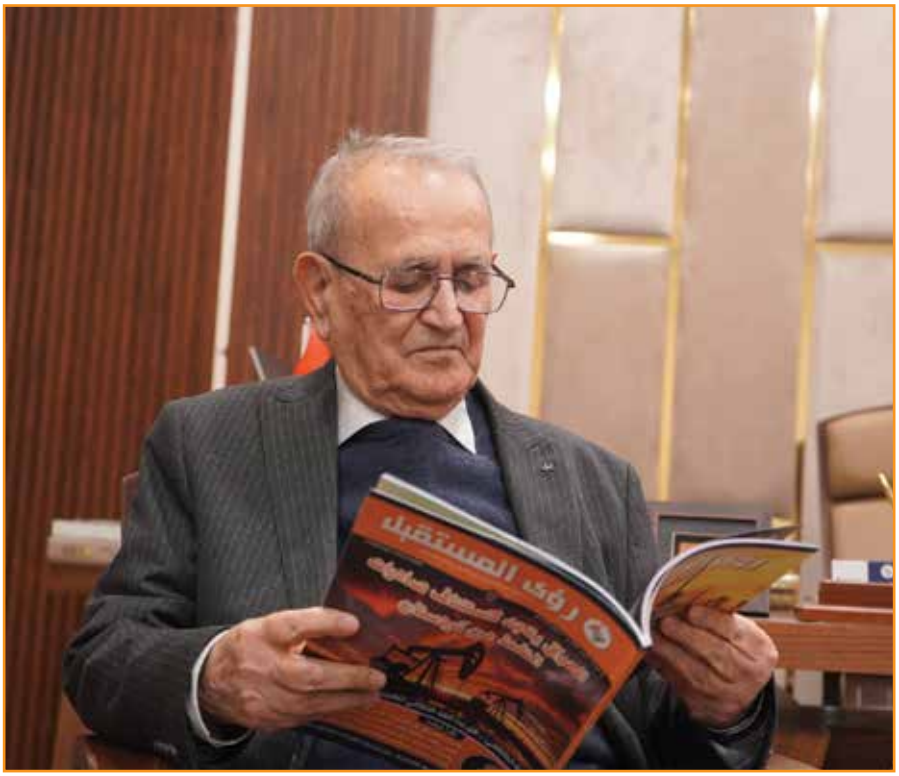

عقدت مؤسسة رؤى، قسم السيمنار، ندوة رمضانية تحت عنوان «التجديد في الفقه الإسلامي»، قدمها البروفيسور الدكتور محمد شريف، رئيس اتحاد الفكر الإسلامي في إقليم كوردستان، وذلك ضمن سلسلة الفعاليات الفكرية التي نظمها المؤسسة خلال شهر رمضان المبارك.

وتناولت الندوة عدة محاور أساسية تتعلق بموضوع التجديد في الفقه الإسلامي، من أبرزها:

مفهوم التجديد الفقهي، إذ تناول الدكتور محمد شريف التعريف الشرعي واللغوي للتجديد، موضحًا أنه لا يعني التغيير الجذري للثوابت، وإنما إعادة فهم النصوص في ضوء المستجدات العصرية. أهمية التجديد في الفقه الإسلامي: أشار المحاضر إلى ضرورة التجديد لمواكبة تطورات المجتمعات الإسلامية، مع التأكيد على الحفاظ على المبادئ الأساسية للدين.

ـــــارس 2025

ـــــديد في الفقه الإسلامي»

نماذج تاريخية للتجديد: استعرض الدكتور محمد شريف أمثلة من التاريخ الإسلامي لعلماء وفقهاء قاموا بتقديم اجتهادات متجددة، كما تطرق إلى التحديات التي تواجه التجديد الفقهي حيث ناقشت الندوة العقبات الفكرية والاجتماعية التي تواجه أي محاولة تجديدية في الفقه، ومنها الجمود الفقهي، والتفسير المتشدد، والخوف من مخالفة التراث.

تفاعل الحضور

وشهدت الندوة حضورًا واسعًا من الباحثين والمتخصصين في الدراسات الإسلامية، إضافة إلى طلاب الشريعة والمهتمين بالفقه الإسلامي، وتخللت الجلسة مداخلات وأسئلة من المشاركين، حيث تم التركيز على قضايا معاصرة مثل فقه الأقليات، الفقه السياسي، والمسائل المستجدة في المعاملات المالية والتكنولوجيا الحديثة.

وفي ختام الندوة، أكد البروفيسور الدكتور محمد شريف أن التجديد الفقهي ليس ترفًا فكريًا، بل هو ضرورة شرعية يفرضها التطور المستمر للحياة البشرية، مشددًا على أهمية أن يكون التجديد قائمًا على أسس علمية ومنهجية واضحة، تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية.

وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من الفعاليات التي تنظمها مؤسسة رؤى برئاسة الدكتور سعد الهموندي بهدف تعزيز الفكر الإسلامي المستنير، وفتح آفاق جديدة للحوار الفقهي بما يخدم المسلمين في العصر الحديث.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

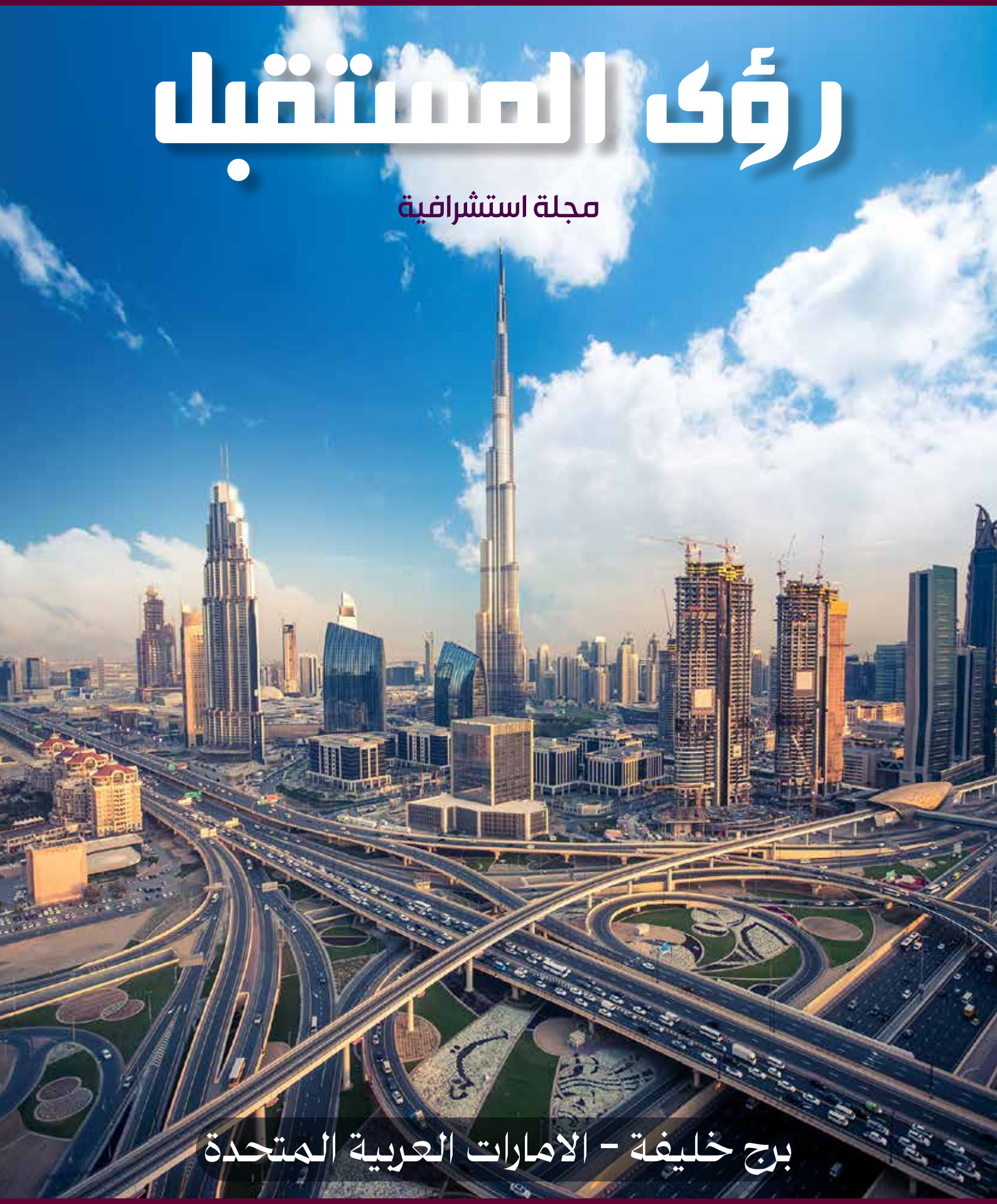

برج خليفة - الامارات العربية المتحدة

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com